رسالة اليونسكو

أكتوبر - ديسمبر 2018

حقوق الإنسان
عودة إلى المستقبل

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

ISSN 2220-3540

اكتشفوا
رسالة
اليونسكو
وساهموا
في التعريف بها!

اشتركوا في
النسخة الإلكترونية

مجاني 100%

http//ar.unesco.org/courier/subscribe

تصدر في 9 لغات

الإنجليزية والعربية والصينية
والإسبانية والإسبرانتو والفرنسية
والبرتغالية والروسية والسردينية والصقلية.

كونوا شركاء فاعلين، اقترحوا إصدار رسالة
اليونسكو في لغات إضافية.

الاتصال: i.denison@unesco.org

إلعبوا دورا
رياديا!

ساهموا بصفة فعّالة في إنجاح *رسالة اليونسكو*
بالتشجيع على ترويجها واستعمالها طبقا لسياسة
الاستعمال الحر للمنظمة.

http://ar.unesco.org/open-access

اشتركوا في النسخة الورقية

• سنة واحدة (4 أعداد): 27 يورو • سنتان (8 أعداد): 54 يورو

وحيث أن هذه النشرية ليس لها غاية ربحية، فإن
سعرها يُغطّي فقط تكاليف طبعها وإرسالها.

عرض تفضيلي للاشتراكات المُجمّعة: 10% تخفيض
بداية من خمسة اشتراكات.

لمزيد التفاصيل: http://publishing.unesco.org

DL Services – C/O Michot Entrepôts
Chaussée de Mons 77,
B 1600 Sint Pieters Leeuw, Belgique
Tél.: (+ 32) 477 455 329 E-mail: jean.de.lannoy@dl-servi.com

2018 – عدد 4 – تصدر منذ 1948

تصدر ***رسالة اليونسكو*** فصليا، عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. هدفها التعريف بالمثل العليا للمنظمة من خلال نشر تبادل الأفكار حول مواضيع ذات بُعد دولي ومتعلقة بالمهام الموكولة إليها.

تصدر ***رسالة اليونسكو*** بفضل الدعم السخيّ الذي توفّره جمهورية الصِّين الشعبية.

المدير: فانسان دي فورني
مديرة التحرير: ياسمينا شوبوفا
مدير الإنتاج والترويج: إيان دنيسون
أمينة التحرير: كاترينا مركيلوفا وفيرونيكا فيدورشنكو
محرِّرة: شان سياورونغ
محرّرة النسخة الإلكترونية: مالاهات إبراهيموفا
إخراج الصور: دانيكا بيجلجاك
الإنتاج الرقمي: دنيس بتزاليس
العلاقات مع وسائل الإعلام: لايتيسيا كاسي
مساعدة الإدارة والتحرير: كارولينا رولان أورتيغا
متربصة: دوميتي رو

المحرّرون:
الإنجليزية: شراز سيدهفا
العربية: أنيسة البرّاق
الصينية: سون مين ودار الصين للترجمة والنشر
الإسبانية: بياتريز خواز
الفرنسية: ريجيس ميران
الروسية: مارينا يرتسيفا
الترجمة : منير الشرفي، خالد أبو حجلة، نبيل السّخاوي.
التصميم: كورين هايوارث
صورة الغلاف: : © فرناندو برايس
الطباعة : اليونسكو

النشرات المشتركة:
البرتغالية: آنا لوشيا غيمارايس
اسبيرانتو: تريزورو هوانغ ينباو
السردينية: دياغو كراين
الصقلية: دافيد بالينو

الإرشادات وحقوق إعادة النشر:
courier@unesco.org
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© UNESCO 2018

ISSN 2220-3540 • eISSN 2220-3559

مجلة فصلية حرّة الإقتناء، بترخيص من
Attribution-ShareAlike 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO)
(http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/)
يعترف مستعملي محتويات المجلة بقبولهم شروط الإستعمال المنصوص عليها في نظام التوثيق المفتوح لليونسكو
http://ar.unesco.org/open-access/
يطبق هذا الترخيص حصريًا على استعمال النصوص. بالنسبة لاستعمال الصور، من الضروري توجيه طلب إلى اليونسكو للحصول على ترخيص مسبق.

إن التسميات وطريقة تصميم المعطيات الواردة في هذه النشرية لا تعبّر عن أي موقف لمنظمة اليونسكو حول الوضع القانوني للدول، وللأراضي، وللمدن أو المناطق، أو حول الهيئات الحاكمة، أو الحدود المرسومة.

تعبّر المقالات الواردة في هذه النشرية عن أفكار وآراء مؤلّفيها، وهي ليست بالضرورة آراء منظمة اليونسكو ولا تلزمها بأي شكل من الأشكال.

> *إن عصر الحضارات التي تعيش في نظام مغلق، عصر المفاهيم المختلفة لحقوق الإنسان، قد ولّى دون رجعة.*

هومايون كبير (1906-1969)
شاعر وسياسي هندي
تحقيق اليونسكو 1947-1948

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو دون شك إحدى أهم الوثائق في التاريخ. وبوصفه أول معاهدة دولية ذات قيمة أخلاقية يتم اعتمادها من قبل الإنسانية جمعاء، فإنه يُمثّل منذ سبعين سنة *«المثل الذي تسعى إلى بلوغه كافة الشعوب وكل الأمم»*، كما جاء على لسان إليانور روزفلت، رئيسة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ورئيسة لجنة صياغة الإعلان، في الخطاب الذي ألقته في الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم 9 ديسمبر 1948، قبل يوم من إقرار الإعلان.

ورغم الإشادة بهذا الإعلان بوصفه ميثاق للإنسانية فريد من نوعه، واعتباره كمرجع لا حياد عنه في عالم اليوم كلّما تعلّق الأمر بالدفاع عن الكرامة الإنسانية للبشر أينما كان، فإنه يبقى موضعا للانتقادات خاصة في ما يتعلق بتنوّع الثقافات.

صحيح أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مُستوحى إلى حد كبير، من حيث الشكل، من التقاليد الغربية، لكن من حيث المضمون صحيح أيضا أن مبادئه تتّسم بالكونية. *«إن التسامح واحترام كرامة الفرد مُتأصّلان في كل الثقافات وليسا غريبين عن أية أمّة»*، هذا ما أكّده بمناسبة الاحتفال بخمسينية الإعلان في رحاب اليونسكو، الغاني كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة (1997-2006)، الذي وافاه الأجل يوم 18 أغسطس المنصرم. إليه أسمى عبارات الإجلال.

أما فيديريكو مايور، المدير العام لليونسكو آنذاك، فقد صرّح من جهته: *«كلمتي "ذكرى" و "ذاكرة" من نفس الأصل. لا يمكن لنا أن نتحرك دون العودة إلى الذاكرة. وحتى نكون جديرين بآبائنا في تصرفاتنا، ما يجب أن نحتفظ به في ذاكرتنا هي الأصوات والألوان والعواطف أو روح اللحظة، أكثر من تاريخ أو مكان أو عبارة حرفية»*.

ذلك بالتحديد ما يطمح إليه هذا العدد من الرسالة: استعادة روح ذلك العصر لتنوير تأمّلاتنا في حقوق الإنسان كما هي اليوم. ويعرض ملف «زاوية كبرى» على القراء مختارات من نصوص أُرسلت ردا على تحقيق واسع النطاق حول الأسس الفلسفية لحقوق الإنسان، أجراه جوليان هكسلي، أول مدير عام لليونسكو.

وقد استجابت لنداء المنظمة الفتية أكثر من ستين شخصية، من بينها المهاتما غاندي، وأرنولد شونبيرغ، وألدوس هكسلي، وبينيديتو كروتشي، ولو شونغ-شو، وهومايون كبير.

«أتى هذا المشروع في الموعد الملائم، لأن الموضوع فرض نفسه على الضمير الكوني. لقد تزعزع الهيكل الاجتماعي برمته بسبب انعكاسات الحرب الشاملة. في كل مكان، كان الناس يبحثون عن قاسم مشترك بخصوص مسألة الحقوق الأساسية للكائن البشري». هذا ما كتبه جاك هافي، مدير المشروع، في عدد الرسالة الصادر في أغسطس 1948. أما الأجوبة - التي وردت أحيانا في شكل رسائل قصيرة أو في شكل دراسات مُطوّلة حول الموضوع – فكانت تعكس، حسب الفيلسوف الفرنسي الشاب، *«أفكار جل المجموعات الوطنية وجل المفاهيم الإيديولوجية عبر العالم»*.

من المؤكد أن العالم تغيّر كثيرا خلال سبعين سنة. لقد تخلصت العديد من الأمم من غياهب الاستعمار، وعادت العديد من التقاليد الثقافية للظهور منذ أن تم إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948. كل ذلك لا ينفي أن الجهود التي بذلتها اليونسكو في سبيل صياغة فلسفة عالمية ترتكز على معرفة واسعة لثقافات العالم، لا زالت ملائمة للزمن الحالي ولم تفقد شيئا من صحة أسسها.

في سنة 1949، جمعت اليونسكو عددا كبيرا من الأجوبة على التحقيق، في مؤلف يحمل عنوان «حول الإعلان العالمي الجديد لحقوق الإنسان»، قصد المساهمة في *«خلق تفاهم أفضل بين الناس من مختلف الثقافات»*، كما أوضح ذلك جاك هافي.

واليوم، تتّبع رسالة اليونسكو نفس المنهج. ونظرا للمساحة المحدودة، لم نتمكن من نشر سوى جزء ضئيل جدا من مئات الصفحات التي وردت على اليونسكو سنة 1947. وإذا كانت مختاراتنا لا تعكس ضخامة المشروع، نتمنى أن تمنح للقراء مادّة تحث على التفكير.

يُصاحب هذا العدد مُلحق يتضمن حوالي 50 لوحة لفرناندو برايس الذي ننشر حديثا معه (ص54). وهو فنان من البيرو استوحى من صفحات الرسالة الصادرة في الفترة ما بين 1948 و1954 رسوما لمجموعته *نو بوك أوف نيدس* (كتاب الإحتياجات). والعنوان مأخوذ من كتاب صدر لليونسكو سنة 1947 حول الخسائر والاحتياجات العالمية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، في مجالات التربية والعلم والثقافة.

مواطَنة، تضامن، عدالة، كرامة، حرّية، تركيبة من صور رقمية للفنانة البلجيكية فرنسواز شاين، التي تُعرف بنفسها بكونها «فنانة حقوق الإنسان».

© Françoise Schein (www.francoiseschein.com)

المحتويات

37-6

45-38

زاوية كبرى

7 **نظرة معاصرة تعود لسبعين سنة**
مارك غودايل

11 **نقاش حول مبادئ الكرامة الإنسانية**
بينيديتو كروتشي

13 **النزعة الفردية طريق مسدودة**
هارولد ج. لاسكي

16 **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**
موريس دوب

18 **الانتصار على أعداء الحرية**
ألدوس هكسلي

20 **الإعلام مصدر للتفكير الحر**
رينيه ماهيو

22 **تعليم حقوق الإنسان**
إسحاق ليون كاندل

24 **حقوق الفرد واحترام الثقافات**
ميلفيل جان هيرسكوفيتس

27 **الحريات الفردية في الفكر الهندوسي**
شريكريشنا فانكاتاش بونتامبيكر

30 **مقاربة كونفوشيوسية لحقوق الإنسان**
لو شونغ-شو

32 **الحقوق الخصوصية للشعوب الخاضعة للاستعمار**
ليونارد بارنز

34 **إضفاء طابع عالمي ومقدس على حقوق الإنسان**
أرنولد شونبارغ

36 **حقوق الإنسان والآفاق الثقافية**
ليونال فير وأنماري ديزنتيا

زوم

جيزال، ماري، فيفيان وملايين النساء الأخريات
الصور : بينيديكت كورزان
النص : كاترينا مركيلوفا

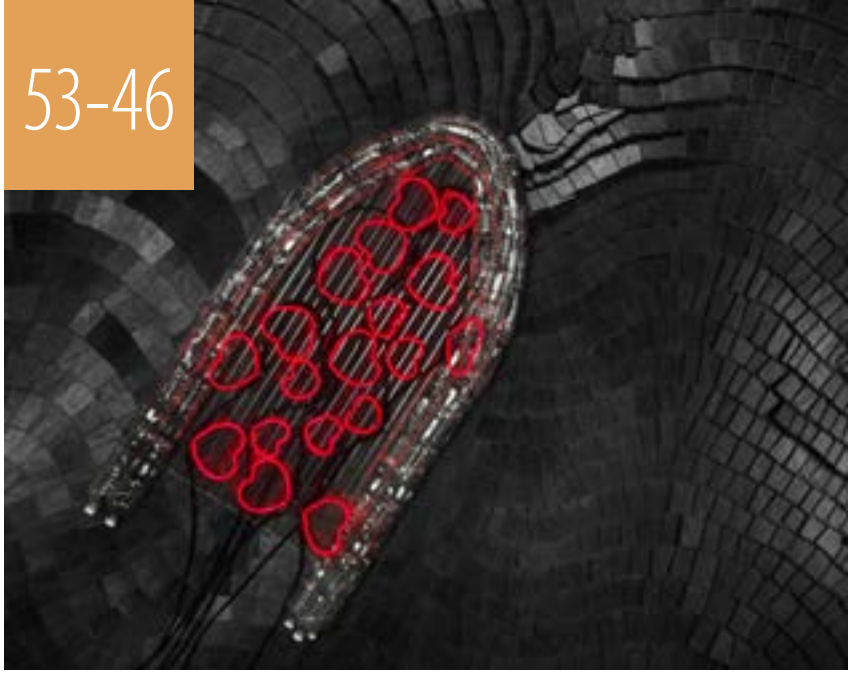

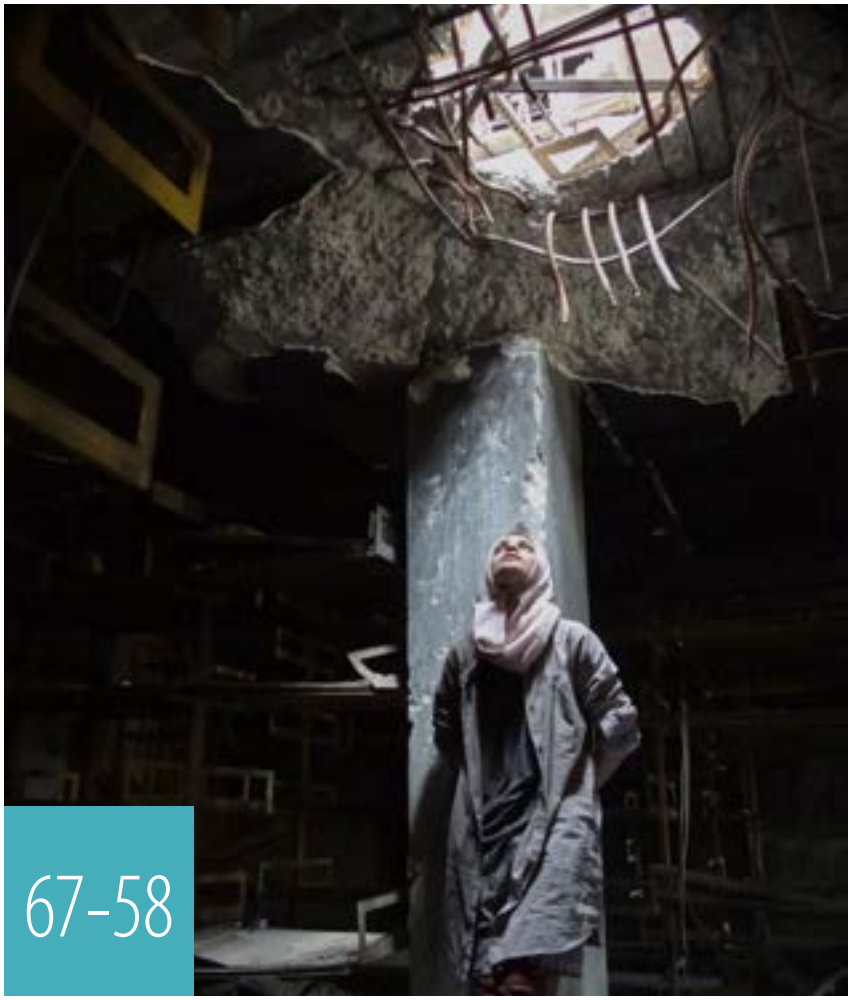

الأحداث

59 **مدينة الموصل، أم الربيعين**
إنعام كجه جي

62 **مدى قابلية التراث لإيواء الاحتفالات الظرفية**
ألفريدو كونتي يُجيب عن أسئلة فريديريك فاشرون

64 **مركز سيسامي: تجسيد للإمتياز العلمي في الشرق الأوسط**
عنود الزعبي

67 **ضفاف بحيرة تشاد تحظى بعناية اليونسكو**
أنياس باردون

خاص بالذكرى 70

ساندي كوفلر، قناعات ومواهب
أوريليا دوس

ضيفنا

فرناندو برايس: تأمل في الحاضر عبر التاريخ
أجرت المقابلة كارولينا رولان أورتيغا ولوشيا إغليزياس كونتز

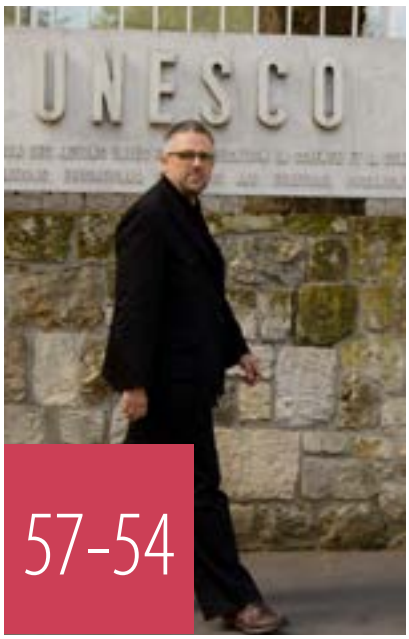

أفكار

47 **تعليم المهاجرين: حقّ إنساني غير قابل للتصرف**
فونس كومانس

50 **النجدة لمعلمي اللاجئين**
جاكلين ستريكر

52 **حياة جديدة بفضل الهاتف الجوال**
كريستوف بيمر وفان هوهوا

حقوق الإنسان
عودة إلى المستقبل

مُعلّقة للمصمّم البرازيلي إدواردو سواريس غوماس، عرضت في المسابقة التي نظّمتها اليونسكو في إطار السنة الدولية للتقارب بين الثقافات، 2010.

© Eduardo Soares Gomes

نظرة معاصرة تعود لسبعين سنة

بقلم مارك غودايل

أجرت اليونسكو خلال سنتي 1947 و 1948 تحقيقا على الصعيد العالمي لجمع آراء مجموعة متنوّعة متكونة من مثقفين، وقادة سياسيين، وعلماء الدين، ونشطاء اجتماعيين وغيرهم من الشخصيات، حول الأسس الفلسفية لحقوق الإنسان. وقد اتضح اليوم بشكل غير متوقع أن المواضيع التي تضمنها هذا التحقيق الذي بقي مجهولا لدى العموم، لا زالت تتلاءم مع الواقع الحالي.

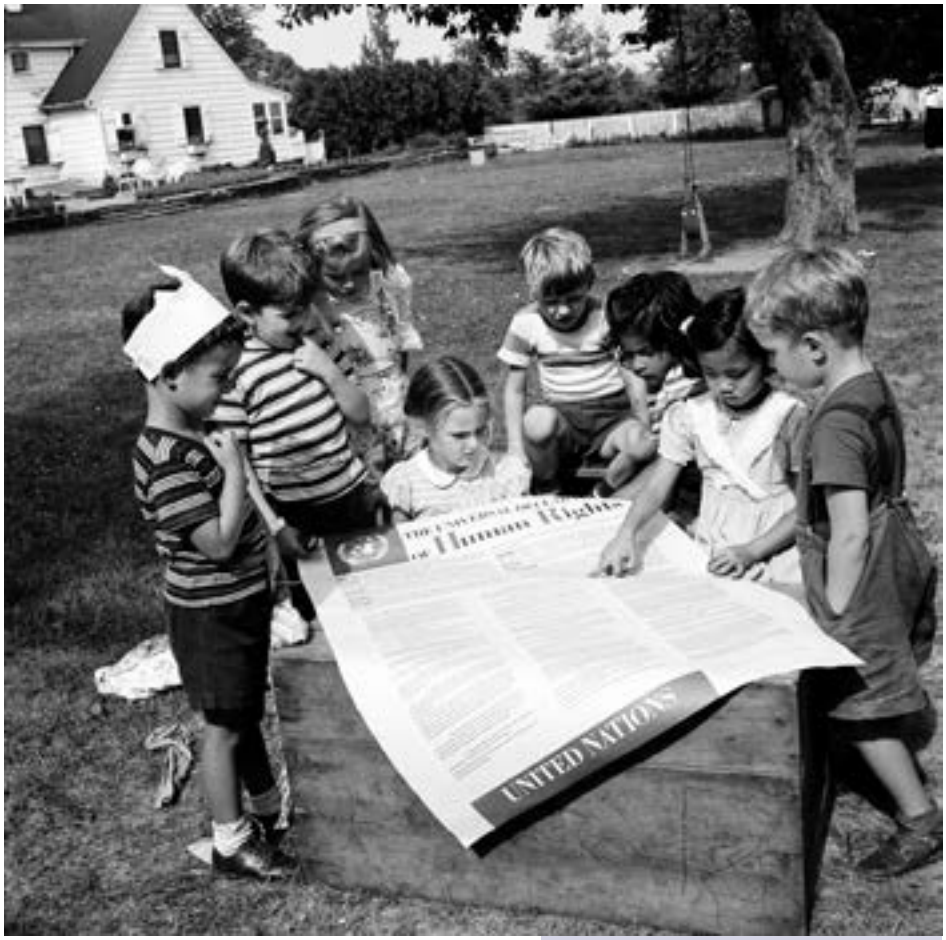

© UN Photo

أطفال موظفي الأمم المتحدة يكتشفون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سنتين بعد اعتماده في 10 ديسمبر 1948.

لم يستقر النظام الدولي الذي أُنشئ إثر الحرب العالمية الثانية إلا بعد فترة طويلة. فعلى الصعيد المُؤسساتي، كان يجب إنشاء منظمات، وبناء مقرّات، وملء وظائف قياديّة. ولا يجب الاستهانة بهذه الصعوبات المتعلقة بالجوانب «العملية» للنظام الجديد لما بعد الحرب. وعلى سبيل المثال، خلال السنوات الاثنتي عشر الأولى من تأسيس اليونسكو، كان يقع مقر المنظمة في فندق الماجستيك بباريس، بالدائرة 16. وكانت الغرف وبيوت الحمام تُستعمل كمكاتب، والخزانات وأحواض الاستحمام لحفظ الملفات.

على الصعيد السياسي، كانت الصعوبات أضخم. صحيح أن العلاقات التي كان يفترض أن تبنيها مختلف الوكالات الدولية فيما بينها منصوص عليها بصورة عامة في مواثيقها وفي قوانينها الأساسية. ولكن على أرض الواقع، كان يشوب تلك العلاقات خلال السنوات الأولى شيئ من الغموض، على أقل تقدير.

كي نفهم تاريخ النظام الدولي في تلك الفترة، يجدر بنا ألّا نقرأه في ضوء التطوّرات التي حصلت في الفترات اللاحقة. بل يجب أن نُدرج في قراءتنا ما أُسمّيه بـ«نظرة العصر»، حتى نقيم مدى تحوّل المشهد الذي نشأت فيه الأمم المتحدة (بما فيها اليونسكو) قبل أن تواصل مسارها في ظل ظروف متقلبة بعض الشيء، خلال العشريات الموالية.

إن مثل هذه النظرة سديدة، خاصة عندما يتعلّق الأمر بحقوق الإنسان. ففي سنة 1945، كانت المجموعة الدولية، وهي في بداية نشأتها، تواجه مُشكلتين. الأولى تتعلق بالناحية التنظيمية في عالم دمرته الحرب العالمية، عالم مصقول في قالب استعماري. فهل ستبقى الواقعية السياسية سائدة لتواصل إعطاء الأولوية للسيادة وللمصالح الوطنية، أم هل سوف يولد نموذج جديد مبني على مبدأ المساواة ليُوزّع السلطة على أساس محاور سياسية وجغرافية جديدة؟ وفي إنشاء مجلس الأمن للأمم المتحدة جواب على هذا السؤال الأول.

أشك في وجود حقوق وحريات على الصعيد الكوني (...). أنا أميل إلى الاعتقاد بأن هناك مشكلة أساسية وحيدة يجب حلّها: أسباب القسوة السادية ومشاعر العدوانية، وكيفية معالجتها. طالما لم نتحزك لحل هذه المشكلة، سيبقى النقاش حول حقوق الإنسان عقيما. بصفة جماعية، نحن حاليّا بمثابة الوحوش، ولا نستحق التمتع بأي حق من حقوق الإنسان ...

هربارت ريد (1893-1968)
مختص في تاريخ الفنون وفيلسوف وشاعر بريطاني
تحقيق اليونسكو 1947-48

لم يكتف النظام الدولي بإعطاء دور أساسيّ للدولة القومية، بل عكس إيلاء دول مقاما أقوى من مقام دول أخرى وجعل منه أمرا مشروعا.

المسألة الثانية، وهي مرتبطة بالأولى، كانت أكثر تعقيدا: نظرا للشنائع التي اقترفت خلال النزاع العالمي الأخير، – وقد وقعت هذه الشنائع بعد عشريتين فقط من الحرب العالمية الأولى وما شهدته من مجازر وما خلفته من دمار لم يسبق لهما مثيل – كانت المجموعة الدولية في حاجة إلى صياغة وثيقة أخلاقية تُعبّر بشكل مناسب عن سخطها الجماعي وعن أملها (حتى ولو اتسم بالطوباويّة) في مستقبل أفضل. فما عسى أن يكون غرض هذه الوثيقة؟ الجواب، أو لنقُل بداية الجواب، عن هذا السؤال مذكور في ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945، الذي أعلن، أمام الدمار المروع الذي خلفته الإبادة الجماعية والامبريالية العسكرية، «*من جديد إيمان [شعوب الأمم المتحدة] بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره*».

أما بخصوص الأشكال التي ستأخذها هذه «الحقوق الأساسية للإنسان» على أرض الواقع، فبقي الأمر غامضا. وكما يقترحه الجواب عن السؤال الأول، فإن الأعضاء الأقوياء الذين انتصبوا في قلب النظام الجديد للأمم المتحدة كانوا يعارضون فكرة إنشاء هيكل من شأنه أن يُشكّل تهديدا – ولو كان افتراضيا – لصلاحياتهم السياسية والقانونية. إلا أن «الإعلان العالمي للحقوق والحريات»، وهي تسمية منسوبة لرئيس الولايات المتحدة هاري ترومان، لقي ما يكفي من التأييد حتى يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة سنة 1946 قراره بإنشاء لجنة دولية لحقوق الإنسان تتألف من ثمانية عشر عضوا وتترأسها إليانور روزفلت.

هذا ولم يتم بعد تحديد الإجراءات المنهجية التي كان من المفروض أن تتبعها اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في إعداد إعلان لحقوق الإنسان. أو بالأحرى، لم يكن أحد يعلم بدقّة، سنة 1946، الطريقة التي ستتبعها اللجنة لسن المبادئ الأخلاقية، والدينية، والفلسفية التي يجب أن يرتكز عليها مثل هذا الإعلان. من المفروض أن تكون مبادئ كونية وألّا تُميّز أي تقليد وطني أو إقليمي أو ثقافي. لكن، أين توجد مثل هذه المبادئ؟

منهج غير مسبوق

حينها، دخلت اليونسكو على الخط بكل جرأة. ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن أول مدير عام للمنظمة، جوليان هكسلي، ذلك الرجل المُهاب والمثير للجدل، هو من صاغ نص برنامج في ستين صفحة يحمل عنوان «اليونسكو : أهدافها وفلسفتها»، حيث دافع عن ضرورة إيجاد وكالة دولية متخصصة لمساعدة العالم على تجاوز انقساماته المتعددة.

وفي اعتبار جوليان هكسلي، لن يتحقق ذلك إلّا إذا تم وضع «فلسفة عالمية» تستند إلى معرفة الثقافات، والتعليم والتعاون العلمي. بالنسبة للمدير العام، يجب أن تكون اليونسكو المؤسسة الدولية الوحيدة المُكلّفة بالإشراف على بروز ما يصفه بـ«*ثقافة دولية واحدة، تحمل في ذاتها فلسفة [و] خلفية فكرية خاصة*».

وفي مثل هذه الظروف، ليس من المستغرب أن تسود فعاليات الدورة الأولى للجمعية العامة لليونسكو تلك الأجواء المفعمة بالنشاط والرؤى المستقبلية لصالح المنظمة الفتية.

© PEJAC (www.pejac.es)

جزء من نصب «كاموفلاج» للفنان الإسباني بيجاك أنجزه سنة 2016 على نوافذ محطة كهربائية مهجورة في رياكا، كرواتيا.

وانتخبت اليونسكو جوليان هكسلي رئيسا لها، ورسمت عددا من الأولويات الكبرى للسنة الموالية، من بينها تكليف الأمانة العامة بتحديد «المبادئ التي يمكن أن يرتكز عليها إعلان عصري لحقوق الإنسان» [وثائق الجمعية العامة، الدورة الأولى، 1946، ص.247]. وتلك هي تحديدا المهمة التي كان يحتاجها جوليان هكسلي. فمن وجهة نظره، بفضل التدخل الحاسم في مجال حقوق الإنسان، يمكن لليونسكو أن تحتل مركزا طليعيا في الأمم المتحدة وأن تصبح محور النظام الدولي لما بعد الحرب، وهذا من شأنه أن يمنحها دورا فريدا لحراسة ما كان يُسمّيه بالثقافة العالمية «المُوحَّدة والمُوحِّدة».

وكانت الوحدة الإدارية المُكلّفة بهذه المهمّة صلب اليونسكو هي القسم الفرعي للفلسفة ـ التابع آنذاك للجنة الفرعية للعلوم الاجتماعية والفلسفة والانسانيات ـ الذي كان يرأسه جاك هافي، الذي صدر له قبل ذلك التاريخ بوقت قصير، سنة 1946، كتاب حول الفيلسوف كانت لقي إقبالا حسنا (*كانت وإشكالية الزمن*). وسوف يتقلد هذا الفيلسوف الفرنسي الشاب في ما بعد دورا جوهريا في أول مشروع لليونسكو حول حقوق الإنسان. وللتذكير، فإنه لم يقع الاعتراف بسعة تأثيره إلا مُؤخّرا.

كان جوليان هكسلي وجاك هافي يشتغلان في ظروف استعجالية (خشية أن تُحجب أنشطة اليونسكو في مجال حقوق الإنسان من قبل أشغال اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التي ترأسها روزفلت والتي حظيت بترويج إعلامي أوسع). وشرعا على الفور في تحديد الإجراءات المنهجية. وبعد العديد من المحاولات، اهتديا إلى حلّ مبتكر: إجراء تحقيق على الصعيد العالمي لجمع آراء مجموعة متنوّعة متكونة من مثقفين، وقادة سياسيين، وعلماء الدين، ونشطاء اجتماعيين وغيرهم من الشخصيات، حول الأسس الفلسفية لحقوق الإنسان.

ولتلك الغاية، قاما بإعداد وثيقتين: مذكرة تتضمن بسطة تاريخية حول الإعلانات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وتستعرض الرهانات الهامة المرتبطة بإعداد إعلان دولي، وقائمة لحقوق الإنسان الخصوصية والحريات التي دُعي المشاركون لأخذها بعين الاعتبار.

تمّ إرسال هذه الوثائق خلال شهري مارس وأبريل 1947 إلى عدد ضخم من المؤسسات الاجتماعية، والهيئات العمومية والشخصيات، من المحتمل أنه تراوح بين 150 و170. وكانت قائمة الأشخاص الذين ردوا على الاستبيان (حوالي 60) أقلّ بكثير ممّا ذُكر في تقارير تلك الفترة وفي التقارير الموالية. ومع ذلك، لا شك في أن تحقيق اليونسكو حول حقوق الإنسان قد نجح في تغطية طيف من الآراء حول الموضوع بصفة أشمل وأكثر تنوّعا من التحقيق الذي قدمته اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

حكم نهائي

بإشراف جاك هافي، دعت اليونسكو لجنة من الخبراء للاجتماع في باريس نهاية شهر يونيو 1947، لتقييم الردود وإعداد تقرير قصد توجيهه إلى اللجنة الدولية لحقوق الإنسان كي تتمكّن من استعمال استنتاجات اليونسكو كأساس للإعلان القادم لحقوق الإنسان.

كانت لجنة الخبراء تتألف من أ. ه. كار (رئيسا) وريتشارد ماك كيوون (مقررا)، وبيار أوجي، وجورج فريدمان، وإيتيان جيلسون، وهارولد لاسكي (انظر ص. 13)، ولوك سومرهوسن، ولو شونغ-شو (انظر ص. 30). دققت اللجنة في الأجوبة عن الاستبيان وأرسلت استنتاجاتها إلى اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في شهر أغسطس 1947. وبالتزامن مع ذلك، نظرت اللجنة في إمكانية نشر البعض من الأجوبة الواردة عليها. وقد مثلت النصوص المنتقاة أساس المُجلّد الذي نُشر سنة 1949 تحت عنوان *حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الجديد*.

هذا وقد ساد جو من الالتباس لأشهر عديدة طيلة سنة 1947: ما هي بالتحديد الوكالة التي سوف تُكلّف بتحرير إعلان حقوق الإنسان؟ وكان جوليان هكسلي وجاك هافي قد لمحا بأن اليونسكو هي التي قامت بالتحقيق، سواء بوصفها المؤسسة المُشرفة، أو على الأقل بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، لما نظرت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في تقرير اليونسكو، في جلسة مُغلقة في ديسمبر 1947 بجنيف، قوبل التقرير بحرج، إن لم نقل بسخط. ويبدو أن أغلبية أعضاء اللجنة لم يكونوا على علم بتحقيق اليونسكو. وفي النهاية، وبعد تصويت سري أفرز ثمانية أصوات مقابل أربعة (مع الاحتفاظ بصوت واحد)، قررت اللجنة عدم توزيع تقرير اليونسكو على الدول الأعضاء وعدم إدراجه في العملية التي ستُؤدّي في نهاية المطاف إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

دروس للمستقبل

رغم أن استبيان اليونسكو حول حقوق الإنسان لسنتي 1947-1948 لم يبلغ هدفه الأصلي المنشود، اتضح اليوم بشكل غير متوقع أنه لا زال يتلاءم مع الواقع الحالي. لقد ألقت الأجوبة الواردة نظرة لا مثيل لها عن تنوّع الأفكار المتعلقة بالمسائل الأساسية التي تطرحها الكرامة الإنسانية، والمجتمع، والحقوق والواجبات، وغيرها من المواضيع، في الفترة التي سبقت صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أي قبل أن يحصر الإعلان حقوق الإنسان في مفهوم ضيق.

وكما تُبيّنه البحوث التي أنجزت حديثا حول تحقيق اليونسكو، فقد سنحت لنا إمكانية العودة إلى المسار التاريخي لحقوق الإنسان لحد الفترة الانتقالية لما بعد الحرب، العثور على كنز من الأفكار لم نكن نتوقعه، في وقت أضحت فيه حقوق الإنسان مهددة أكثر من أي وقت مضى.

في الوقت الذي يناضل فيه العديد من العلماء، والموظفين الدوليّين والنشطاء من أجل إعادة إثبات شرعية حقوق الإنسان أمام التحديات المتمثلة في عودة النزعات القومية، وإضعاف الاتحاد الأوروبي وأوجه التفاوت على الصعيد العالمي، يكتسي تحقيق اليونسكو حول حقوق الإنسان أهمية استثنائية لكونه مصدرا مُتميّزا، رغم أنه غير مُتوقّع، لفتح آفاق جديدة أو على الأقل لاحتمال بلورة حلول جديدة.

مارك غودال (الولايات المتحدة) أستاذ في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية ومدير مخبر الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية بجامعة لوزان (سويسرا). كما يقوم بنشر مجموعة *ستانفورد ستاديز إين هيومن رايتز* (دراسات ستانفورد في مجال حقوق الإنسان). ألف مارك غودايل حوالي عشرة كتب، منها *لاترز تو ني كوتنراري: أو كورايتد هيستوري أوف ني يونسكو هيومن رايتز سورفاي* (رسائل إلى الأضداد: قراءة منطقية لدراسة اليونسكو حول حقوق الإنسان، ستاندفورد، 2018). ويُحلل المؤلف في هذا الكتاب عددا كبيرا من الوثائق تمّ اكتشافها مؤخّرا تتعلق بأنشطة اليونسكو في مجال حقوق الإنسان خلال السنتين التي تلت إنشاء المنظمة. وبذلك يساهم في توسيع التاريخ العام لحقوق الإنسان وفي مراجعته.

«فراجيل»، مُعلّقة من تصميم ديميتريس أرفانتيس (اليونان)، شاركت في مسابقة واحد من أجل الجميع والجميع من أجل واحد! التي نظّمتها جمعية فور تومورو، بمناسبة الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

© posterfortomorrow 2018 - Dimitris Arvanitis

نقاش حول مبادئ

الكرامة الإنسانية

© Carla Accardi / Antonella Sanfilippo

السالب والموجب (1956)، عمل للفنانة الإيطالية كارلا أكاردي (1924-2014)، وهي من مؤسسي الحركة الفنية فورما أونو سنة 1947.

بقلم بينيديتو كروتشي

بالنسبة للفيلسوف الإيطالي بينيديتو كروتشي (1866-1952)، لا بد لليونسكو أن *«تفتح نقاشا رسميا وعموميا ودوليا حول المبادئ التي ترتكز عليها، بالضرورة، كرامة الإنسان والقيم الحضارية»* حتى *«تؤدي قوة المنطق والثقافة والمذاهب الفكرية، بالإضافة إلى إمكانية صياغة اتفاق أساسي، إلى انتصار العقول الحرة على العقول الخاضعة للأفكار الاستبدادية والمبادئ الشمولية المطلقة»*. هذا ما جاء في النص الذي أرسله إلى اليونسكو من مدينة نابولي في 15 أبريل 1947 تحت عنوان «حقوق الإنسان في الزمن التاريخي الراهن» (باللغة الإيطالية).

تستند جميع المواثيق المتعلقة بالحقوق (حقوق الإنسان الطبيعية وغير القابلة للتصرف، على حد تعبير الإعلان الفرنسي لسنة 1789) إلى نظريّة نجح نقادها – من أوساط عديدة – في تفنيدها: ألا وهي نظريّة الحقّ الطبيعي التي كانت لها مبرراتها خلال القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، والتي لم يعد من الممكن الدفاع عنها من المنظورين التاريخي والفلسفي. وليس بإمكاننا مناقشة الطابع الأخلاقيّ لهذه الحقوق، لأنّ الأخلاق لا تعترف بأي حقوق لا تشكل، في الوقت ذاته، واجبات، ولا بأي سلطة سواها – وهذه ليست حقيقة طبيعية بل أول مبدأ روحاني.

وهذا ما يشير إليه بالفعل التقرير الذي أرسلتموه إلي والذي ينص على أنّ هذه الحقوق تختلف حسب الفترة التاريخية، متخليا عن الأساس المنطقي لتلك الحقوق المتمثل في بعدها الإنساني العالمي، ويحصرها، في أفضل الأحوال، في سياقها التاريخي بمعنى حقوق الانسان عبر التاريخ، أو بعبارة أخرى الحقوق المعترف بها للانسان في فترة زمنية محدّدة. وبالتالي، فهي ليست سندات أزلية بل مجرد حقائق تاريخية تعكس احتياجات عصر معيّن وتحاول تلبيتها. وتكمن أهمية إعلان 1789، كحدث تاريخي، في كونه يعبر عن اتفاق عام تبلور تحت تأثير الثقافة والحضارة الأوروبية في القرن الثامن عشر (عصر العقل والتنوير) استجابة لضرورة الإصلاح السياسي للمجتمع الأوروبي (بما في ذلك المجتمع الأوروبي في أمريكا).

إلا أنه لم يعد من الممكن اليوم إدراك هدف الإعلان، سواء تعلق الأمر بالحقوق أو بالاحتياجات التاريخية، لأن التوافق حول هذه المسألة لم يتحقق وذلك هو بالذات ما تسعى إليه منظمة اليونسكو. من الواضح أن الاتفاق لم يحصل بين أهم تيارات الرأي العالمي: التيار الليبرالي والتيار الاستبدادي. وفي الواقع، هذا الخلاف واضح في التقرير الموجود أمامي، رغم اعتدال أسلوبه التحريري. هل يمكن تحقيق هذا الاتفاق؟ وبأيّة وسائل؟ هل من خلال إنعاش تيار الليبرالية، الذي سوف ينتصر على التيار الآخر نظرا لما يتمتع به من تفوق أخلاقي، وقدرة على التفكير والإقناع، وحكمة وحصافة سياسية؟ أم من خلال حرب عالمية جديدة ستجلب النصر إلى أحد الطرفين، حسب حظوظ كل منهما، أو مسار الأحداث، أو العناية الإلهية؟ وفي حال انتصار مؤقت للتيار الاستبدادي، هل سينبثق التيار الليبرالي الخالد من جديد انطلاقا من نقيضه؟

هل من توافق ممكن؟

أظن أن منظمة اليونسكو تفكر في الخيار الأول أو الفرضية الأولى. أما بالنسبة لي، فأنا قلبا وروحا مع هذا المسعى الذي لا بد أن يسخر كل واحد منا طاقته في سبيله، والذي كرست له حوالي خمسة وعشرين عاما من عمري في إيطاليا وفي مناطق أخرى [...]

وإذا سارت الأمور في هذا الاتجاه، فإن منهجية العمل التي أنا مدعو لاتباعها والتي سوف يشارك فيها، بحقوق متساوية، ممثلو كل التيارات خاصة التيارين الأكثر اختلافا، هذه المنهجية لن تكون قادرة على اعتماد خطة عمل سياسي مشترك في قالب إعلان للحقوق، أي اتفاق ليس له وجودا أصلا ويجب أن يرى النور انطلاقا من جهود متعارضة ومتضافرة. هذه هي النقطة التي يجب تدارسها بكل عناية، ففيها تكمن نقطة الضعف.

كما أنني لا أعتقد أنه من الممكن صياغة إعلان توافقي دون أن يكون عديم المعنى أو تعسفيا. قد تكتشفون أنتم وزُملاؤكم حين تشرعون في العمل، عدم جدوى بل واستحالة تحقيق هذا المشروع، وقد تكتشفون أن هناك مخاطرة ـ إن سمحتم لي بمثل هذا التعبير ـ بالتعرض إلى استِهزاء القراء من الأشخاص الذين وضعوا مثل هذا الإعلان وقاموا بصياغته.

في رأيي، لا توجد سوى طريقة واحدة لضمان نجاعة عمل اليونسكو: وهي بالتحديد، فتح نقاش رسمي وعمومي على الصعيد العالمي حول المبادئ التي تعتمد عليها لزوما كرامة الإنسان ومفهوم الحضارة.

في نقاش من هذا القبيل، لا أشك أن قوّة المنطق والثقافة والعقيدة، بالإضافة إلى إمكانية التوصل إلى اتفاق أساسي، من شأنها أن تؤدي إلى انتصار العقول الحرة على أتباع الحكم المطلق والمبادئ الاستبدادية الذين لا زالوا يرددون نفس الشعارات والمغالطات لكسب تأييد الرأي العام. وعندما يتم إجراء هذا النقاش، لا شك أنه سوف يكون من الممكن صياغة إعلان حول بعض الحقوق والاحتياجات التاريخية والمعاصرة في شكل مختصر على غرار الوصايا العشر، أو في شكل أوسع إذا التزم الدخول في التفاصيل.

بينيديتو كروتشي (1866-1952)، فيلسوف ومؤلف ومؤرخ إيطالي، كان عضوا في الأكاديمية البروسية والأكاديمية البريطانية والأكاديمية الأمريكية للآداب. وكناقد أدبي شهير، أسس مجلة *لا كريتيكا* للنقد الثقافي في عام 1903، كما ألف نحو سبعين كتابًا.

"لا يصح التسليم بأن كافة الأمم بلغت حاليا نفس الدرجة من الإتقان من حيث الاعتراف بحقوق الإنسان وضمانها. لكن الإعلان المشترك سوف يكون بمثابة دليل للمشرّعين في مختلف الدول، وسوف يدفع في نفس الإتجاه إلى تطوير وإتقان الإعلانات الوطنية التي بقيت لحد الآن منقوصة وغير كافية، ليسموَ بها إلى المستوى الذي يجب أن تبلغه جميعها."

ليفي كارنيرو (1882-1971)
رجل قانون برازيلي
تحقيق اليونسكو 1947-48

النزعة الفردية طريق مسدودة

بقلم هارولد جوزيف لاسكي

«إن أية محاولة تقوم بها الأمم المتحدة لصياغة إعلان لحقوق الإنسان يستند إلى تصورات فردية، مآلها الفشل لا محالة». هذا ما كتبه أستاذ العلوم السياسية البريطاني هارولد ج. لاسكي (1893 ـ 1950). ومن أجل تجاوز التصور الفردي، يرى لاسكي أنه يجب على الدولة أن تتدخل وتضمن تطبيق عدد معين من الحقوق الاجتماعية. جاء ذلك في المراسلة التي وجهها لليونسكو من لندن في يونيو 1947، تحت عنوان نحو إعلان عالمي لحقوق الإنسان. مقتطفات.

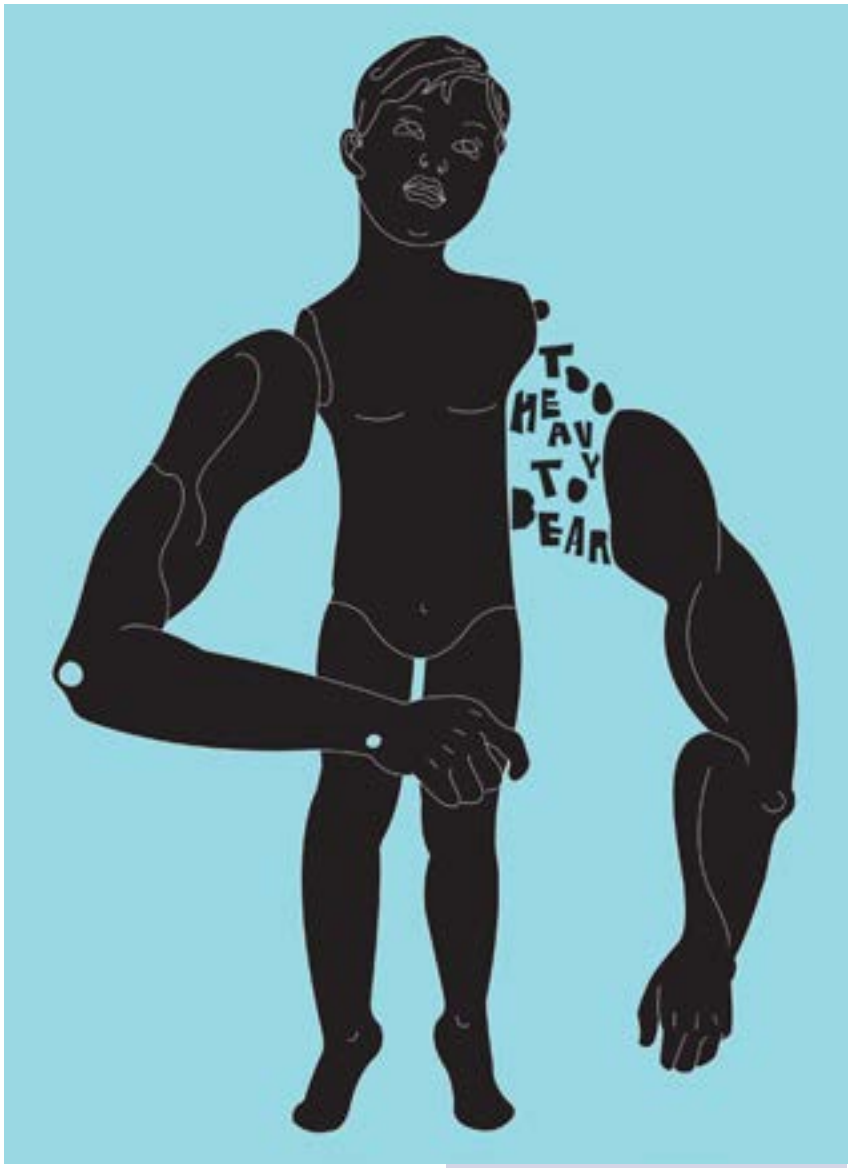

© posterfortomorrow 2014 - Ji Kun

ثقيل الحمل، مُعلّقة للفنانة جي كون أصيلة الصين، عرضت في مسابقة الحق في العمل!، التي نظّمتها سنة 2014 جمعية فور تومورو، التي تُناضل في سبيل حقوق الإنسان.

إذا كانت الوثائق ذات الأهمية القصوى ـ على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ لا بد أن يمتد تأثيرها ودلالتها على المدى البعيد، من الأهمية بمكان أن لا ننسى أن الإعلانات الكبرى السابقة موروثة على وجه الخصوص عن الحضارة الغربية، وأنها مرتبطة بشكل وثيق بالتقاليد البرجوازية البروتستانتية، تلك التقاليد التي تمثل الخاصية المميزة لوصول الطبقة البرجوازية إلى السلطة، وأنه، رغم الطابع العالمي الذي تتسم به هذه الإعلانات من حيث الشكل، نادرا ما أسفرت الجهود المبذولة في سبيل تطبيق هذا المبدأ على نتائج على مستوى الطبقات دون الطبقة الوسطى.

وكان مبدأ «المساواة أمام القانون» عديم المعنى بالنسبة للعمال في معظم المجتمعات السياسية، ناهيك بالنسبة للزّنوج في الولايات الواقعة في جنوب الولايات المتحدة.

ولم تنل نقابات العمال في بريطانيا العظمى الحق في «حرية التجمع» إلا في عام 1871. أما في فرنسا، في ما عدا فترة وجيزة في عام 1848، لم يتم الاعتراف بهذا الحق إلاّ في عام 1884، وفي ألمانيا، إلاّ في السنوات الأخيرة من نظام بسمارك، وذلك بشكل جزئي. وفي الولايات المتحدة، لم يصبح هذا الحق واقعا إلاّ بصدور «القانون الوطني لعلاقات العمل» لعام 1935، ويتعرض هذا القانون حاليا لتهديدات جسيمة في الكونغرس.

إن الحق الأساسي للإنسان، وواجبه أيضا في الحياة، هو أن يبحث في ذاته، وإن أمكن، أن يجد نفسه من خلال تجاربه، أي أن يسعى قدر المستطاع لفهم العالم، وفهم ذاته الشخصية والعلاقات الحقيقية بينه وبين العالم. يجب أن يعتبر ضمان الحد الأدنى من الحماية ضد المجاعة أول حق للإنسان، لكن حقّه الأساسي يبقى في المرتبة الأولى ضمان حريته في أن يعيش حياته كما يطيب له.

سلفادور دو ماداریاغا (1886-1978)
مهندس وكاتب ودبلوماسي اسباني
تحقيق اليونسكو 1947-48

© HAMSI Boubeker (www.hamsi.be)

حقوق الإنسان (1995)، عمل للفنان البلجيكي من أصل جزائري بوبكر حمصي

والواقع أن جميع الحقوق المنصوص عليها في الوثائق الكبرى من هذا النوع إنما هي مجرد تعبير عن طموحات يبقى تحقيقها مقيدا، في أي مجتمع سياسي، بوجهة نظر الطبقة الحاكمة حول تداعياتها على المصالح التي تحرص هذه الطبقة على الحفاظ عليها.

ومن ناحية أخرى، يجدر التذكير بأن إعلانات الحقوق السابقة تستند إلى التعارض المفترض بين حرية المواطن كفرد وبين سلطة الحكومة في المجتمع السياسي. وما زاد الأمر تعقيدا هو أن محرري تلك الإعلانات قد سلّموا، عن قصد أو غير قصد، بأن كل إضافة لسلطة الحكومة إنما تنتقص من الحرية الفردية. إن الأقوال المأثورة الشهيرة مثل مقولة (الفيلسوف الإنجليزي) جيريمي بنثام: «*كل فرد أدرى من غيره بمصلحته، ويجب أن يُعتبر كل فرد كفرد واحد لا أكثر*» لا تنطبق إلا على شكل معين من المجتمعات، حيث ـ حسب الوصف البليغ لآدم سميث ـ «*بمجرد التوق إلى الحرية الطبيعية، ينقاد الأشخاص الذين يتنافسون عادة بكل ضراوة على المستوى الاقتصادي، إلى تحقيق غاية لم تكن في حسبان أي واحد منهم لو تحرك على انفراد، وكأن يدا خفية ساقتهم لتلك الغاية*»، ألا وهي صالح المجتمع بأسره، بحكم تفاعل عناصر غامضة.

ولو أن هناك من زعم أن هذا التصور الليبرالي كان صالحا فيما مضى ـ ومن المريب أن يستطيع أحد أن يسوق مثل هذا الادعاء ـ فمن المؤكد أن هذا التصور ليس صالحا اليوم. وثمة مكونات أساسية للصالح العام لا يمكن تحقيقها إلاّ بموجب أنشطة تضطلع بها سلطة الدولة. ولا يمكن توفير الظروف الملائمة لبلوغ المستوى المطلوب لمجمل أفراد مجتمع متقدم في الحضارة الغربية، في مجالات التعليم، والسكن، والصحة، والتأمين ضد البطالة، بالاكتفاء بتعاون المواطنين ودون تدخل سلطة الحكم. وإذا ما دققنا النظر في هذه المسألة، وإذا ذهبنا إلى ما أبعد من التعارض الضروري بين الحرية الفردية وبين سلطة الحكم، يبدو من الواضح أنه في بعض مجالات الحياة الاجتماعية، تكون ممارسة هذه السلطة شرطاً لضمان الحرية الفردية. وأي إعلان للحقوق لا يأخذ في الحسبان هذه الحقيقة، سوف يكون غير قابل للتطبيق في عصرنا الحالي [...].

مفارقات ايديولوجية

وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن أية محاولة تقوم بها الأمم المتحدة لصياغة إعلان لحقوق الإنسان استناداً إلى تصورات فردية مآلها الفشل لا محالة. ولن يكون لمثل هذا الإعلان سوى مفعول ضئيل في المجتمعات السياسية ـ التي تزداد عددا وأهمية بصفة مستمرة ـ باعتبار أنها تحتاج إلى تنظيم حياتها الاجتماعية والاقتصادية.

ويجوز الذهاب إلى ما أبعد للتأكيد على أن إعلانا يستند إلى النزعة الفردية، قد يُعتبر بمثابة التهديد لنمط الحياة الجديد من وجهة نظر المدافعين عن المبادئ التاريخية نظرا للتحديات الخطيرة التي يواجهونها حاليا.

وقد يؤدي مثل هذا الإعلان إلى التفرقة وليس إلى توحيد المحاولات الأولى الرامية إلى تحقيق أهداف مشتركة من خلال مؤسسات مشتركة ومبادئ سلوكية مشتركة، في حين أنه من الضروري أن يسعى إعلان من هذا النوع إلى تشجيع هذه المحاولات.

والواقع أنه ما من فائدة تُجنى، وربما نخسر الكثير، ما لم يأخذ إعلان من هذا النوع في الاعتبار الفوارق الإيديولوجية الجسيمة بين المجتمعات السياسية وتداعياتها على السلوك الفردي والجماعي.

إن التغاضي عن هذه الفوارق يعني التجاهل التام للهوّة التي تفصل بين تصرف مجتمع اشتراكي من جهة، أو حتى مجتمع يشرع في تجربة اشتراكية، وبين تصرف مجتمع رأسمالي من جهة أخرى، في ما يتعلق بتناول أمور من قبيل المِلكية الخاصة، والقانون المدني والجنائي، وخدمات الصحة والتعليم، وإمكانية إعفاء أفراد ينتمون لفئات عمرية معينة من كسب قوتهم، ودور الفنون ـ والثقافة في أوسع معانيها ـ صلب المجتمع، ووسائل نشر المعلومات والأفكار، وإمكانية اختيار المهنة وشروط الترقي في المسار المهني، فضلاً عن العلاقة بين النشاط النقابي والتطور الاقتصادي [...].

وزن الطبقة المهيمنة

ومن ناحية أخرى، من الصعب تجاهل النتيجة التي استخلصها كارل ماركس وأحسن في صياغتها ومفادها أن *«الأفكار المهيمنة في عصر ما هي أفكار الطبقة المهيمنة آنذاك»*. وتبعاً لذلك، من وجهة نظر تاريخية، لم تكن في الواقع إعلانات حقوق الإنسان السابقة سوى محاولات لتكريس حقوق اعتبرتها طبقة مهيمنة في فترة ما من حياة مجتمع سياسي، ذات أهمية خاصة بالنسبة لأعضائها. ومن الأرجح، دون شك، أن هذه الحقوق كانت غالباً، بل وعادةً، تُصاغ في قالب شمولي يضفي عليها بعدا كونيا، وربما أتاح لها هذا البعد الكوني المزعوم إمكانية توسيع نطاق تأثيرها وتجاوز مجالات تطبيقها الأصلية. ولكن بصفة عامة، عند تطبيقها، صحيح أن هذه الإعلانات كانت تستجيب إلى ظروف معينة، وتتوافق بقدر الإمكان مع ما كانت الطبقة المهيمنة تعتقد أنه يصب في مصلحتها، أو مع ما كانت تعتبره الحد الأقصى لتنازلات حذرة [...].

نحو إعلان جريء وعملي

إن إعلاناً عالمياً لحقوق الإنسان يستند إلى هذه المنطلقات المبدئية ويُصاغ وفق هذه الاستنتاجات بهدف توفير برنامج عمل للرجال والنساء في جميع أرجاء العالم، من شأنه أن يساهم دون شك في الاعتراف بضرورة إجراء إصلاحات قد يتسبب رفضها لمدة طويلة في نشوب ثورة عنيفة في بلد ما، أو ثورة مضادة عنيفة في بلد آخر، بل وربما، في أسوأ الاحتمالات، قد يؤدي إلى اندلاع نزاع دولي قد يتخذ دون ريب طابع حرب أهلية عالمية.

وحتى يكون مثل هذا الإعلان قادرا على التأثير بالمستوى المطلوب، لا بد أن يتميّز بالجرأة من حيث مبادئه العامة وأن يكون عمليا من حيث أحكامه التفصيلية. كما ينبغي أن يراعي الفرص الناشئة أكثر من التقاليد التي تلفظ أنفاسها الأخيرة. إن الاستغناء تماما عن أي إعلان، أفضل من إصدار إعلان ضعيف وعديم الدقة، أو إعلان يحاول إيجاد توافق صعب المنال بين بعض مبادئ العمل الاجتماعي التي لا يمكن التوفيق بينها. وإن لم يكن إصدار مثل هذا الإعلان الجريء والعملي مصحوبا بأمل راسخ في التزام أعضاء الأمم المتحدة باحترامه بكل أمانة ودون احتراز، فسوف يكون ضرره أكثر من نفعه.

إن العصر الذي نعيش فيه، وهو العصر الذي شهد عجز عصبة الأمم، وما تلقاه ميثاق بريان- كيلوغ من ازدراء وقح، فضلاً عن الانتهاكات المهينة للقوانين والأعراف الدولية، هذا العصر الذي عانى من طغيان وحشي مارسته أنظمة جعلت من التعذيب والإبادة الجماعية مبررات لسياساتها، لا يستطيع تحمل فشل آخر قد يكون له عواقب لا تحصى ولا تعد. ولا يحق لنا إعطاء أمل للبشرية إن كنا غير قادرين على توفير الشروط الأساسية الضرورية لتحقيق هذا الأمل. وإذا ما أقدم رجال الدولة مرة أخرى على الاستهزاء بما يعتبره المواطن العادي من المكونات الأساسية لكرامته البشرية، فسوف يتسببون في كارثة من المرجح ألاّ تنجو منها حضارتنا.

هارولد ج. لاسكي (المملكة المتحدة، 1893 ـ 1950) أستاذ في العلوم السياسية بمعهد لندن للعلوم الاقتصادية، وعضو في اللجنة التنفيذية لحزب العمال. له العديد من المؤلفات حول الديمقراطية والاشتراكية. كان لاسكي مخلصا ومحبوبا لما تعامل مع اليونسكو في مشارِيعه الأولى.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

بقلم موريس دوب

الحق في الشغل، وفي الضمان الاجتماعي، وفي مرتّب أدنى، حرية الاجتماع والتنظّم، حرية الحصول على شغل... تلك هي، حسب عالم الاقتصاد البريطاني موريس دوب (1900-1976)، العناصر الضرورية التي يجب إدراجها في ميثاق لحقوق الإنسان، إن أردنا تصوّر مجتمع جديد.

إن فكرة إعلان للحقوق صالح لكل زمان وفي كل الظروف فكرة مجرّدة يتعذر الدفاع عنها في عصرنا الحالي. لقد تأكد خلال هذا العصر، أكثر من العصور السابقة، أن جذور القضايا الاقتصادية والاجتماعية راسخة في التاريخ. إن المشاكل، والاحتياجات، والحقوق والواجبات، لا يكون لها معنى إلا إذا نظرنا إليها في إطار جملة مُعيّنة من المؤسسات الاجتماعية والعلاقات صلب المجتمع. هذه المؤسسات والعلاقات تخضع للتقلبات التاريخية وتتغيّر باستمرار في عالمنا المعاصر، تحت أنظارنا. ومع ذلك، فإن إعلانات للحقوق يمكن أن تكون مفيدة إذا كانت تعكس طموحات أصحاب الفكر التقدّمي في عصر ما، لمواجهة وضعية مُعيّنة ومجموعة مُحددة من المشاكل: في هذه الحالة، تُبين مثل هذه الإعلانات التوجّه الذي يجب اتّباعه في السعي إلى التقدم الاجتماعي.

إن أول واجب على الإطلاق في أي مجتمع جديد، هو الوصول إلى التشغيل الكامل. اليوم، يبدو لنا هذا الأمر بديهيّا، إلا أنه لم يكن كذلك في السابق، ولا زال هناك من يعارضه إلى يومنا هذا، أو من يقبل بأهدافه دون القبول بوسائله. حتى وقت قريب، كانت البطالة تُعتبر نتيجة حتمية لما يُسمّى بـ«المجتمع الليبرالي»، بل كانت تُمثّل احتياطيا لليد العاملة مرغوبا فيه، حتى لا يفتقد الاقتصاد الرأسمالي وسيلة حيويّة للمرونة والانضباط. ويجدر التذكير في هذا المجال بأن دستور الاتحاد السوفياتي لسنة 1936 وضع *«الحق في الشغل»* في صدارة *«الحقوق الأساسية للمواطن»* (البند 118).

التخلص من الفقر والبؤس

ثانيا، من الضروري ضمان الحد الأدنى من سبل العيش للجميع، بما فيه الكفاية للقضاء على الفقر والبؤس. وتتّسم هذه النقطة بخاصّيتين. أولاهما التأمين، بواسطة نظام شامل للضمان الاجتماعي، ضد فقدان القدرة على الارتزاق بسبب المخاطر التي يتعرّض لها الأجير: وهي مخاطر تتسبب فيها الحوادث، والمرض والشيخوخة. ثمّ يأتي التأمين المُتعلّق بالظروف الدنيا للشغل: منع العقود التي لا تمنح الحد الأدنى للأجر القانوني. وكل هذا ليس مسألة تطلعات فحسب، وإنما يستوجب أيضا التطبيق، لأن المعيار الذي يُعتبر معيارا أدنى – مثل «الأجر الذي يسمح بسد الحاجيات» – قابل للتغيير من جيل لآخر، ويتغيّر مع تغيّر مستوى التنمية الاجتماعية والتاريخية لمختلف مناطق العالم.

في الوقت الحالي، هناك مناطق شاسعة غير قابلة لتطبيق أي شكل من أشكال المعايير المرجوّة (حتى إن غيّرنا جذريّا توزيع المداخيل)، بسبب ضعف مستوى إنتاجية ساعة العمل. وفي هذه الحالة، يتطلّب التطبيق الفعلي لهذا «الحق» أن تتم أولا تنمية تلك المناطق حسب مخطط مضبوط (تنمية متكاملة لمنطقة واسعة برعاية السلطات العمومية دون ترك أي المجال للتصرف العشوائي، ويُستحسن أن يكون ذلك مصحوبا بإعانة مالية خارجية على ألا تكون تلك الإعانة مرتبطة بشروط سياسية غير مرغوب فيها).

ضمانات للجميع

ثالثا، من الضروري ضمان حرية الاجتماع والتنظّم لجميع الشغالين. وعلاوة على ذلك، لا بد أن تكون حرية الانخراط في الجمعيات فعلية من خلال حصول كل جمعيات العمال على الحق في التفاوض حول ظروف الشغل، وأن تكون مُمثَّلة في الهياكل المُكلّفة بمراقبتها. ومن الواضح أن اعتبار اليد العاملة (إلى حد اليوم) كمُجرّد عامل من عوامل الإنتاج المُكلفة وعدم الاكتراث برأيها في توجيه السياسة الصناعية، موقف مناف لكرامة الإنسان.

رابعا، من الضروري ألّا يتم تقييد الشغل والحصول على موارد الرزق بأية تعلّة تتعلق بالعرق أو الديانة أو الرأي أو الانتماء إلى أية جمعية مشروعة.

منع احتكار القطاع الخاص

ويجوز القول، بصفة معقولة، إن احتجاز وسائل الإنتاج على نطاق واسع كملكية خاصة (بما فيها الأرض) من طرف بعض الأفراد، بحيث يمنع استعمالها بصفة مستقلة على جزء كبير من المجتمع، إنما يُمثّل انتهاكا للحقوق الاقتصادية للإنسان، بكل معنى الكلمة.

عندما تكون ملكية الأرض وتجهيزات الإنتاج مركزة بين أيدي طبقة ما، لم يعد لبقية أعضاء المجتمع من خيار غير عرض خدماتهم لكسب لقمة العيش. ومثل هذا الوضع يخلق، فعليّا، انعداما واضحا للمساواة في الحقوق ويحرم الطبقة المُتكوّنة من غير المالكين من جزء من حريّتها.

وبالطبع، يستحيل التوفيق بين هذا الفهم لحقوق الإنسان وبين الرأسمالية كنظام اقتصادي.

© posterfortomorrow 2014 - Bruno Raul

العمل هو الكرامة (بالنسبة للمُشغّل)، معلقة برونو راوول ريفيرا كاتاكورا (بوليفيا)، عرض في المسابقة الحق في العمل!، التي نظّمتها جمعية فور تومورو، التي تُناضل في سبيل حقوق الإنسان.

ومع ذلك، إذا تمت صياغته في شكل مناسب، قد يسمح بتأييد منع الاحتكار الخاص الذي يهيمن على قطاعات اقتصادية بأكملها ويسيطر على إنتاج وتسويق مواد ضرورية لعيش الإنسان، أو مواد أوّلية ولوازم أساسية للإنتاج، وبالتالي يملي شروطه على المستهلكين الخواصّ أو على المُنتجين الآخرين.

موريس دوب (1900-1976) اقتصاد ماركسي مشهور وأستاذ جامعي بريطاني، درّس في جامعة كامبريدج (المملكة المتحدة). التحق بالحزب الشيوعي البريطاني سنة 1920، وكان من مُؤسّسي فريق المؤرخين في نفس الحزب.

"في العديد من الدول، يمثّل وجود عقوبة الإعدام الدليل على أنه يمكن تجريد الفرد من كافة حقوقه."

مارجوري فراي (1874-1958)
قاضية بريطانية
تحقيق اليونسكو، 1947-1948

الانتصار على أعداء الحرية

بقلم ألدوس هكسلي

في تحليله للمخاطر التي تُهدد الإنسانية، يقترح الروائي البريطاني ألدوس هكسلي (1894-1963) التنصيص في ميثاق عالمي لحقوق الإنسان على مبادئ تهدف إلى الزيادة في الموارد المتوفّرة بالمقارنة مع حاجيات سكان العالم والحد من سلطة المُسيطرين على عامّة الناس. في ما يلي مقتطفات من النص الذي أرسله لليونسكو في يونيو 1947 تحت عنوان *حقوق الإنسان ومعطيات الوضع الإنساني*.

إن الضغط المُتصاعد على الموارد بسبب احتياجات الشعوب، والحرب الشاملة سواء كانت مُحتملة أو قيد الإعداد، يُمثّلان حاليا أكبر أعداء للحرية.

ثلاثة أرباع سكان كوكبنا، من عدد إجمالي يبلغ 2.200.000.000 ساكن، لا يحصلون على القدر الكافي من المواد الغذائية. وفي نهاية هذا القرن، سيبلغ عدد سكان العالم (إذا تمكّنا من تجنّب كارثة خلال هذه الفترة) 3.300.000.000 ساكن. في الأثناء، يتسبّب تآكل التربة، على امتداد مساحات شاسعة، في التخفيض السريع من نسبة خصوبة الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، التي تبلغ مساحتها الإجمالية مليارا ونصف من الهكتارات. علاوة على ذلك، في البلدان الصناعية، تتقلص الموارد المعدنية، إن لم تنفذ تماما، في الوقت الذي ينمو فيه عدد السكان وتزداد حاجتهم للمواد الاستهلاكية بصفة مستمرة، وفي حين توجد تقنية مُتطوّرة قادرة على الاستجابة لهذه المطالب.

إن هذا الضغط البالغ على الموارد من شأنه أن يهدّد الحرية، بطرق متعددة. لقد أصبح الأفراد مضطرين على العمل أكثر ولفترة أطول، مقابل ظروف عيش أسوأ. وفي ذات الوقت، أصبح الوضع الاقتصادي للمجموعة، إجمالا، هشا لدرجة أن أي حدث طارئ مثل سوء الظروف المناخية، يحمل في ثناياه عواقب خطيرة. ولما تعم الفوضى الاجتماعية، لم يعد هناك مجال للحرية الفردية، بل تغيب الحرية تماما، ولما يعود الهدوء بتدخّل من هيكل تنفيذي مركزي قوي، فخطر الحكم المطلق وارد.

وبفعل الضغط المتزايد على الموارد لتلبية احتياجات السكان، أصبح القرن العشرين العصر الذهبي للحكومة المركزية والدكتاتورية. لقد شهد هذا القرن عودة شاملة للعبودية فُرضت على المنشقين السياسيين، وعلى الشعوب المهزومة وأسرى الحرب.

طيلة القرن التاسع عشر، وفر العالم الجديد موادّا غذائية غير مُكلفة للجماهير العارمة المتواجدة في العالم القديم، وأراض مجانية لضحايا الاضطهاد. أما اليوم، وأمام التنامي المتزايد لعدد السكان في العالم الجديد، لم تعد هناك أراض للتوزيع، كما أن مساحات شاسعة من الأراضي قد فقدت خصوبتها جرّاء كثافة الاستغلال. لا زال العالم الجديد ينتج الكثير من الفوائض القابلة للتصدير، لكنه في غضون الخمسين سنة المقبلة، قد يفقد قدرته على توفير فوائض تسمح بالمساعدة على تغذية سكان العالم القديم الذين سيبلغ عددهم ثلاثة مليارات.

والجدير بالذكر، إضافة لما سبق، أنه إذا كان العدد الإجمالي لسكان الأرض في ازدياد مُطّرد، فإن بعض المناطق المُكتظّة في أوروبا الغربية تشهد استقرارا في عدد سكانها، وسيبدأ هذا العدد قريبا في التقلص. في سنة 1970، سوف ينخفض عدد سكان كل من فرنسا وبريطانيا بحوالي أربعة ملايين ساكن، في حين ستشهد روسيا زيادة في عدد سكانها بخمسة وسبعين مليون ساكن. وبطبيعة الحال، سوف يُحدث هذا الوضع مشاكل سياسية لن تُحلّ إلا بدبلوماسية ماهرة. لكن المشاكل لن تقتصر على البعد السياسي وحده. [...]

من المؤكد أن إعلانا دستوريا للحقوق، تُطبَّق مبادئه في تشريع مُلائم، سيكون قادرا على المساهمة في حماية المجموعات الهائلة من البشر العاديين والمحرومين من الامتيازات، أمام العدد الضئيل لأولئك الذين يتحكّمون فعليا في الأغلبية، بفضل ثرواتهم أو مواقعهم. ولكن تبقى الوقاية دائما خَيرا من العلاج. إن وضع بعض القيود النظرية للحدّ من التعسف في ممارسة السلطة، وهي سلطة مركزة بين أيادي البعض، ليست إلا تخفيفا من الضرر القائم. إن الحرية الفردية لا يمكن ضمانها إلا باقتلاع الشر من جذوره.

وما تحاول اليونسكو القيام به حاليّا هو المساعدة على التخفيف من الشر. ولكن، من حسن حظ المنظمة أنها تتمتع بإمكانية تقلد مهمّة أهمّ بكثير، إن توفرت لديها الإرادة، تتمثل في الوقاية من هذا الشر والإزالة التامة للعقبات الحالية القائمة ضد الحرية. هذه المهمّة هي بالخصوص من مشمولات القسم العلمي للمنظمة. إن مسألة التخفيض من ضغط احتياجات السكان على الموارد هي، قبل كل شيء، مسألة تخص العلوم الدقيقة والعلوم التطبيقية، في حين أن مشكلة الحرب الشاملة (من بين المشاكل الأخرى طبعا) هي مسألة أخلاقية بالنسبة للفنيين بصفتهم أفرادا وأعضاء في المنظمات المهنية. [...]

ألدوس هكسلي (1894-1963) الروائي والناقد الأدبي البريطاني، هو الأخ الأصغر لجوليان هكسلي، أول مدير عام لليونسكو. له العديد من المؤلفات في الخيال العلمي، منها الرواية المشهورة *برايف نيو وورلد* (عالم جديد شجاع)، التي نشرت سنة 1932.

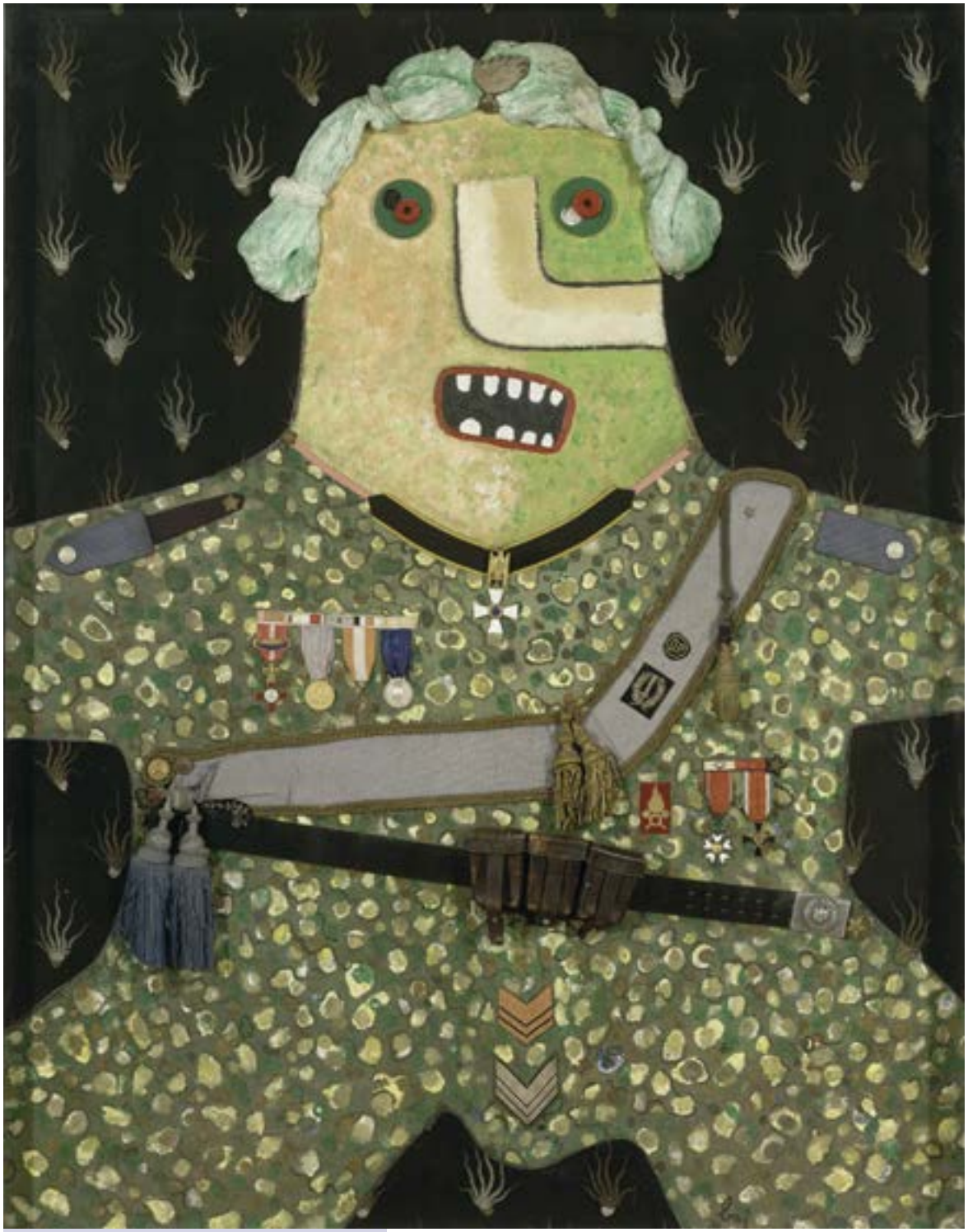

© Archivio Baj Vergiate Italy/ Photo © Centre Pompidou, MNAM-CCI, Dist. RMN-Grand Palais / image Centre Pompidou, MNAM-CCI

الجنرال (1969)، عمل للفنان الإيطالي أنريكو باج (1924-2003)، أحد مُؤسسي حركة موفيمنتو أرتي نوكلياري (الحركة الفنية النووية).

> *من الواضح أن التقدم العلمي بلغ نهاية الدورة التي يمكن أن تظهر فيها العلوم كعامل من العوامل الرئيسية لاستغلال الإنسانية.*
>
> **و. أ. نوياس الإبن (1898-1980)**
> عالم كيمياء أمريكي
> تحقيق اليونسكو 1947-48

الإعلام مصدر

للتفكير الحر

بقلم رينيه ماهيو

«إن الحق في الحصول على المعلومات شأنه شأن جميع الحقوق: يتم تحديد مدى شرعية مضمونه حسب تطابقه مع الاحتياجات الحقيقية»، هذا ما كتبه الفيلسوف الفرنسي رينيه ماهيو (1905 ـ 1975)، قبل أن يضيف: ***«شريطة أن نفهم من عبارة الاحتياجات، بطبيعة الحال، تلك المتعلقة ببناء الإنسان وليس بالمصالح أو الأهواء»***. وفيما يلي مقتطفات من النص الذي عرضه على اليونسكو في 30 يونيو 1947، تحت عنوان ***الحق في الحصول على المعلومات والحق في التعبير عن الرأي***.

إن ادراج الحق في الإعلام ضمن حقوق الإنسان لا يعني الرغبة في زيادة المعارف المتاحة للجمهور كما وكيفا، بل يقتضي مراجعة دور الإعلام بشكل جذري، وإعادة النظر في منتجات صناعة الإعلام وإجراءاتها وحتى تنظيمها، لا من وجهة نظر مصالح أو أهواء الذين يتحكمون في إنتاج المعلومات، بل من حيث مراعاة كرامة الذين يحق لهم اعتبارا من اليوم الاستفادة منها كوسيلة للفكر حر.

وحالما يتم الإعتراف بالإعلام كحق من حقوق الإنسان، لن يعد من الممكن تحمل الهياكل والممارسات التي تجعل من الإعلام أداة لاستغلال العديد والعديد من الضمائر استهدافا للربح أو السلطة. بل يصبح الإعلام بالضرورة بالنسبة للذين يمارسونه خدمة اجتماعية للتحرر الروحي.

© شيلبا غوبتا / بترخيص كريم من الفنانة ومن رواق يارات

نصب للفنانة الهندية شيلبا غوبتا في فضاء الفن المعاصر يارات في مدينة باكو، أذربيجان، 2018.

إن الحق في الإعلام هو الامتداد الطبيعي للحق في التعليم. وذلك هو ما يتيح تحديد مضمونه الملموس.

في بعض الأحيان، يتم تعريف هذا المضمون بكونه «الحدث» أو النبأ الخام، بمعنى أنه خال من التعليق.

وينبغي ألا ننخدع بالقيمة العملية البحتة لذلك التمييز التقليدي بين الحدث والرأي. ما هو الحدث؟ هو إدلاء بشهادة. غير أن انتقاء حدث ما هو في حد ذاته إبداء للرأي. إن التلويح بالموضوعية الميكانيكية ليس إلا نوعا من التضليل. وبالتالي يبقى للحرية الإنسانية اللجوء إلى الطابع الغير شخصي للإعلام.

ويبدو من الأصوب تعريف الإعلام بأنه عرض نزيه لمَواد قابلة للاستخدام من طرف أي كان، قصد إبداء رأي ما. وفي حين يتصف التعبير عن الرأي ـ سواء كان من قبيل الوعظ أو التحدي ـ بطابع نضالي في جميع الأحوال، على عكس الدعاية السياسية أو التجارية التي تتدفق بشكل استحواذي، فإن الإعلام يتميز بكونه متاح ومتوفر.

هذا، وقد نتساءل ـ لا محالة ـ عما إذا كان الاعتراف بحق الإنسان في الإعلام يستلزم التسليم بحق الجميع في الوصول إلى كل مصادر المعارف في أي ظرف من الظروف. وهنا تتبادر إلى الذهن، بصرف النظر عن أوجه الاستحالة المادية، الموانع العديدة التي تحمي المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الشخصية الأكثر مشروعية: أسرار الدولة، أسرار الصناعة، الحياة الخاصة.

النسبية التاريخية - الاجتماعية

عند الإعلان عن الحق في التعليم، لم يتم الاعتراف للطفل بالحق في تعلم كل شيء مهما كان سنه وبأي وسيلة كانت. يعني ذلك فقط أنه من واجب الكهول تزويد الأطفال بالمعارف الضرورية لنموهم، مع مراعاة الاحتياجات (والقدرات) الخاصة بأعمارهم. فالحق ليس إلاّ أداة ـ أي أداة لبناء البعد الإنساني لدى البشر. أما الأداة فلن تكون صالحة إلاّ إذا ارتبطت بالاحتياجات.

إن الحق في الإعلام شأنه شأن جميع الحقوق: يتم تحديد مضمونه المشروع حسب الاحتياجات الحقيقية. وذلك، بطبيعة الحال، شريطة أن يكون المراد بالاحتياجات تلك المتعلقة ببناء الإنسان وليس بالمصالح أو الأهواء.

وتشمل هذه الاحتياجات بحكم طبيعتها، دعوة واسعة النطاق إلى الإخاء والتبادل بين الأفراد للمثابرة على تجاوز دائرة الأنانية. ولما كانت ظروف العيش وأنماط التنمية شديدة التغير، فإن احتياجات الجماعات البشرية، في الحقيقة، تختلف باختلاف الزمان والمكان. وبالتالي، لا تحتاج جميع هذه الجماعات إلى نفس الإعلام.

ولا داعي للخوف من إدراج هذه النسبية التاريخية والاجتماعية في عملية التفكير في حقوق الإنسان. إن تقييما واقعيا يراعي هذه النسبية لن يهدد المسعى لاكتساب هذه الحقوق، بل هو الوحيد الكفيل بإعطاء دلالة ملموسة للناس الذين يناضلون من أجل تحقيق الانتصار الذي يصبون إليه.

أما الحق في التعبير عن الرأي فهو يندرج تماماً في النسبية التاريخية. ذلك أن الحق في الإعلام، وإن كان من الضروري اعتباره شرطا من شروط الديمقراطية، وهو بالتالي مبدأ ملزم، فإن الحق في التعبير عن الرأي ينتمي إلى ممارسة الديمقراطية، وبذلك يساهم في إمكانية بروز أي واقع أو إجراء سياسي. ويمكن لنظام يتمتع بمؤسسات مستقرة ومجتمع من المواطنين يتسمون بالتجرد أو بالتسامح ومدربين على التفكير النقدي، أن يمارس قدراً كبيراً من الليبرالية في ما يخص التعبير عن الآراء الفردية. بل يجب على مثل هذا النظام أن يقوم بذلك، باعتبار أنه محتاج، أكثر من أي شيء آخر، إلى هذه القوة الدافعة الضرورية لتحقيق التقدم المنشود.

وفي المقابل، لما تكون الديمقراطية معرضة للخطر في دولة تمزقها الأهواء أو تستسلم لنزوات السذاجة، أو ديمقراطية منخرطة بالكامل في مسار ثوري أو في عملية لإعادة البناء، فإنه يحق تقييد ممارسة حرية التعبير الفردية إلى حد كبير، باعتبار أن تلك الحرية في مثل تلك الظروف تصبح بالضرورة عامل تفرقة.

إن التسليم بأن الحق في التعبير عن الرأي يجب أن يكون مشروطاً بالمنظور التاريخي الذي ينخرط فيه أي نظام ديمقراطي، لا يعني التضحية بحق من حقوق الإنسان لفائدة المصلحة العليا للدولة. بل بالعكس، هو يعطي هذا الحق كامل معناه لكونه يرفض التضحية بفرص ومزايا مشروع واقعي، من أجل فكرة تجريدية. [...]

رينيه ماهيو (1905 ـ 1975) فيلسوف فرنسي التحق باليونسكو كموظف منذ إنشائها في عام 1946، وتولى منصب مدير عام للمنظمة لولايتين متتابعتين (1962 ـ 1974). حرر هذا النص خلال الفترة التي تولى فيها رئاسة قسم الصحافة وحرية الإعلام في اليونسكو.

"أرى أنه من واجب اليونسكو أن تحثّ الأمم المتحدة على أن تعتبر [حقوق الإنسان] معايير دنيا تحتذي بها كافة الأمم، وليس معايير قصوى ثابتة تطبق بشكل جامد. الفكرة التي نريد الدفاع عنها هي أن حقوق الإنسان يجب أن تتوسع باستمرار، مثل الإنسان الذي يوسع تدريجيا التحكم في سلوكه الذاتي وفي الطبيعة، لتحقيق تطور إنساني أفضل."

فرانك ر. سكوت (1899-1985)
شاعر وسياسي كندي
تحقيق اليونسكو 1947-48

تعليم حقوق الإنسان

بقلم إسحاق ليون كاندل

***«إن تكوين أفراد أحرار، خلافا لما كنا نتصوره، لا يتطلب اعتماد حرية التصرف في مناهج وأساليب التعليم، بل يستَوجب منحهم سبل الفهم الواعي لمَسؤولياتهم وواجباتهم».* هذا ما كتبه أخصائي التربية الأمريكي إسحاق ل. كاندل (1881 – 1965) في النص الذي أرسله إلى اليونسكو سنة 1947 تحت عنوان «التعليم وحقوق الإنسان». مقتطفات.**

كشفت دراسة تناولت المصطلحات الحديثة حول حقوق الإنسان عن مفارقة غريبة: إن الشرط الوحيد الضروري حتى يستوعب الإنسان معنى هذه الحقوق ويطبقها بصفة سليمة، لم يرد ذكره إلا نادرا. وقد يصح التسليم بأنه تم الاعتراف ضمنيا في تلك الدراسة بالتعليم كحق من حقوق الإنسان وكشَرط أساسي للتمتع بهذه الحقوق، بالرغم من غياب أية إشارة صريحة له.

لقد برهن التاريخ، بما فيه الكفاية، على أن التعليم لم يتم اعتباره كحق من حقوق الإنسان، وعلى أنه لم يتم استخدامه لتفسير مدى أهمية تلك الحقوق حتى يتمكن كل فرد من تنمية بعده الإنساني بالكامل. ومن المنظور التاريخي، تأثر التعليم بفعل هيمنة عاملين أساسيين: في البداية، كان هدفه تلقين العقائد الدينية للأجيال الشابة. ومع ظهور الدولة الوطنية، أصبح يهدف الى تنمية مشاعر الولاء للمجموعة السياسية أو الأمة. وفي كلتا الحالتين، كان التعليم يسعى قبل كل شيء إلى ترسيخ الانظباط وليس التكوين على الحرية الفردية. [...]

وبما أنه لم يتم لحد الآن الإعتراف بالتعليم كحق من حقوق الإنسان، فمن الضروري أن يتم التنصيص عليه في أي إعلان لاحق لحقوق الإنسان. ولا بد أن يحتل فيه التعليم مكانة أهم مما هو منصوص عليه في مذكرة اليونسكو حول حقوق الإنسان [27 مارس 1947].

تعليم غير متكافئ

من بين النتائج المأساوية لتواجد نظامين للتعليم (أحدهما للجماهير والآخر للنخبة)، شعور بعض الطبقات الاجتماعية بأن ليس لها حظا في التعليم النخبوي، رغم أن تكافؤ الفرص مضمون. في بعض البلدان، تبين أنه من الضروري تغيير أنماط التصرف النفسية الناتجة عن النظام التقليدي للتعليم، لضمان تكافؤ الفرص.

وهذا ما كتبه هنري لوجييه حول موضوع إصلاح نظام التعليم في فرنسا (*الكتاب السنوي للمعهد الدولي حول التعليم*، كلية المعلمين، جامعة كولومبيا، ص. 136، نيويورك، 1944):

«كم من جيل عاش في فرنسا في جو من المساواة النظرية وعدم المساواة الفعلية، لحد أن هذا الواقع أصبح، تقريبا، مقبولا من طرف الجميع، نظرا ليسر الحياة في فرنسا، لما تكون الظروف عادية. بطبيعة الحال، الضحايا المباشرة لانعدام المساواة ليست واعية بهذا الوضع، بل إنها لا تشعر بأية معاناة. ولا يخطر على بال ابن العامل أو الفلاح أنه قادر على أن يصبح حاكما لمستعمرة، أو مديرا في وزارة، أو سفيرا، أو أميرالا أو مراقبا ماليا. قد يكون على علمه بأن مثل هذه الوظائف موجودة، ولكن بالنسبة له، هي موجودة في عالم موصد، أعلى من عالمه. وفي أغلب الأحيان، لا يثير لديه هذا الوضع أي نوع من الحماس أو حتى أي شعور بالمرارة، ولا يبعث فيه أية رغبة في إثبات حقه أو المطالبة بتغيير محدد». [...]

إن الاعتراف بالتعليم كحق من حقوق الإنسان لا يعالج إلا جانبا واحدا من المشكلة. فمن الممكن توفير حرية الوصول إلى جميع مستويات التعليم دون تغيير مضامين التدريس أو مناهجه. في الأنظمة التقليدية، يختلف التعليم الابتدائي عن التعليم الثانوي من حيث الجودة: بينما يهدف الأول إلى نقل كمية معينة من المعارف، يحفظها التلميذ في أغلب الأحيان عن ظهر قلب، ويؤدي إلى ما يسميه الفرنسيون *«الفكر الابتدائي»*، فإن التعليم الثانوي موجه لاستيعاب تكوين منفتح أو ثقافة عامة. وفي كلتا الحالتين، لا يتم تأهيل الأطفال بصفة مباشرة وجدية لممارسة الحريات المدرجة في قائمة حقوق الإنسان والتمتع بها. وكانت هذه الأنظمة التربوية تعتمد بالأساس على النصوص المرجعية وما يدلي به المعلم، لأن معظمها موجهة للاستجابة لمتطلبات الامتحانات.

إعادة تأهيل المعلمين

لما تغيرت الأحوال وحلت الحرية محل الانضباط، والتلقين والنفوذ، نسينا أن الحرية تكتسب بالكفاح، وأن تعلّم الحرية يتطلب نوعا من الانضباط لاستيعاب كيفية تقدير العواقب الأخلاقية للسلوك. خلافا لما كنا نتصوره، فإن تكوين أفراد أحرار لا يتطلب اعتماد حرية التصرف في مناهج التعليم وأساليبه، بل يستوجب منحهم سبل الفهم الواعي لمَسؤولياتهم وواجباتهم.

وإذا كان هذا المبدأ سليما، فلا بد من تغيير وضع المعلمين. فإذا وجب أن يكون المعلم أكثر من مزوِّد للمعارف التي يتم اختبارها في الامتحانات، عندئذٍ يجب رفع الحدود التقليدية المفروضة عليه ـ البرامج الدراسية المحددة بالتفصيل والمناهج المفروضة ومراقبة الأداء وجزاء الامتحانات – حتى يتم ابتكار طريقة جديدة لتأهيله.

© posterfortomorrow 2011 - Sarah Hartwig

مكافآت مدرسية، مُعلقة من تصميم الفنانة سارا هارتويغ (ألمانيا)، صنفت من «العشرة الأوائل» في مسابقة الحق في التعليم! نظّمتها سنة 2014 جمعية فور تومورو التي تُناضل في سبيل حقوق الإنسان.

يجب أن يرقى تكوين المعلمين إلى مستوى تكوين المهن الحرة الأخرى. بما أن المعلم مطالب بتطوير شخصيات حرة وتعليم التلاميذ ممارسة حرية التعبير والنقاش والإعلام والإختبار، فلا بد من تكوين يجعل منه إنسانا حرا بموجب مهنته، وتوجيهه حتى يدرك أن الحرية وحدها بدون الشعور بالمسؤولية، سرعان ما تؤول إلى الإخلال بالآداب.

كما يتطلب إدراج حقوق الإنسان في برامج التعليم إصلاحا من صنف آخر. في الماضي، كان التعليم أداة في خدمة السياسة الوطنية، وكثيرا ما استخدم لغرس أفكار التفوق وتغذية النزعات الانفصالية أو العنصرية. وفي البلدان التي وضعت العلوم الإنسانية في جوهر برامجها التعليمية، فقد تم توجيه اهتمام أكبر للجانب الشكلي مما أدى إلى إهمال بعده الإنساني.

إن بلوغ الأهداف المشتركة المتأصلة في المثل العليا لحقوق الإنسان مشروط باعتراف البرامج التربوية والتعليمية بأن كل ثقافة وطنية تدين بأكثر مما هو مقبول عادة، لتأثير التراث الثقافي للإنسانية جمعاء بصرف النظر عن العرق أو الزمن. هذا هو الأساس الذي يرتكز عليه معنى الحريات باعتبارها حقا من حقوق الإنسان. وهذا هو الشرط الوحيد كي نجعل من تطوير مفهوم الإنسانية الحقيقية غرضا من أغراض التعليم. وفي الختام، حتى نبلغ هذه الأهداف، لا بد من تدريب الشباب على مناهج التحليل الحر. إن تعليم الحريات بمختلف أنواعها يتطلب الانضباط. ولنقل، على غرار جان جاك روسو، أنه يجب على الإنسان أن يكون منضبطًا حتى يستمتع بالحريات التي يستحقها.

إن أفضل طريقة، في نظري، لاحترام هذه الحرية الأساسية،أعني حرية الفكر، تتمثّل في عدم تلقين الأطفال – لما يكونوا في سنّ لا يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم – ردود فعل انعكاسية مشروطة (من الناحية النفسية أو غيرها)، قد يُصبحوا غير قادرين على التخلّص منها فيما بعد. ويتطلّب احترام هذه الحرية منع تلقين الأطفال أي شكل من أشكال الحقائق المُطلقة وغير القابلة للنقاش إذا لم يتم إقرارها من طرف أغلبية الكهول المُتعلّمين. ويصح هذا الأمر بالنسبة للدين كما للتاريخ.

ألبرت سانت-جيورجي (1893-1986)
عالم مجري في الكيمياء البيولوجية
فاز بجائزة نوبل للطب 1937
تحقيق اليونسكو 1947-48

إسحاق ليون كاندل (1881-1965) رائد في مجال التعليم المقارن. وقد أجرى هذا الاختصاصي في البيداغوجيا دراسات مكثفة حول أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم. ولد في رومانيا، من أبوين بريطانيين. ألف أكثر من أربعين كتابًا وأكثر من ثلاثمائة مقال، كما حرر العديد من المجلات الأكاديمية، ودرّس في جامعة مانشستر (المملكة المتحدة) وجامعة كولومبيا (الولايات المتحدة).

حقوق الفرد

واحترام الثقافات

بقلم ميلفيل جان هيرسكوفيتس

كيف يمكن التوفيق بين الحقوق الفردية، مع احترام الحساسيات الثقافية للجماعات البشرية المختلفة؟ يرى عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي ميلفيل ج. هيرسكوفيتس (1895 ـ 1963) أن هذه هي الصعوبة الرئيسية التي تعرقل صياغة إعلان عالمي لحقوق الإنسان. وقد تناول هيرسكوفيتس الموضوع في نصه الذي يحمل عنوان «*بيان حول حقوق الإنسان*» والذي أرسله إلى اليونسكو عام 1947. مقتطفات.

© Barkinado Bocoum

طريق الأشواك (2014)، عمل للفنان السنغالي باركينادو بوكوم.

ينبغي تناول المشكلة التي تواجهها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المكلفة بإعداد إعلان لحقوق الإنسان من وجهتي نظر. الأولى، وهي التي تحدَّد بمقتضاها الصياغةُ العامة للإعلان، تخص احترام شخصية الفرد في حد ذاته، واحترام حقه في التطور على الوجه الأكمل باعتباره عضواً في المجتمع الذي يعيش فيه. ولكن، في نظام عالمي، يكتسي احترام ثقافة الجماعات البشرية المختلفة نفس القدر من الأهمية.

إن وجهتي النظر هذه ليست إلا جانبين لنفس المشكلة، حيث أن الجماعات تتألف من أفراد، وأن الكائنات البشرية لا تعيش خارج المجتمعات التي تنتمي إليها. وبالتالي فإن المشكلة تتمثل في صياغة إعلان لحقوق الإنسان يتجاوز مجرد التعبير عن احترام الفرد في حد ذاته، لتأخذ في عين الاعتبار صفة الفرد كعضو في المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، لأن أساليب العيش فيها هي التي تحدد سلوكه، ومصيره مرتبط بها ارتباطاً وثيقا.

وبما أنه يوجد في العالم الحديث عدد ضخم من المجتمعات التي تعيش في اتصال وطيد في ما بينها، وبالنظر إلى تنوع أساليب العيش فيها، فإن المهمة الأولى التي تقع على عاتق من يريد تحرير إعلان حول حقوق الإنسان، تتمثل في إيجاد حل للمشكلة التالية: كيف يمكن للإعلان المقترح أن يكون قابلا للتطبيق على جميع الكائنات البشرية، وألا يحاك مضمونه بصفة حصرية حسب القيم السائدة في بلدان أوروبا الغربية وأمريكا؟ [...]

> *حتى يكون إعلان الحقوق صالحا لكافة الأمم، لا يمكن أن يعتمد حصريا على القيم التقليدية أو الفرضيات الإيديولوجية لأمة أو أخرى من بين الأمم. إن الاستجابة لتطلعات كافة شعوب العالم ومثلها العليا تتطلب الاعتماد على إحدى المؤسسات والعقائد الاجتماعية المقبولة من الجميع، على أقل تقدير.*

ف. س. س. نورثروب (1893-1992)
فيلسوف أمريكي
تحقيق اليونسكو، 1947-48

«عبء الرجل الأبيض»

خلال السنوات الخمسين الماضية، اهتدى الإنسان إلى طرق عديدة لحل مشاكل المعيشة، والحياة الاجتماعية، والتعديل السياسي للحياة الجماعية، والتوافق مع الكون، فضلاً عن إرضاء طموحاته الجمالية. وقد وصف علماء الأنثروبولوجيا هذه الطرق وصفا شاملا في البحوث التي أنجَزوها حول شعوب تعيش في كل أرجاء العالم.

وإن كانت جميع الشعوب تسعى لبلوغ هذه الغايات، فهي لا تسلك نفس الطريقة أبدا، ويستخدم بعضها وسائل غالباً ما تختلف اختلافاً جذريا عن غيرها.

ولكن هذا الطرح يجرنا إلى مأزق. فبالنظر إلى السياق الاجتماعي للمسار التعليمي، لا يسع الفرد إلاّ الاقتناع بأن أسلوب حياته هو الأسلوب المناسب. وفي المقابل، رغم تسليمه بإمكانية الاستفادة من التغيرات الناجمة صلب ثقافته أو خارجها، يبدو له من الواضح، إجمالا، أن طرق العيش الأخرى التي تختلف عن طريقته الخاصة، هي طرق غير مرغوب فيها بالمقارنة مع الطريقة التي تعوّد عليها. ومن ثم تبرز تقييمات تساهم المعتقدات القائمة في تكريسها.

أما مدى ترجمة هذه التقييمات إلى أفعال، فذلك يعتمد على الخيارات الأساسية التي يفرزها تفكير الشعب. بصفة عامة، تصبو الشعوب للعيش وتدع غيرها يعيش، وهي عموما متسامحة مع سلوك المجموعات الأخرى ولو اختلفت عنها، لاسيما إن لم تكن في نزاع معها حول موارد المعيشة. إلا أن ما سجله تاريخ أوروبا الغربية وأمريكا هو عكس ذلك، حيث آل التوسع الاقتصادي، والتحكم في الأسلحة، إضافة إلى التقاليد الدينية الإنجيلية، إلى ترجمة الاعتراف بالفوارق الثقافية إلى نداء للتحرك. وبرزت أنساق فلسفية تشدد على المبادئ المطلقة في مجال القيم والغايات، لِتعزز هذا الاتجاه. فتم تحديد مفاهيم الحرية، و طبيعة حقوق الإنسان وما شابهها من أفكار، ببالغ الدقة.

كما كانت كل الأفكار المخالفة موضع التنديد والإقصاء في كل الأماكن حيث سلطت الرقابة على الشعوب غير الأوروبية. كما تواصل تجاهل النواة الأساسية التي تشكل أوجه التشابه بين الثقافات.

وكان لتطبيق هذا التوجه تداعيات كارثية على البشرية. فقد استخدمت عقائد «عبء الرجل الأبيض» في سبيل الاستغلال الاقتصادي لملايين البشر في العالم وإنكار حقهم في الإمساك بزمام أمورهم. بل أن توسع أوروبا وأمريكا أدى في عديد الحالات إلى إبادة صريحة لمجموعات بشرية بأكملها. أما تاريخ توسع العالم الغربي، وهو التاريخ الذي تم تفسيره بالدونية الثقافية المفترضة لهذه الشعوب، أو بتخلف «عقليتها البدائية» التي بررت وضع هذه الشعوب تحت وصاية المهيمن، فقد أفضى إلى تدني الروح المعنوية للذات البشرية وتفكك حقوق الإنسان لدى الشعوب التي فُرضت عليها الهيمنة [...].

إعلان ذو بعد عالمي

في القرن الثامن عشر، لم تطرح صياغة إعلان لحقوق الإنسان إلا مشكلة بسيطة نسبيا، لأن الأمر لم يكن متعلقا بحقوق الإنسان، بل بحقوق الناس في إطار اختيارات مجتمع واحد.

كما أنه من المحتمل أن يكون الأشخاص الذين تم تفويضُهم لِصياغة وثائق سامية على غرار إعلان الاستقلال الأمريكي أو نص التنقيحات العشر الأولى لدستور الولايات المتحدة، من مالكي العبيد، باعتبار أن تجارة العبيد على نطاق واسع كانت تندرج في النظام الاجتماعي الراسخ في تلك البلاد.

لقد اتضح الطابع الثوري للشعار «*حرية، مساواة، إخاء*» بمعناه الكامل خلال الصراعات الرامية إلى تطبيقه لما بلغ المستعمرات الفرنسية التي كانت تمارس الاسترقاق.

في الوقت الراهن، أصبحت المشكلة أكثر تعقيدا لأن الإعلان يجب أن يكون قابلا للتطبيق في كل ربوع العالم. كما يجب أن يشمل صلوحية العديد من أساليب الحياة وأن يعترف بها. ولن يحظى الإعلان بقناعة الأندونيسي أو الأفريقي أو الهندي أو الصيني، إذا كان على نفس نسق الوثائق المماثلة التي تعود إلى عهد سابق. في القرن العشرين، لا مجال لتقييد حقوق الإنسان بمعايير تخص ثقافة واحدة مهما كانت، ولا يمكن أن تمليها طموحات شعب واحد أيّا كان، وإن حصل ذلك فسوف تؤدي الوثيقة إلى حرمان العديد من الكائنات البشرية من تحقيق شخصيتها الذاتية، بدل مساندتها في ذلك.

وفي حال اعتماد إعلان لا يراعي قيم هؤلاء الأشخاص، فسوف يحرمون من حرية المشاركة الكاملة في أسلوب الحياة الوحيد الذي يلائمهم والذي لا يعرفون غيره، ولا في المؤسسات أو الخيارات أو الغايات التي تشكل ثقافة مجتمعهم الخصوصي.

وحتى عندما تُنكر الأنظمة السياسية القائمة حق المواطنين في المشاركة في حكوماتهم، أو تسعى إلى قهر الشعوب الضعيفة، فمن الممكن التذرع بالقيم الثقافية الأساسية لدفع المواطنين على الوعي بما قد تخلفه تصرفات الطبقة الحاكمة من عواقب، وبذلك يساهمون في كبح جماح التمييز والإخضاع. ذلك أن الأنظمة السياسية ليست إلا جزءا من ثقافة الشعب.

إن المعايير العالمية للحرية والعدل، المستندة إلى المبدأ القائل بأن الإنسان لا يتمتع بالحرية إلا عندما يعيش وفقاً لمفهوم الحرية الذي يحدده المجتمع الذي ينتمي إليه، وإن حقوقه هي تلك التي يسلم بها بوصفه عضواً في مجتمعه، يجب اعتبارها معايير أساسية. وعلى العكس من ذلك، لا يمكن صياغة نظام عالمي حقيقي إلاّ إذا كان قادرا على إقرار حرية التصرف الشخصي لأفراد الوحدات الاجتماعية التي تكونه، وإذا كان يقر بالإثراء الناجم عن تفاعل الشخصيات المتنوعة.

إن الترحيب الذي حظي به ميثاق الأطلسي على الصعيد العالمي، قبل أن يتم الإعلان عن تحديد نطاق تطبيقه، يدل على أن كل الشعوب، مهما تنوعت ثقافاتها، قادرة على استيعاب مفهوم الحرية وتسعى جميعها للتمتع بها. ولا يمكن الاستناد في المرحلة القادمة المتمثلة في تحديد حقوق وواجبات الجماعات البشرية في ما بينها، إلى قاعدة راسخة من المعارف العلمية الحديثة للإنسان، إلاّ بعد أن يُدرَج في الإعلان المقترح تنصيص على حق الناس في العيش وفقاً للتقاليد الخاصة بهم.

ميلفيل ج. هيرسكوفيتس (1895ـ1963) عالم أنثروبولوجيا أمريكي شهر بالبحوث التي أجراها حول مفهوم الثقافة من المنظور الانساني والنسبي. وقد اضطلع بعمل رائد في مجال الأبحاث المتعلقة بالسود الأمريكيين. درس هذا العالم المتخصص في المسائل الثقافية والاجتماعية المتعلقة بالأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية في جامعتي كولومبيا وهوارد ثم في جامعة نورث ويسترن بشيكاغو، حيث تولى أول كرسي للدراسات الأفريقية في الولايات المتحدة (1951).

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عمل للرسام الإيطالي أليساندرو غاتو.

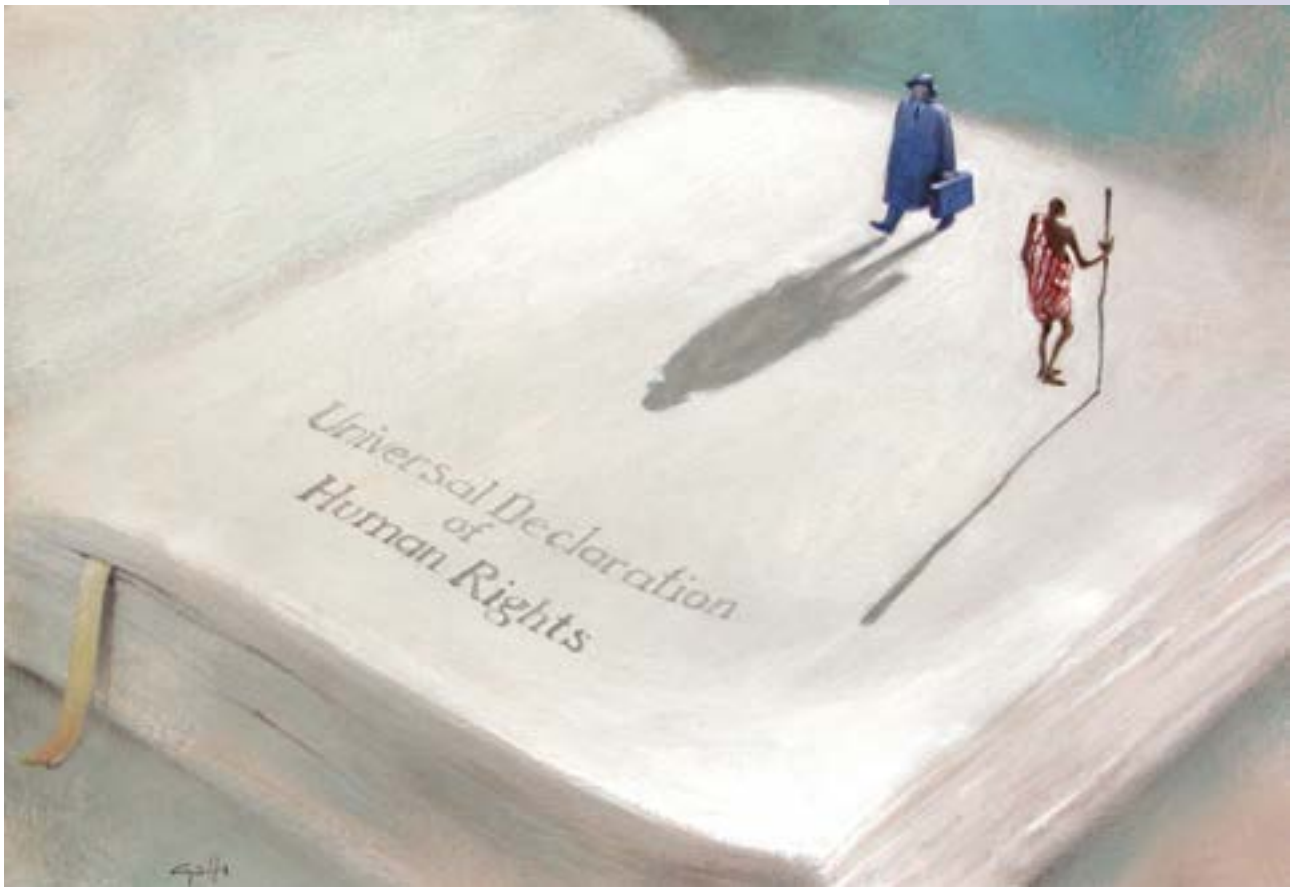

© Alessandro Gatto (alessandrogatto.com)

الحريات الفردية في

الفكر الهندوسي

© photo Sebastiano Luciano / courtesy Fondazione MAXXI

ستراندس [شريط]، نصب في ساحة المتحف الوطني لفنون القرن الحادي والعشرين بروما، إيطاليا. يُشكّل المارة، أبطال التركيبة، شريطا بشريا، تحت أنظار مُصمّمها الرسام الهندي ن. س. هارشا.

بقلم شريكريشنا فانكاتاش بونتامبيكر

في نقده لتركيز الغربيين على العقل وعلى العلوم عند بلورة المبدأ الأوروبي لحقوق الإنسان، يرى الأستاذ الجامعي الهندي س. ف. بونتامبيكر المختص في العلوم السياسية، أننا *«سوف نضطر لا محالة إلى التخلّي عن بعض المعتقدات الوهمية المُتعلّقة بالعلم وبالعقل، والتي بحكم صفتها المادية المحدودة، تجعل الإنسان شديد التعلّق بهذا العالم، وإلى اقتراح قيم وأهداف روحانية تسمو بالإنسان»*. في ما يلي مقتطفات من نصّه الذي يحمل عنوان *«المفهوم الهندوسي لحقوق الإنسان»* والذي وجهه لليونسكو في شهر مايو 1947.

الكائن البشري هو الموضوع الأساسي الذي تتناوله الدراسات حول الإنسانية. في جوهر الإنسان بعد يتجاوز ما يظهره ضميره وسلوكه المعتادين في نظام أو في وسط مُعيّن، بعدا يؤثر في بلورة المثل الأعلى الذي يصبو إليه ومفهومه لقيم الحياة. كما أن في الإنسان نزعة روحانية أكثر صفاء، تجعله لا يرضى بالأهداف المادّية البحتة. إن الوضع العادي للإنسان لا يعبر عن جوهره. فالإنسان يحمل في داخله بعدا أعمق، دعنا نسميه النفس أو الروح. وكل ذات تأوي نورا أو إلهاما لا تقدر أية قوة على إطفائه، يجعله خيّرا ومُتسامحا، وفيه يكمن البعد الإنساني الحقيقي. علينا نحن أن نكتشفه، وأن نحميه، وأن نعمل على أن يكون استعماله في خير كل فرد وفي خير الإنسانية. من طبيعة الإنسان البحث عن الحقيقة والخير والجمال في الحياة، وإعطاء كل منها حق قدره والسعي إليها باستمرار.

ويجدر أيضا التذكير بأن هناك عنصر غير متوقع في الإرادة الإنسانية وتعقيد لا متناهي في الطبيعة البشرية. ولا يُوجد أي نظام ولا أي اختصاص ولا أي قانون من شأنه أن يرضي الإحتياجات العميقة والافتراضية لشخصية قوية، سواء كانت تلك الاحتياجات دينية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو فكرية. فكثيرا ما يتمتع الأفراد بطاقة كامنة وقدرة خلاقة خارجة عن نطاق الصيغ والعقائد القديمة. ليس هناك أي اختصاص ثابت يسمح بالتنمية الكاملة للقدرات البشرية في المجالات النفسية، والأخلاقية، والروحية. كما لا يوجد أي نظام قادر على تلبية المتطلبات المتزايدة لشخصية نشيطة. ويبقى في أي نظام مهما كان، جانب غير متوقع ومنقوص. لذلك نريد منح الحرية للإنسان: ونعني في هذه الحالة الحريات الإنسانية.

الحرية عامل لتنمية الشخصية

تبرز الحياة الإنسانية باستمرار قيما ومثلا جديدة. ولا يُوجد أي نظام ولا أية صيغة جاهزة قادرة على الاستجابة لاحتياجات كبار المُفكّرين وتطلعاتهم، ولا احتياجات كافة الشعوب في كل الأزمنة. إن الحرية ضرورية لأن السلطة ليست خلّاقة. فالحرية هي التي تخلق ظروف الازدهار الشامل للشخصية وليس التطابق ولا النمطية ولا فهم كل مظاهر الحياة. في الوقت الراهن، لم يترك تمركز السلطة، والبيروقراطية، ودكتاتورية الأحزاب، بما تولده من نمطية وتعقيد، إلا مجالا ضيقا للفكر والتطور المستقل، والمبادرة، والاختيار الحر. [...]

هل بإمكاننا أن نُصغي إلى نداء الحرية الوطنية والحرية الإنسانية، في حين أن سِماتنا الصلابة والعناد والتعصّب والإنغلاق على مفاهيمنا السياسية، والدينية، والثقافية والاقتصادية؟ في انعدام قدرته على فرض قواعده وأساليبه على كافة الدول وكافة القارّات، لا زال البعض منا يُغذّي تجاه غيره من البشر مشاعر التعالي والكراهية ورغبات الهيمنة والإكراه.

لنكن، قبل كل شيء، بشرا. وبعد ذلك لنحدد المحتوى والقيمة الخصوصية للحريات الإنسانية والعلاقات القائمة بينها. من واجبنا احترام الإنسانية والشخصية، والقبول بالفوارق بيننا وبمختلف أنماط السلوك الاجتماعي، الداخلي والخارجي، الغريبة عنّا. علينا أن نتعاضد حتى نتعاون أمام المصائب والمشاريع الكبرى.

إن الحديث في الهند عن حقوق الإنسان هو طبعا ضروري ومرغوب فيه، لكنه مستحيل في ظل الوضع الاجتماعي الثقافي، والسياسي الديني الحالي. لقد اندثرت الذات الإنسانية عبر العالم: لم يبق إلا أفراد يخضعون لأحكام مسبقة إما دينية وعِرقية، أو طائفية أو جماعية. لقد فقد المُفكّرون كما الجماهير صوابهم بسبب الامتيازات العرقية، والتشيّع الديني والإقصاء الاجتماعي. باختصار، نحن نشن حربا صامتة لإبادة المجموعات التي تُعارضنا. كل الطبقات الشعبية وكل التجمعات عندنا لا تحلم إلا بالسطو والاستعباد، ولا تسعى أبدا إلى التعاضد والتمدّن. فالحرب متواصلة دون هوادة بين الفرق والتجمعات، بين القادة ورعاياهم، داخل الدولة والمجتمع. لقد اختفت مفاهيم الإنسانية والتسامح، وكل احساس بالتواضع والاحترام، لتحل محلها الطائفية والتعصب والإقصاء.

في يومنا هذا، وكأن العالم أصابه مسّ من الجنون. أصبح يتسارع نحو الدمار والاستبداد، ويسعى إلى الاستيلاء والسيطرة على كل شيء، وإلى النهب والسلب. إن البغض الهائل المُتراكم إزاء الحياة وضد ما أنجزه الإنسان لم يترك مجالا، في السياسة العالمية المعاصرة، إلى المشاعر الإنسانية وحب الغير. ولكن، هل سنتخلّى عن أن نكون بشرا قبل كل شيء وإلى الأبد؟ ما نريده هو التحرّر من البؤس والحرب، ومن الخوف والحرمان. نريد التحرّر من نظام يسمح للدولة والمجموعة والكنيسة غرس جُذور مترامية الأطراف، لتفرض على الفرد نمطا للحياة مُلزما ومُقنّنا. نحن نطمح إلى حرية الفكر والتعبير، وحرية التحرّك والتنظّم، ونطمح إلى التعلّم والتقدم الفكري والأخلاقي. وكل مخطط لحياة مُحدّدة ومُقنّنة يجب أن يترك لنا حق المقاومة غير العنيفة والحق في الاستقلالية، حتى يتاح لكل فرد أن يعيش طبقا لمفهومه الخاص للخير.

البحث عن قيم روحية تسمو بالإنسان

لذلك، سوف نضطر لا محالة إلى التخلّي عن بعض المعتقدات الوهمية المُتعلّقة بالعلم وبالعقل، والتي بحكم صفتها المادية المحدودة، تجعل الإنسان شديد التعلّق بهذا العالم، وإلى اقتراح قيم وأهداف روحانية تسمو بالإنسان. بعد ذلك، واعتمادا على هذه المبادئ، علينا أن نُنظّم كل أوجه حياتنا الاجتماعية. نحن بحاجة لا فقط إلى توفير الظروف المادية لحياة سعيدة، بل وأيضا إلى القيم الروحية لحياة مستقيمة. وما نلاحظه اليوم هو غياب حرية الإنسان أمام مقتضيات التكنوقراطية، والبيروقراطية السياسية والخصوصية الدينية.

لقد اجتهد كبار المُفكّرين ، مثل مانو وبوذا، لوضع تعريف للضمانات الضرورية للإنسان والفضائل الخاصة به، وقاموا بتدوين – إن صح التعبير – الحريات والفضائل الأساسية العشرة الضامنة لحياة مستقيمة. هذه الحريات والفضائل ليست أساسية فحسب، بل هي تذهب إلى ما أبعد مقارنة بكل المبادئ التي اقترحها المفكرون العصريون. وقد وضع مانو وبوذا تعريفا للحريات الخمس أو الضمانات الاجتماعية، وللخِصال الخمس أو الفضائل الفردية.

الضمانات الاجتماعية الخمس هي: أولا الضمان ضد العنف (أهيسما). ثانيا، الضمان ضد الاحتياج (أستايا). ثالثا، الضمان ضد الاستغلال (أباريغراها). رابعا، الضمان ضد العنف والعار (أفيابهيشارا). وخامسا ، الضمان ضد الموت المُبكّر والمرض (أمريتاتفا وأروغيا).

أما الخصال أو الفضائل الفردية فهي: أولا، غياب التعصّب (أكدروذا). ثانيا، التعاطف ونكران الذات (بهوتادايا، أدروها). ثالثا، المعرفة (جنانا، فيديا). رابعا، حرية الفكر والضمير (ساتيا، سونرتا). وخامسا، الصمود إزاء الخوف، وعدم الرضا أو اليأس (برافرتي، أبهايا، ذرتي).

من أجل فهم أشمل لمعنى الحرية

وتقتضي الحريات الإنسانية، في المقابل، فضائل أو قواعد للحياة. إن الاقتصار على التفكير في الحريات، دون الاهتمام بالفضائل المرتبطة بها، قد يُؤدّي إلى اختلال توازن الحياة وإلى ركود الشخصية، إن لم نقل إلى تقهقرها، وكذلك إلى الفوضى والنزاعات الاجتماعية.

صورة من مجموعة تكريما للهند للمصور اليوناني يانيس بابانيكوس.

© Giannis Papanikos (giannispapanikos.com)

> *خلافا لما كان يتصوره البعض، ليست العزلة، بل التعايش السليم مع الجميع هو الذي يعطي الأمل للفرد في بلوغ شخصيته الكاملة، أي كامل طاقته وتحركاته وتمام وعيه، خاصّة وأن كل فرد منا لا يُصبح «عاقلا» (أي إنسانا) إلا من خلال الانعكاس المتبادل لشخصيته في شخصية غيره.*

بيير تيلار دي شاردان (1881 – 1955)
قسّ يسوعي، عالم وفيلسوف فرنسي
تحقيق اليونسكو، 1947-48

ولا بد من استيعاب جيد لهذه الظاهرة المزدوجة للحياة الإنسانية، التي تشمل الحريات والفضائل أو القواعد، والضمانات والخصال الشخصية، وأخذ هذين الجانبين في الاعتبار في كل مشروع يسعى إلى تحقيق ما فيه خير للإنسان، وللمجتمع وللإنسانية. إن الحقوق وحدها ـ الحق في الحياة، والحق في الحرية وفي الملكية أو في البحث عن السعادة ـ ليست كافية، تماما مثل ضمان الحرية، والمساواة والإخاء. نحن في حاجة إلى تعريف دقيق للحريات والفضائل، وإلى إعطائها مفهوما أشمل، إن أردنا تعزيز التقدم المادي والفكري والروحي للإنسان وللإنسانية.

إن الوقاية من مخاطر هذه الحرب المفتوحة والكامنة التي ترمي إلى إبادة بعضنا البعض وطنيا ودوليا، تملي علينا ابتكار وترويج صنف جديد من الأفراد أو المواطنين موهوبين بهذه الحريات والفضائل العشر التي تُمثّل القيم الأساسية للحياة والسلوك الإنساني. وإذا تعذر علينا تحقيق ذلك، فلن تفي حرياتنا بأهدافها ومهمتها في إنقاذ الإنسان وثقافته الفكرية والأخلاقية من الكارثة الوشيكة التي قد تهدد بتدمير الحضارة الإنسانية برمتها بواسطة الأسلحة الفتاكة التي أفرزتها العلوم، وبواسطة الروبوتات اللاإنسانية التي أنتجتها القوى المستبدة والغاشمة، بما لها من إيديولوجيات ومعتقدات.

أما نحن، في الهند، فلدينا الإرادة في التحرر من الهيمنة الأجنبية ومن الحرب الأهلية. الهيمنة الأجنبية مُؤذية. عانت منها بلادنا طيلة قرون. علينا التنديد بها، في شكلها الحديث كما في شكلها القديم. يجب أن تكون بلادنا مستقلّة وأن يحكمها نظام مُمثّل ومُوحّد، مسؤول ومركزي. ولا مجال لنا في الحياة إلا إذا حققنا ذلك.

أعرف أن الناس المبهورين والمُتحمّسين لمُثل صارمة، ثقافية كانت أم دينية، لا يشعرون بنداء الحرية، سواء كانت على الصعيد الوطني أو إنساني. لكننا لن نسمح لأنفسنا بالتخلي عن أهداف وعن طموحات أسمى، بسببهم وبسبب أحكامهم المسبقة.

س. ف. بونتامبيكر (الهند) أستاذ في التاريخ والعلوم السياسية، متخرج من جامعة أكسفورد، درس في جامعة فارانازي الهندوسية. ترأس سابقا الجمعية الهندية للعلوم السياسية.

مقاربة كونفوشيوسية

لحقوق الإنسان

بقلم لو شونغ-شو

«على الإنسان أن يقوم بواجباته إزاء الآخرين بدل أن يُطالب بحقوقه. تلك هي القاعدة الأخلاقية للعلاقات الاجتماعية والسياسية في الصين. يمثل مفهوم الالتزامات المشتركة المبدأ الأساسي للكونفوشيوسية». **هذا ما أكده الفيلسوف الصيني لو شونغ-شو (1903 – 1985)، في النص الذي أرسله إلى اليونسكو في أول يونيو 1947، بعنوان «حقوق الإنسان في التقاليد الصينية». مقتطفات.**

قبل التمعّن في المبادئ العامة لحقوق الإنسان، أريد التذكير بأن المفكرين الصينيين القدامى لم يُعيروا اهتماما للموضوع، أو على الأقل بنفس الطريقة مُقارنة بالغرب. وقد نبحث طويلا، دون جدوى، عن إعلان لحقوق الإنسان في أعمال الفلاسفة وفي الدساتير السياسية لهذه البلاد قبل وصول المفهوم الغربي للحق إلى الصين. في الواقع، وجد المترجمون الأوائل لأعمال الفلسفة السياسية الغربية بعض الصعوبات لإيجاد ما يُعادل كلمة «حق» في اللغة الصينية. تتلخّص العبارة المستعملة حاليّا في كلمة واحدة «كوانلي» التي تعني حرفيا «السلطة والمصلحة»، وحسب علمي، تعود إلى كاتب ياباني استعملها لأول مرة سنة 1868 في كتاب حول القانون العام الغربي. ومن ثمّ، اعتمدها الكُتّاب الصينيون.

لا يجب، طبعا، أن نستنتج من ذلك أن الصينيين لم يُطالبوا أبدا بالحقوق الأساسية للإنسان ولم يتمتّعوا بها. في واقع الأمر، يعود ظهور مفهوم حق الإنسان في الصين إلى زمن بعيد، كما تمّ الاعتراف، منذ أمد طويل بحق الشعب في أن يثور على سلطان غاشم.

إن كلمة «ثورة»، وهي أبعد ما يكون على أن تُفهم بأنها خطيرة، مرتبطة ارتباطا وثيقا بمعنى «مثال أعلى»، وقد استعملت بصفة مستمرة للتدليل على حق الشعب في إسقاط الحكّام الفاسدين، حتى أن إرادة الشعب تُعتبر مطابقة للإرادة السماوية. إن *كتاب التاريخ*، وهو كتاب قديم كلاسيكي صيني، يُؤكّد أن *«السماء ترى ما يراه الشعب، والسماء تسمع ما يسمعه الشعب. فالسماء مليئة بالتعاطف مع الشعب. وما يُريده الشعب سوف تمنحه له السماء».*

على الحاكم أن يهتمّ بمصالح شعبه: ذلك واجبه أمام السماء. ولما يكون محبا لشعبه، فهو يستجيب لإرادة السماء. كما يُعلن هذا الكتاب *«إن السماء تُحب الشعب، وعلى الحاكم أن يُطيع السماء».*

إذا لم يعدالحاكم يكرس سلطته في سبيل سعادة رعاياه، يُصبح لهؤلاء الحق في أن يثوروا لِخلعه عن العرش. ولما تجبر الإمبراطور جياه (1818-1766 قبل المسيح) وأصبح طاغيا، وهو آخر امبراطور من سلالة هسيا (2205-1766 قبل المسيح)، قاد تانغ ثورة وأطاح بسلالة هسيا، مُعتبرا أن واجبه يُحتّم عليه الاستجابة لنداء السماء، أي الامتثال تماما لرغبة الشعب بالتخلي عن الحاكم السيء وتأسيس سلالة جديدة، وهي سلالة شانغ (1766-1122 قبل المسيح).

وعندما أصبح آخر امبراطور من سلالة تسو (1154-1122 قبل المسيح) مُستبدّا، وفاق الامبراطور السابق جياه ظلما، تم إعدامه أثناء ثورة قادها الملك وو (1122 قبل المسيح)، مؤسس سلالة زهو التي بقيت في السلطة على مدى 800 سنة (1122-296 قبل المسيح).

سجل تاريخ الصين قدوم وسقوط سلالات مُتعاقبة، مما يدل على أن ممارسة هذا الحق في التمرّد تكررت مرارا. وقد أكد منسيوس (372-289 قبل المسيح)، أحد أكبر مُريدي كونفوشيوس، أنه يجب على الحكومة أن تمتثل لإرادة الشعب. وكان يقول: *«يحتل الشعب المرتبة الأولى من حيث الأهمية، والدولة أقل أهميّة منه، أما الملك فله أهميّة ضئيلة».*

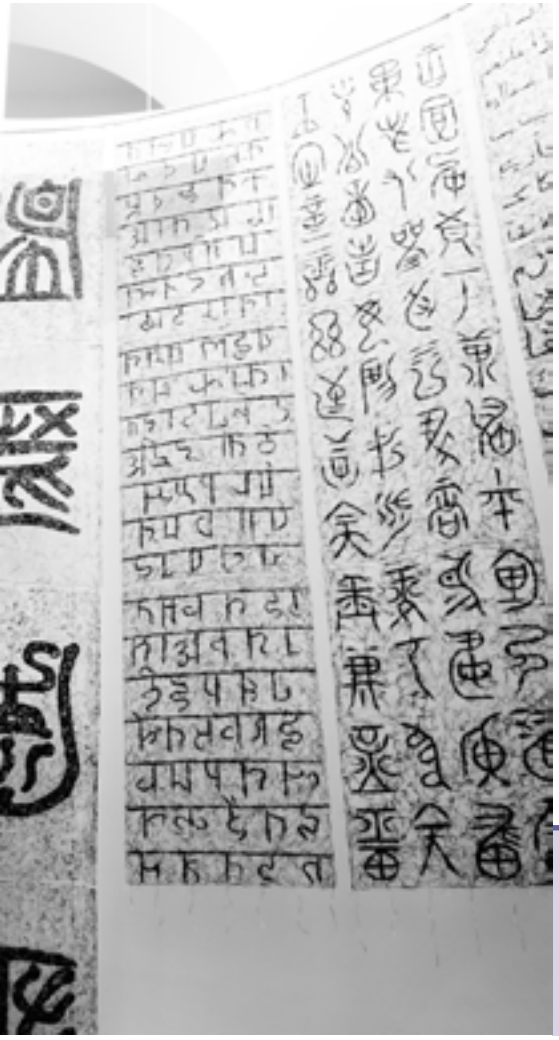

الأمم المتحدة: بابل الألفية (1999)، نصب للفنان الصيني غو واندا، وهي جزء من مشروع الكوميديا الإلهية في زمننا.

© غو واندا / مجموعة متحف سان فرانسيسكو للفنون المعاصرة، هبة من فيكي وكانت لوغان.

إعلان لحقوق الإنسان لن يكون أبدا شاملا ونهائيا. سوف يبقى دائما مرتبطا بحالة الوعي الأخلاقي والحضارة في عصر مُعيّن من التاريخ. ولهذا السبب بالذات، وبعد النجاح المُعتبر الذي أحرزته النصوص الأولى في نهاية القرن الثامن عشر، من مصلحة الإنسان القصوى أن يتم تجديد هذه الإعلانات، من قرن لآخر.

جاك ماريتان (1882-1973)
فيلسوف فرنسي
تحقيق اليونسكو، 1947-48

إلتزامات مشتركة

على الإنسان أن يقوم بواجباته إزاء الآخرين بدل أن يُطالب بحقوقه. تلك هي القاعدة الأخلاقية للعلاقات الاجتماعية والسياسية في الصين. يمثل مفهوم الالتزامات المشتركة المبدأ الأساسي للكونفوشيوسية. بالنسبة لكلونفوشيوس ومريديه، العلاقات الاجتماعية الأساسية هي التالية: أولا من الملك إلى رعاياه، ثانيا من الأولياء إلى الأطفال، ثالثا من الزوج إلى الزوجة، رابعا من الأخ الأكبر إلى الأخ الأصغر، وخامسا من الصديق إلى الصديق.

وعوضا عن المطالبة بالحقوق، تدعو الأخلاق الصينية إلى سلوك يتّسم بالتفهّم إزاء الغير. على كل فرد أن يعترف لغيره بنفس الرغبات، وبالتالي بنفس الحقوق التي يريدها لنفسه. إن الوفاء بالالتزامات المشتركة يعني أيضا الامتناع عن الإضرار بالحقوق الفردية للغير. وبخصوص العلاقة بين الفرد والدولة، فإن النظام الأخلاقي ينصّ على أن *«الشعب هو ركيزة الأمّة، وعندما تكون الركيزة متينة تعيش الأمة في سلام»*.

في زمن بعيد، كانت الطبقة الحاكمة والأفراد الذين تتم دعوتهم للانضمام إليها، هم الوحيدون الذي يتلقّون تعليما كلاسيكيا. لم يكن عامّة الشعب يتعلّمون المطالبة بحقوقهم، لكن أعضاء الطبقة الحاكمة، الحاضرين منهم أو الذين يُفترض أن يلتحقوا بهم، كانوا يتعلّمون باستمرار أن أول واجب للحكومة هو السهر على مصالح الشعب. وكان يُلقّن إلى الملك وإلى الموظفين أن يعتبروا أنفسهم أولياء على الشعب أو حرّاسه وأن يقوموا بحمايته كما لو كانوا يحمون أطفالهم. ولئن لم يتم دائما تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع، إلا أنه بقى ركيزة السياسة الصينية. أما نقطة الضعف فتتمثّل في أن سعادة الشعب تقع بين أيدي الطبقة الحاكمة الميالة إلى التنكّر لواجباتها وإلى استغلال الشعب. وهو ما يُفسّر الثورات المتواترة في تاريخ الصين. [...]

لو شونغ-شو (1903 - 1985) أستاذ درّس بجامعة الصين الغربية، في شنغدو (مقاطعة سيشوان)، كما كان خبيرا لدى اليونسكو.

الحُقوق الخصوصية للشعوب الخاضعة للاستعمار

© Malala Andrialavidrazana (www.andrialavidrazana.com)

الأجناس المهيمنة، عمل للفنانة مالالا اندريالافيدرازانا (مدغشقر)، أنجز بواسطة ملصقات تتألف من خرائط، وطوابع بريدية وأوراق بنكية ومواد أخرى تعود لعهد الاستعمار، وتُشكّل خارطة فنية لعالم اليوم.

بقلم ليونارد جون بارنز

بالنسبة للكاتب البريطاني ج. بارنز (1895 ـ 1977) المتخصص في العلوم التربوية، *«يوم تشرع الشعوب الخاضعة للاستعمار في وضع إعلان للحقوق، من المتوقع أن تتطابق مطالبها عموما مع مطالب الفئات الضعيفة التي عانت من الاضطهاد في كل أنحاء العالم، لكنها سوف تكون مرتبطة، بصفة أخص، بما سلّطه عليهم النظام الاستعماري.»* هذا ما كتبه المؤلف في مقال يحمل عنوان «حقوق الشعوب غير المستقلة»، أرسله من لندن إلى منظمة اليونسكو في يونيو 1947.

يُمكن تعريف المُستَعْمَرَة بشكل عام على أنّها إقليم تؤدي تبعيّته الاقتصادية الى غياب الحقوق السياسية، وحيث يمكن أن يؤدي الحرمان من الحقوق السياسية بدوره إلى فرض قيود صارمة على الحريّات المدنية وإلى توسيع مصطلح *«العصيان»* بصفة غير معهودة ـ خاصة عندما تعتبر السلطات المُستعمِرة أن الثقافة الأصلية متخلفة أو في مستوى أدنى ـ وحيث تنجر الأوساط الرسمية، خوفا من العصيان أو ما يشابهه من تحركات، إلى اعتماد مُمارسات قضائية وأمنيّة بالغة القسوة، قد تعتبر غير عادية في ربوع الدولة المهيمنة.

ونتيجة لذلك، فإن الشعوب الخاضعة للسلطة الاستعمارية، في مجملها ولا سيما ممثليهم الأكثر ثقافة وتعليما، تلازمهم، إلى حد كبير، سمات الإستياء والفساد المتولدة عن عجزهم السياسي. ولا يجب أن نغفل أن في ممارسة السلطة المطلقة فساد مطلق، وأن الآثار النفسية للعجز المطلق ليست أقل ضررا.

صرخات من أجل التقدم الاجتماعي

من الطبيعي أن نجد في النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان انعكاسا لخيبات أمل الذين قاموا بصياغتها. وإذا أريد للحق، بعد أن يتم إعلانه، ألا يبقى مجرد طموح خال من المعنى، وأن يتحول إلى «فكرة فعالة وأداة ناجعة»، فلا بد أن يعبر على المطالب الطبيعية للمُغتاظين والبائسين في المجتمع. ينادي العبد بـ«الحرية»، وضحية التمييز بـ«المساواة»، والمنبوذ بـ«الإخاء». أما أولئك الذين يستخدمهم رفاقهم كوسيلة بدلا من احترامهم كغاية فيصرخون «التقدم والإنسانية»، وصرخة العامل المكبوت بسبب البطالة أو من أجل شغل لا يرضيه فهي «الحق في الشغل». ويطالب الذين تدوسهم أقدام أصحاب الامتياز والسلطة الساعين لتعزيز امتيازاتهم بـ«برنامج اجتماعي». لذلك، فإن إعلانات حقوق الإنسان هي حليفة قوية للتقدم الاجتماعي، على الأقل حال صدورها. لأنّ التقدم الاجتماعي ليس إلا هو إعادة تنظيم المجتمع لصالح المحرومين.

ويوم تشرع الشعوب الخاضعة للاستعمار في وضع إعلان للحقوق، من المتوقع أن تتطابق مطالبها عموما مع مطالب الفئات الضعيفة التي عانت من الاضطهاد في كل أنحاء العالم، لكن هذه المطالب سوف تكون مرتبطة، بصفة أخص، بما سلّطه عليهم النظام الاستعماري. وفي الواقع، لما تكون الشعوب القابعة تحت سلطة المستعمر قادرة على التعبير عن سخطها بكل وضوح، فذلك يعني أنها واعية تمام الوعي بوضعها الاقتصادي الخصوصي حيث يرتبط حرمانها من المداخيل بتبعيّتها السياسية، وأنها واعية كذلك بالعلاقة العضوّية بين هذا الوضع وإنكار الحرّيات المدنية في الأراضي المُستَعْمَرَة. وعلاوة على ذلك، فهذه الشعوب على استعداد تام للتقيد بالشعار التقليدي للديمقراطية *«حرّية، مساواة، إخاء»*، لأنه تم استغلالها لفترة طويلة كوسيلة لتحقيق غايات غير غاياتها، ولأن هذه الشعارات مناسبة لإحراج السلطات الاستعمارية.

> *لما نلفظ عبارة «حقوق الإنسان» نعني بالضرورة «حقوقا مماثلة لكل الكائنات البشرية». ولكن، هناك عموما اعتراف بأن طبيعة البشر غالبا ما تكون ناتجة عن الثقافة الخصوصية التي نما فيها الفرد. لذلك، إذا كان لكافة الناس عناصر مشتركة يُمكن أن توفّر أرضية لإعلان عالمي للحقوق، فإن هذه العناصر لا بُدّ أن تكمن إما في الصفات المشتركة ذات الطابع البيولوجي أو النفساني أو الروحي التي تظلّ قائمة بقطع النظر عن الفوارق الثقافية، وإما من العناصر المشتركة بين الثقافات التي يُمكن أن نعتبرها مكونات لثقافة عالمية.*
>
> **كوينسي رايت** (1890-1970)
> أخصائي أمريكي في العلوم السياسية
> تحقيق اليونسكو 1947-48

صبغة استعمارية

إلا أن هذه المشاعر والمواقف الفكرية المتنوّعة تكتسي في الواقع صبغة خاصة ـ وإن صح التعبير، ترتدي زي المستعمر ـ تتمثل في المطالبة بالمساواة في الحقوق مع مواطني الدولة المُسْتَعمِرَة، تعبيرا عن رفض ضحايا التمييز لهذه المعاملة التعسفية الشاملة.

ولهذا السبب، تميل الحركات التقدمّية صلب الشعوب الخاضعة للاستعمار لتشكيل حركات تحرير وطنية. إرادة التحرير لأن استيقاظ الضمير السياسي لدى تلك الشعوب يولد لديهم الوعي بأن الصلة الدستورية التي تربط بينهم وبين المستعمر إنما هي رمز الهيمنة الأجنبية ذاتها. وهي حركات وطنية لأن السلطة السياسية تعود للأمّة وحدها، وإذا لم تحرز تلك الأمم على السلطة السياسية، لن تستطيع كسر الروابط السياسية والاقتصادية مع المستعمر، ولا تولّي المهام الإدارية بعد الانفصال عنه.

وبالتالي، يجدر النظر إلى الشعوب الخاضعة للاستعمار على أنها كتل من الأفراد المقموعين والمحبطين بسبب حرمانهم من أشكال معّينة من الامتيازات، وعلى أنها أمم ناشئة تكافح من أجل الحصول على المساواة في الحقوق مع الدول المستقلة، أي على الاعتراف بسيادتها على الصعيد الدولي. إن ما تطالب به هذه الأمم – ولا بد من التأكيد على هذه النقطة – يتعلّق بالمُساواة من حيث المبدأ وليس التطابق بين الوظائف الفعلية. كما أنها لا تطالب بالضرورة، بالحصول على السيادة الوطنية الكاملة، بالمعنى التقليدي للمصطلح. هي لا تقبل بالحد من سيادتها إذا فُرض عليها من طرف جهة خارجية، باعتباره تأكيدا لكونها في منزلة أدنى. وقد تقبل الشعوب الخاضعة للاستعمار بعض القيود، شريطة أن يكون ذلك بمحض إرادتها ولصالح منظمة دولية فعلية، وشريطة أن تكون متأكدة من موافقة أغلبية البلدان الحرّة الأخرى عن حسن نية.

هذا هو موقف الشعوب غير المستقلة، وهذه هي احتياجاتها أو حقوقها. وليس بالامكان تلبية تلك الاحتياجات بتدابير تشريعية، ولا ضمان تلك الحقوق بميثاق دستوري. لقد بُذلت في السابق محاولات عديدة لإرضاء مطالب جماعات أو مجتمعات متنوعة، بسن قوانين عامة غير ملموسة. لكن بما أنّه لا يمكن لأيّ مُشرّع أن يُقيّد المستقبل بقانون أبدي، بقيت تلك المحاولات حبرا على ورق. [...]

ليونارد جون بارنز (1895-1977) كاتب وصحفي بريطاني واختصاصي في العلوم التربوية، ملتزم بمكافحة الاستعمار. اشتغل في مكتب المستعمرات البريطانية حيث جمع بيانات من مصدرها الأصلي حول النظام الاستعماري لجنوب أفريقيا، خلال إقامته فيها كصحفي. من مؤلفاته *أضواء على المستعمرات من المنظور السوفياتي* (1944).

طابع عالمي ومقدس

بقلم أرنولد شونبارغ

«حتى لو بقي الوثنيون متمسكين بإنكار خلود الروح، فذلك لن يمنع المؤمنين من الاعتقاد بأن الروح خالدة لا محالة. وحتى إذا ما تبين اليوم أن الوثنيين كانوا على حق، فإن قوة الإيمان لدى المؤمنين سوف تثبت في يوم ما خلود الروح». **هذا ما كتبه الملحن النمساوي-الأمريكي أرنولد شونبارغ (1874 - 1951)، مضيفا:** ***«سوف يكون الأمر كذلك بالنسبة لحقوق الإنسان ما دمنا نؤمن بها، حتى ولو ظلت، لفترة طويلة، موضع تجاهل وبقيت تفتقر لتعريف واضح».*** **هذا ما ورد في النص الذي أرسله شونبارغ إلى اليونسكو من لوس أنجلوس في 21 يوليو 1947 والذي يحمل عنوان «حقوق الإنسان». مقتطفات.**

من المؤسف الاعتراف بأن معظم البشر يعتبرون أنه يحق لهم إنكار حقوق الغير، بل ويحق لهم مكافحتها. ولكن ما يثير الأسف أكثر هو المظهر الحالي للعالم الذي لا يترك المجال للأمل في أي تحسن في المستقبل القريب.

ولكن، لا يجب أن يحول ذلك دون تحقيق تطلعاتنا إلى عالم تكون فيه الصفة المقدسة لحقوق الإنسان حقيقة بديهية غير قابلة للتصرف، بالنسبة لجميع الأفراد. وإذا سبق للبشرية، في ما مضى، أن تمتعت بمثل هذه السعادة، فلأن عددا متزايدا من الأفراد سعوا بكل حماس لتحقيق مَثَل أعلى تم تصوّره منذ أمد بعيد. إن كل تقدم في التفكير الاجتماعي أو الشعور الاجتماعي الذي يسّر حياة جماعية خالية من الصراعات، لم يكن له أن يتحقق إلاّ بقوة تطلعات مثيلة. وعليه، يجب عدم التخلي عنها.

حتى لو بقي الوثنيون متمسكين بإنكار خلود الروح، فذلك لن يمنع المؤمنين من الاعتقاد بأن الروح خالدة لا محالة. وحتى إذا ما تبين اليوم أن الوثنيين كانوا على حق، فإن قوة الإيمان لدى المؤمنين سوف تثبت في يوم ما خلود الروح.

وسوف يكون الأمر كذلك بالنسبة لحقوق الإنسان ما دمنا نؤمن بها، حتى ولو ظلت، لفترة طويلة، موضع تجاهل وبقيت تفتقر لتعريف واضح.

إن كان يوجد فرق بين القانون العام والقانون المدني وحقوق الإنسان، فلا بد أن يقتصر على ما يلي:

- تسعى حقوق الإنسان إلى إحداث توازن بين القوة والمقاومة، ولو في المجالات التي لم يجد لها القانون العام حلولاً حتى الآن.
- يجب اكتشاف الحد الأدنى لحقوق تكون صالحة لجميع الشعوب والأجناس.

من الواضح أن صياغة إعلان لحقوق الإنسان تقع على عاتق منظمة تكون في *«طليعة»* التقدم في مجال القانون العام. [...]

إن صعوبة تعريف الحقوق تكمن في تعارض المصالح التي ينبغي حمايتها. غاليليو، الذي وضع سِفْر التكوين موضع الشك، والكنيسة التي لا تبيح البتة أي طعن في الكلام الإلهي، يحتاجان كلاهما للحماية ولهما الحق في ذلك، على حد السواء. [...]

على الحضارة والثقافة التي تعتمد حصريا على المعارف العلمية، أن تتوصل، بعد بلوغ التقدم، إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة. ولا شك أن ذلك التوازن قد لا يتحقق إلا بعد مرور عدة قرون، بسبب معارضة القوى المهيمنة، إضافة إلى أن المصالح ذات الصلة ليست معروفة، أو لا تنكشف في الوقت المناسب.

لنفكر في حماية الشرف.

تجرأ الأسقف على صفع موزار، دون أن يتوقع أنه سيدخل تاريخ الموسيقى جرّاء هذا الفِعل.

ومن كان، في ذلك الزمان، قادرا على التنبؤ بأن شرف الفنان سوف يحتل مثل هذه الأهمية في المستقبل؟ ومن كان في وسعه أن يتوقع أن هذا الفنان أو ذاك سينفر الحياة لأنه اكتشف في قرارة نفسه أفكارا غير لائقة؟

ومن جهة أخرى، من كان يتوقع أن سيل الشتائم التي وجهها النقاد لفاغنر، وإبسن، وسترندبرغ، وماهلر وغيرهم ستُعتبر، في نهاية المطاف، بمثابة علامات شرف؟ في غياب مثل هؤلاء الأعداء لا يمكن بلوغ عَظَمة حقيقية.

متى ستشرع حقوق الإنسان ـ علما وأنها لن تمنعنا من التورّط في ارتكاب المظالم إن فرض علينا ـ في إفهام الآخرين بأنه من المخجل فرض مثل هذه المعاناة؟

وتكمن المأساة في أن حقوق الإنسان، شأنها شأن الديمقراطية، غير قادرة على الدفاع عن مقاصدها ضد الاعتداءات والتدمير. وكل ما يمكن القيام به باسم هذه الحقوق ينال، في واقع الأمر، من حقوق المعتدين. وبالمثل، فإن كل ما يصبو إلى تعزيز الديمقراطية، هو مناهض لها.

ولم يعد هناك من سبيل سوى اللجوء إلى الإقناع.

يبدو أن حقوق الإنسان يجب أن تقتصر على عدد من المطالب يقل عمّا يفترضه هذا المفهوم الطموح.

تتسم أغلب النزعات العقائدية بكونها قصرية ومتعارضة، بل أحيانا قتالية، واستفزازية وعدوانية. وقد تتعرض للاندثار إن أصبحت متسامحة.

هل من واجب الإنسان أن يسلّم بما هو حقيقي؟ هل يجدر حماية الحق في التسليم بما هو زائف؟

عمل من مجموعة الظاهر/الخفي، للمصورة الفرنسية فلور-آيل سورون.

© Flore-Aël Surun / Tendance Floue

إن الوصايا العشر هي دون أدنى شك من حقوق الإنسان الأولى التي تمت صياغتها. وتضمن هذه الوصايا الحق في الحياة والحق في المِلْكية، كما أنها تحمي الزواج، والقَسَم والعمل، ولكن بما أنه لا يوجد إلاّ إله واحد، فهي تنكر حرية المعتقد.

يتساءل ستريندبرغ: «*كيف يمكن لي أن أحب الخير حُبّاً حقيقياً دون أن أكره الشر؟*» . ومن هنا تبرز الإرادة، بل وضرورة مكافحة الشر.

لهذا السبب، يعتقد البعض أنه من الضروري مكافحة الفن «البرجوازي»، والبعض الآخر الأسلوب الفلسطيني، باعتباره غريبا عن عرقنا، وهو الأسلوب الذي بدأ مع أدولف لوس العظيم.

تتوفر لدى المناضل إرادة وواجب الانتصار، ولديه إرادة وواجب اضطهاد المهزومين.

ولكن ما عسى أن يكون مصير الحقوق الإنسانية للذين آمنوا بأشكال فنية أو أفكار آلت إلى الهزيمة؟ [...]

هل حق المرء في أن يُولد هو حق من حقوق الإنسان؟ أو هل الحق في تنظيم النسل هو الذي يُعتبر حقاً من حقوق الإنسان؟ وهل يحق لنا أن نترك الذين وُلدوا بأعداد أكثر من اللازم، يموتون جوعاً؟

ما هي تعاليم الأديان في هذا الشأن؟ [...]

كل هذا يطرح مشاكل خطيرة قد تجرنا إلى التشاؤم.

ومع ذلك، علينا التمسك برغبتنا في إضفاء طابع عالمي ومقدس على حقوق الإنسان.

لدينا في قرارة أنفسنا قوة الإرادة مقترنةً بعزيمة الإبداع.

أرنولد شونبارغ (1874 - 1951) ملحن نمساوي-أمريكي، من أشهر المجددين في القرن العشرين. ابتكر مناهج جديدة في التأليف الموسيقي، مع إيلاء أهمية كبيرة للموسيقى اللانغمية، طبقها في تدريسه بمعهد الموسيقى *مالكين*، في بوسطن، قبل أن ينتقل إلى كاليفورنيا عام 1934، حيث أمضى بقية حياته كأستاذ في جامعة كاليفورنيا الجنوبية وفي جامعة كاليفورنيا-لوس أنجلوس. وقد حصل على الجنسية الأمريكية في عام 1941.

حقوق الإنسان

والآفاق الثقافية

بقلم ليونال فير وأنماري ديزنتيا

الجدل القائم حاليا حول البعد الكوني للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يدعونا إلى استحضار المساعي التي قامت بها اليونسكو منذ 1947 لتوسيع نطاق التفكير حتى يشمل آفاقا ثقافية مختلفة.

يحظى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في يومنا هذا، بتأييد معظم الدول وأصبح جزءا لا يتجزّأ من القانون الدولي. إلا أن الساحة الدولية تغيّرت منذ إقراره سنة 1948. فقد تغيرت عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصبحت أكثر تنوّعا، إضافة إلى أن الدول لم تعد العناصر الفاعلة الوحيدة في الساحة السياسية، إذ يتحتّم عليها الآن التعامل مع فاعلين على مستوى فوق وطني، أو يتعدى حدود الأوطان أو محلي، الذين يُولدون معايير جديدة، ويُعيدون صياغة القواعد الأساسية المسلم بها أو يعترضون عليها.

من ناحية أخرى، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان ليس النظام المعياري الوحيد. إذ تُوجد خيارات أخرى لا تتّسم بالصبغة القانونية، مثل القواعد التي ترتكز على التقاليد، أو الأديان، أو العادات الاجتماعية والثقافية، والتي يتم الاستناد إليها لإثبات الحقوق الأساسية للبشر.

في العديد من المجتمعات الإفريقية وبعض البلدان الآسيوية، يُنظر إلى حقوق الكائنات البشرية وإلى واجباتها من حيث العلاقة بالمجموعة وليس بالفرد. وبينما تُؤكّد الليبرالية على حقوق الفرد غير القابلة للانتهاك، تُعير الكونفوشيوسية في الصين، مثلا، اهتماما أكبر للواجبات إزاء المجموعة.

وفي أفريقيا، مثلت فلسفة *أوبونتو*، التي ترتكز على مفهومي الإنسانية والإخاء، مصدر إلهام للجنة الحقيقة والمصالحة في أفريقيا الجنوبية. ومن الأمثلة الشهيرة لاستخدام آليات تقليدية، مشاركة محاكم غاكاكا في عملية المصالحة الوطنية بعد الإبادة الجماعية في رواندا سنة 1994. وغيرها من الأمثلة عديد في هذا المجال.

خيارات بديلة

يُعتبر ميثاق ماندن من أقدم الدساتير في العالم، رغم أنه شفاهي وينقل من جيل إلى آخر. هذا الميثاق الذي أعلنت عنه في بداية القرن الثالث عشر الإمبراطورية الماندينغية، التي كانت تمتد في العصر الوسيط على مساحة كبيرة من أفريقيا الغربية، يتألف من *«ديباجة»* ومن سبعة *«فصول»* تدعو إلى السلم الاجتماعية مع احترام التنوّع، وحرمة الذات البشرية، والتعليم، وسلامة الوطن، والأمن الغذائي، وإلغاء العبودية بالغزو، وحرية التعبير والمبادرة. هذه المبادئ التي ترسم حقوق وواجبات أعضاء المجتمع الماندينغي ما زالت نافذة المفعول وتحظى بدعم السلطات المحلية والوطنية في مالي.

وإن تم تسجيل ميثاق ماندن من طرف اليونسكو في قائمة التراث الثقافي اللامادي للإنسانية سنة 2009، فلأنه يمثّل نموذجا واضح الدلالة لتنظيم اجتماعي وقانوني تقليدي، وكان يتحتم ألّا نتركه يدخل طيّ النسيان.

في الطرف الآخر من القارة الأفريقية، في سوازيلند بالذات، هناك نظام مجتمعي يستحق اهتمامنا. في هذا البلد، كما هو الشأن في عديد البلدان الأخرى، ليس للمرأة التي تتعرض للعنف العائلي من خيار للدفاع عن نفسها سوى تسجيل الحادث لدى الشرطة. لكن هذا التمشي غير مجدي، ذلك أن قبوع رب العائلة في السجن يؤدي في آخر المطاف إلى حرمان كل العائلة من موارد العيش.

لذلك، قامت النساء بتطوير استراتيجية بديلة. حسب التقاليد، وبمناسبة إقامة حفلات أو لقاءات رسمية، من المعتاد أن تُغنّي النساء معا، ويُفترض أن يبقى الحضور ملتزما الصمت والانصات، طيلة الإنشاد الذي قد يتواصل ساعات. فقررت النساء إدراج بعض الأغاني للتنديد بالعنف العائلي. قد اتضح أن هذه الطريقة التي تضع الأزواج في مجابهة عمومية مع ضحاياهم، أنجع بكثير من اللجوء إلى العدالة الرسمية. هذا ما بينه بحث أنجزه مركز التفاعل الثقافي حول حقوق الإنسان، الذي أنشأه في بيجين (الصين) سنة 2014 جامعيّون صينيون وأفارقة وأوروبيون.

وتم التعرف على مثال آخر في الهند، يبرهن على مدى جدوى الآليّات غير الحكومية ومشروعيتها الاجتماعية، حيث تمّ تركيز محاكم نسائية في المناطق الريفية تُسمّى ناري أدالات. وترأس هذه المحاكم نساء لا تعلمن من القانون الجنائي الهندي إلا القليل، لكنهن تتوصّلن إلى حل القضايا بآلية الوساطة. وفي ذلك بديل جيّد عن الإجراءات الطويلة والمُكلفة للمحاكم الرسمية، وهو رغم بعض نقائصه، يحظى بمساندة محلّية وبتمويل من الحكومة الهندية.

المبادرات المُتأتية من المجموعات الثقافية ذاتها من شأنها أن تدوم أكثر وأن تكون أكثر نجاعة مقارنة بالتغيّرات مفروضة عليها من أطراف خارجية، الأجانب أو من قبل الدولة. وتستحق هذه النظم الحمائية المنبثقة عن المجموعات أن تُؤخذ في الاعتبار.

طرق تفكير مختلفة

قبل سبعين سنة، لم تكن اليونسكو على موقف مخالف، إذ أكدت على أن *«نجاح إعلان [عالمي لحقوق الإنسان] يتطلّب لا فقط وجود سلطة قادرة على حماية الحقوق وعلى تطبيقها، وإنما يتطلّب أيضا أن يكون جميع الناس قادرين على استيعاب هذا الإعلان، وهو أمر ضروري لاعتماده وتطبيقه»*.

© posterfortomorrow 2018 - Sarah Hartwig

معلّقة من تصميم الفنانة سارا هارتويغ (ألمانيا)، عرضت في مسابقة واحد من أجل الجميع والجميع من أجل واحد!، التي نظّمتها سنة 2018 جمعية فور تومورو، بمناسبة الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

هذا مقتطف من التقرير الذي قدمته يوم 31 يوليو 1947 تحت عنوان أسس إعلان عالمي لحقوق الإنسان [ص.1]، لجنة الخبراء التي جمعتها اليونسكو بهدف المشاركة في عملية صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد أجرت المنظمة لذلك الغرض، تحقيقا دوليا حول المبادئ الفلسفية لحقوق الإنسان [موضوع الملف الرئيسي لهذا العدد من الرسالة]، قصد إثراء النقاش بعناصر رئيسية مستقاة من مختلف التقاليد ومختلف الرؤى للعالم.

كما تُؤكّد هذه الوثيقة قناعة المنظمة بأنه *«بقدر ما نتعمق في معالجة موضوع حقوق الإنسان التي نحن مطالبين بها حاليا، بقدر ما تتضاعف آمالنا»* [ص.4]. وتُحذّر الوثيقة كذلك من تداعيات التأويلات المختلفة المتصلة بتنوّع الثقافات التي قد تؤول إلى عرقلة الاتفاقية وتعطيل تطبيق الحقوق المنصوص عليها في الإعلان.

وفي نفس السياق، حسب وثيقة سابقة – مذكرة حول حقوق الإنسان مؤرخة في 27 مارس 1947 [ص.6] – كانت اليونسكو ترى أنه لا يُمكن *«تجاهل النظريات الأخرى لحقوق الإنسان التي برزت في أنحاء أخرى من العالم، أو التي هي في طور البروز أو التي ستبرز مستقبلا»*.

وبعد ذكر الفاشية كأتَم مثال لنِظام سياسي لا يمكن مساندته نظريا، وكنظام فاقد لأية مصداقية ومنهزم على أرض الواقع، ترى المذكرة بأن *« صيغة جديدة تماما لحقوق الإنسان هي الوحيدة القادرة على تجسيم رؤية رجل مثل المهاتما غاندي أو تلك التي يتبناها العديد من المفكرين الهنود المؤمنين بأهمّية الجانب الاجتماعي وقيمة التأملات والتجارب الروحية بالنسبة للشخص»*.

وتختم المذكرة بالقول: *«كل شيء يدعونا إلى أن نكون على يقين بأن أشكال الفكر التي تتبلور الآن لدى شعوب الجنس الأسود أو الأسمر أو الأصفر، سوف تُؤدّي إلى تعابير أكثر تنوعا»*.

رغم هذا المجهود الذي قامت به اليونسكو لتوسيع الآفاق الثقافية عند إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن التقاليد والفلسفات الآسيوية والأفريقية لم يُؤخذ بها. ورغم أن موضوع اختلاف الثقافات كان مُدرجا في جدول الأعمال، فإن المنظور الأوروبي لحقوق الإنسان هو الذي طغى في آخر المطاف. ويستند إلى الفلسفة السياسية الليبيرالية ويركّز على الحقوق الطبيعية للفرد أكثر بكثير من المجتمع أو الثقافة. إضافة إلى ذلك، فإن إجراءات المطالبة بهذه الحقوق وتطبيقها مُتجذرة في الثقافة القانونية الغربية التي تلعب فيها الدول والمُشرّعون الأدوار الرئيسية.

خلال السبعين سنة الأخيرة، سجّل كل من التنوّع الثقافي، وتأثير الفاعلين المستقلين عن الدولة، وتعدد الأشكال القانونية، تطورا ملحوظا. ولا بدّ من أخذ هذا التطوّر مأخذ الجد حتى يتم نقل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى المجموعات المحلّية، وحتى يصبح فعليا في الظروف والثقافة الخاصة بها.

إن الجدل القائم حاليا حول الغياب شبه التام للأفكار غير الغربية في المعايير المُتصلة بحقوق الإنسان، والذي يعبر عن انزعاج جزء من سكان العالم، يبين أن هذا الملف الذي فتحته اليونسكو سنة 1947 قد أُغلق قبل أوانه ويستحق أن يُفتح اليوم من جديد.

ليونال فير دبلوماسيي هولندي شغل منصب سفير لحقوق الإنسان من 2010 إلى 2014 وسفير مندوب دائم للمملكة الهولندية لدى اليونسكو من سبتمبر 2014 لغاية سبتمبر 2018.

أنماري ديزنتيا اختصاصية في حقوق الإنسان والسياسة الدولية وهي موظفة حاليا لدى وزارة الداخلية والعلاقات بالمملكة الهولندية.

1

1 2

بتعلّة حجب العين الشريرة التي قد تكون أصابت جيزال، 20 سنة، اقتادها أحد أصدقاء والديها إلى مكان معزول واغتصبها. وتُؤكّد جيزال: «أعرف أن له سوابق في هذا المجال». ويُقال بأنه اغتصب طفلتين من سن 12 و15، لم يجرؤ والداهما على القيام بأي رد فعل خوفا من العواقب. أما جيزال، فهي تريد أن تُنصفها العدالة.

جيزال، ماري، فيفيان وملايين النساء الأخريات

الصور : بينيديكت كورزان/نور

النص : كاترينا مركيلوفا

تنشر رسالة اليونسكو هذا التحقيق المصور بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف المُسلّط على النساء، في 25 نوفمبر.

لأسباب أمنية، تمّ تغيير كافة أسماء النساء اللاتي شاركن في المشروع الفوتوغرافي.

2

هايتي، سنة 2015. طالبة في العشرين من عمرها، تجول شوارع العاصمة بورت-أو-برنس بحثا عن شغل. دعنا نسميها ماري. يقدّم لها شاب يد المساعدة. *«اقترح عليّ مرافقته إلى بيته لاقتناء وثائق كان قد نسيها هناك. لما وصلنا، أشهر سلاحه، وحدث ما حدث»*. هكذا ذهبت ماري ضحية عملية اغتصاب.

قصّة هذه الفتاة الهايتية ليست، مع الأسف، سوى عيّنة من بلاء متفشي على نطاق واسع. إن العنف الممارس ضد النساء ليس له حدود، فهو يسلط على النساء بكل ثقله ويسبب لهن المعاناة ويشوه سُمعتهن في كل أنحاء العالم، مهما كانت ثَقافتهن أو دِيانتهن ومهما كان وضعُهن الاجتماعي والاقتصادي.

وبما أن هذا العنف المسكوت عنه في العديد من المجتمعات يحبس النساء في بوتقة الصمت، فهو غير مذكور في الإحصائيات. ويبقى سبر الآراء الوسيلة الوحيدة الكفيلة بإعطاء فكرة عن ضخامة المشكلة. وحسب المنظمة العالمية للصحة، فإن ثلث نساء العالم يتعرّضن للعنف الجسدي أو الجنسي أثناء حياتهن.

ورغم الشعور بالخجل أو بالذنب، وفي الكثير من الأحيان رغم الخوف من الانتقام، فإن أصوات النساء ترتفع أكثر فأكثر لكسر جدار الصمت.

وقد اختارت ماري، كما فعلت ثلاث نساء أخريات ومراهقة من هايتي، أن تنضمّ إلى حركة نضالية تتمثل في مشروع فوتوغرافي يحمل عنوان *«ضد إرادتهن»*، وهو مشروع بعثته منظمة أطباء بلا حدود سنة 2016 بالتعاون مع المُصوّرة الفرنسية بينيديكت كورزان.

«دعنا نأخذ السيارة ونغادر بورت-أو-برانس. لنذهب إلى عين زاباث. أود أن تأخذي لي صورة وأنا أرتدي لباسا تقليديا، في الماء، كما لو كنت أغسل الملابس».

اختارت ماري في حصّة التصوير مشهدا يرمز إلى التطهير حتى تنتعش وتتحرر من تجربة مريرة، لتفتح صفحة جديدة في حياتها على أسس سليمة، وتؤكد: *«أريد المضي قدما، وأتمنى أن أصبح صحافية»*.

وتقول المُصوّرة بينيديكت كورزان: *«في حديثي لهؤلاء النساء، لم يكن بإمكاني الاقتصار على مأساتهن لأن جميعهن كان يسعى إلى تجاوزها. وبذلك فُتحت أمامي آفاق جديدة لإجراء التحقيق الفوتوغرافي»*.

في هايتي، حيث لم يتم تصنيف الاغتصاب كجريمة إلا منذ سنة 2005 (إذ كان يُعتبر إلى حد ذلك التاريخ اعتداء على الأخلاق)، صرّحت 28% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة أنهن تعرّضن إلى شكل من أشكال العنف الجسدي، كما أن أكثر من 10% من النساء ذهبن ضحية اعتداء جنسي.

وحسب صحيفة *النيويورك تايمز*، إثر زلزال سنة 2010، فاق عدد الاعتداءات الجنسية في المخيمات المؤقتة في العاصمة الهايتية بورت-أو-برانس التي دمّرها الزلزال، نسبة عشرين مرة مقارنة ببقية مناطق البلاد. وقد سجلت منظمة أطباء بلا حدود من جهتها فشل نظام العناية بضحايا العنف الجنسي المرتكز على النوع الجنسي: افتقار للمؤسسات التي تمنح الرعاية الصحية والنفسية الملائمة، والغياب شبه الكلي للحماية الاجتماعية والقانونية.

وسعيا لجلب الانتباه لهذه المشكلة التي لم تُراع بالقدر الكافي والتي كثيرا ما تمّ التقليل من أهميتها في الإحصائيات الرسميّة، بعثت هذه المنظمة الإنسانية برنامجها الفوتوغرافي، بعد سنة من فتح مصحّتها في بورت-أو-برانس التي تحمل اسم *«بران مانام» (وهي عبارة مأخوذة من اللغة الهايتية المخضرمة وتعني «خذ بيدي»)*. وخلال سنتين، استقبلت المصحة 1300 ضحية اعتداء جنسي، لا تتجاوز أعمارهن 25 سنة في أغلب الحالات. أما الرقم الذي يُثير الانشغال بشكل خاص فهو المتعلق بنسبة الضحايا القاصرات والتي بلغت 53%.

بالنسبة لليونسكو، يُمثّل تعليم الشباب الحل الحقيقي الوحيد على المدى الطويل لمكافحة العنف المرتكز على الجنس. ورغم الأرقام المُفزعة ـ يبلغ عدد الأطفال ضحايا مختلف أشكال العنف المرتكز على الجنس 246 مليون كل سنة ـ فإن عدد الأطفال والشبان الذين يتلقّون تربية جنسية كاملة مندمجة في البرامج التعليمية (ترتكز على تعلّم النواحي المعرفية والعاطفية والجسدية والاجتماعية للجنسانية) يبقى محدودا جدا. والحال أن فوائد هذه التربية لا جدال فيها: فهي تعلم الشباب ليس فقط ضبط النفس أمام أي شكل من أشكال العنف المرتكز على الجنس، وإنما أيضا كيفية الحذر منه وسبل التعرّف عليه وطرق الحصول على المساعدة.

وفي سنة 2018، أصدرت المنظمة نسخة مُحيّنة من المبادئ الرئيسية الدولية للتربية الجنسية أُعدّت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة العالمية للصحة. و هو كتاب موجه للمسؤولين عن التربية وعن الصحة، وكذلك لمسؤولين آخرين من ذوي العلاقة، بهدف مساعدتهم على تطوير برامج ومعدات متعلقة بالتربية الجنسية وعلى تطبيقها.

3

4

5

3 4 5

في مخيم مُؤقّت ببورت-أو-برانس، يتسلل رجل إلى خيمة مُمزّقة. كانت سارة البالغة من العمر 13 سنة، بمفردها ولم يكن هناك من يحميها... «هو شخص نعرفه، كان يقطن في حيّنا»، هذا ما صرّحت به والدة الفتاة التي أصبحت الآن تعترض على أن تُواصل ابنتها سارة تعاطي نشاطها المفضل: الرقص، وتوضح: «يبدو لي أن جسمها يظهر أكثر من اللزوم عندما ترقص».

6

7

6 7

«تعرفت على هذا الولد في الشارع. بدأنا نتجاذب أطراف الحديث. خبرته بأنني أبحث عن شغل فأجابني فورا بأن أحد أصدقائه يبحث عن شخص له صفاتي. ثم اقترح عليّ أن أصاحبه إلى منزله ليتناول بعض الوثائق». ومن هنا بدأت محنة ماري التي اغتُصبت في سن العشرين، تحت التهديد بالسلاح ...

8

10

10

معلقة إشهارية في قاعة تجميل في أنهج كروا دي بوكي، التي تبعد 12 كلم عن بورت-أو-برانس، العاصمة الهايتية.

9

8 9

كان الولد صديقا لفيفيان في المدرسة، وهي فتاة تبلغ من العمر 22 سنة. دعاها إلى بيته ليُقرضها كتابا. «سألته مرارا إن كان والده في البيت، وكان يُجيب بنعم». وعندما وصلا، كانت البيت خالية. كان الاغتصاب متعمدا.

قلوب مضيئة ترمز إلى 171.635 مهاجر عبروا البحر الأبيض المتوسط سنة 2017. جزء من نصب قلب مُفعم بالأمل (3 في 3م، 2017) للمصور الفرنسي باتريك ويلوك. التقنيات: لوحات سوداء من جبال البيريني، قارب مكوّن من قوارير بلاستيكية، وقلوب من غاز النيون الأحمر.

© Patrick Willocq

تعليم المهاجرين:

حقّ إنساني غير قابل للتصرف

© UNHCR / Aikaterini Kitidi

لاجئ صغير السن عند وصوله إلى جزيرة ساموس باليونان (2016).

بقلم فونس كومانس

كثيرا ما نعتبر الحق في التعليم حقا مكتسبا... لحين أن نحرم منه. يمثل التعليم أداة ضرورية للدفاع عن حرية المهاجرين وكرامتهم، ويعتبر شرطا أساسيا كي يصبحوا عناصر كاملي الحقوق في المجتمعات التي يندمجون فيها. لكن هذا التطلّع المشروع يصطدم على أرض الواقع ببعض العقبات.

تنشر رسالة اليونسكو هذا المقال مساهمة منها في الاحتفال باليوم العالمي للمهاجرين (18 ديسمبر)

الحق في التعليم الذي ينص عليه الفصل 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أداة أساسية لحماية الكرامة البشرية. والجدير بالملاحظة أن معنى حقوق الإنسان يزداد وضوحا لما يصبح تفعيلها مهددا. وعلى سبيل المثال، عندما يضطرّ أناس إلى الفرار هروبا من نزاع مُسلّح أو من الاضطهاد، أو إلى الهجرة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فإن وضعهم التربوي في الدول التي يهاجرون إليها قد يكون غير مضمون.

بالنسبة للمهاجرين، التعليم هو أفضل وسيلة ليُصبحوا أعضاء كاملي الحقوق في مجتمع البلاد المضيفة.

يستفيد العمال المهاجرون وأبناؤهم فكريا واجتماعيا من المدرسة حيث يكتسبون معرفة المجتمع الذي يستقبلهم. كما أن طالبي اللجوء الذين ينتظرون تقرير مصيرهم، هم في حاجة إلى دروس لتعلّم اللغة، ناهيك القصّر غير المصحوبين. وبالنسبة للمهاجرين غير الحاصلين على وثائق الإقامة، فإن الاحراز على التعليم الأساسي يُوفّر لهم نوعا من الاستقرار وحدّا أدنى من الانسجام في حياتهم، علاوة على تعزيز الثقة في النفس. إن الحق في التعليم يُحتّم على الدول تمكين الأفراد من الحصول على الخدمات والموارد المالية الضرورية كي لا يُحرم أحد من المؤهلات المدرسية الأساسية، ولو بالحد الأدنى.

إلا أن الوضع التربوي لطالبي اللجوء واللاجئين المقيمين في المخيمات المُؤقتة في البلدان المجاورة، على الحدود مع الدول التي تشهد نزاعات (على غرار لبنان، والأردن، واليونان وتركيا)، قد يكون هشّا بحكم قلّة الموارد المادية (بنايات، أدوات مدرسية)، والبشرية (مُدرسون مُؤهّلون) والمالية.

وفي هذه الحالة، لمن تعود مهمّة تفعيل حقّهم في التعليم؟ إلى المجموعة الدولية دون شك. لكن ذلك يتطلّب التزاما حازما وعزيمة سياسية قويّة لحماية من هم في وضعية هشة. وكثيرا ما يستوجب الوضع إيجاد موارد مالية إضافيّة لتسديد حاجيات هذه المجموعات في مجال التعليم. وتعتمد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى حد كبير على تبرعات خصوصية لتنفيذ برامجها التربوية في مخيمات اللاجئين. إذا حرم هؤلاء الأطفال من تعليم أساسي جيّد، فإن جيلا كاملا سيكون مآله الضياع.

الضمانات المنصوص عليها...

يضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان التعليم للجميع دون أي تمييز. ويشمل مبدأ عدم التمييز كل الذين هم في سن الدراسة ويقيمون داخل إقليم دولة ما، بمن فيهم الذين لا يحملون جنسية تلك الدولة، بصرف النظر عن وضعهم القانوني. وعليه، بإمكان المهاجرين الذين هم في وضعية غير قانونية أو الذين لا يملكون وثائق الإقامة، المطالبة بالحق في التعليم. وهو حق يفرض التزامات آنيّة لا لبس فيها، ولا يترك للدولة أية حرية في التصرف في هذا المجال. أي شكل من أشكال التمييز ممنوع لأن في ذلك مساس بجوهر القانون الذي يضمن المساواة في الحق في الدخول إلى المؤسسات التربوية، ويمكن وصف هذه المساواة بكونها لبّ القانون أو مضمونه الأساسي الأدنى.

هذا المبدأ نابع من الطبيعة الكونية لحقوق الإنسان. ويمكن اتّخاذ إجراءات خصوصية لحماية الحق في التعليم استنادا إلى اتفاقية 1951 الخاصّة بوضع اللاجئين التي تنص في فصلها 22 على أن *«الدول المتعاقدة تمنح اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها في ما يخص التعليم الابتدائي، وتمنحهم أفضل معاملة ممكنة، على ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف، في ما يخص فروع التعليم غير الابتدائي، وخاصة على صعيد متابعة الدراسة، والاعتراف بالمصدّقات والشهادات المدرسية والدرجات العلمية الممنوحة في الخارج، والإعفاء من الرسوم والتكاليف، وتقديم المنح الدراسية»*.

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 3 (1) من الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل (1989) على أنه *«يولى الاعتبار الأول للمصالح الفضلى للطفل»* في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال. ويشمل ذلك تقديم الخدمات التربوية لكافة المهاجرين.

وتضمن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990) المساواة في معاملة العمال المهاجرين وأطفالهم وأفراد عائلاتهم مع مواطني دولة العمل. وفي ما يخصّ تعليم الأطفال، تنص المادّة 30 على أنه *«لكل طفل من أطفال العامل المهاجر الحق الأساسي في الحصول على التعليم على أساس المساواة في المعاملة مع رعايا الدولة المعنية»*.

© Geuer & Geuer Art (www.geuer-geuer-art.de)

عمل للفنان الألماني ليون لوانتروت، أُنجز في إطار مبادرة #آرت4غلوبالغولس التي أطلقتها أوت-هنريات أوهوفن، السفيرة الخاصة لليونسكو المكلفة بتعليم الأطفال المحتاجين للإغاثة.

ولا يجوز رفض أو تقييد إمكانية الالتحاق بالمؤسسات الحكومية للتعليم قبل المدرسي أو بالمدارس بسبب الوضع غير النظامي من حيث الإقامة أو تشغيل أي من الوالدين، أو بسبب الوضع غير النظامي لاقامة الطفل في دولة العمل». ولكن المشكل يكمن في أن العديد من الدول المُشغّلة لم تُصادق على هذه الاتفاقية، ولا شك في أن السبب يعود لما تتضمنه من التزامات صارمة.

وعلى المستوى الإقليمي، تتضمّن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (1950) أحكاما واضحة وجليّة تنص على أنه «لا يجوز أن يُحرم أي إنسان من حقه في التعلم» (المادة 2، البروتوكول الإضافي).

وحسب قانون الاتحاد الأوروبي، يحق للقُصّر من طالبي اللجوء والمهاجرين التمتع بالتعليم في نفس الظروف المُتاحة لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهو حق يمكن المُطالبة به من طرف أيّ شخص يخضع للسلطة القضائية لدولة من الدول المُوقّعة على الاتفاقية، بمن فيهم، إذن، المهاجرون في وضع غير نظامي. إلا أن فروع التعليم المسموح بها بموجب هذا الحق تقتصر على التعليم الابتدائي والثانوي.

... والصعوبات على أرض الواقع

يطرح تفعيل حق المهاجرين في التعليم عددا من التحديات والمعضلات على حكومات الدول المضيفة.

فقد تستدعي مراعاة الصالح العام المتمثل في اجتِناب تجذّر الوافدين في وضع غير نظامي في المجتمع بواسطة التعليم، الاكتفاء بتوزيع الموارد المحدودة حصريا على الأشخاص الحاصلين على رخصة إقامة، ولكن أيضا قد يكون من الصالح العام في المستقبل تشغيل اليد العاملة المهاجرة لمواجهة تقدّم سن السكان.

ولكن، من جهة أخرى، للوافدين الجدد مصلحة مشروعة في أن يُصبحوا أعضاء كاملي الحقوق في المجتمع، بفضل مشاركتهم واندماجهم التدريجي. وفي هذا المضمار، يكتسي التعليم دورا أساسيّا. فإذا كانت الدول حرّة في اتّخاذ قرار توزيع مواردها المالية، يجب عليها في نفس الوقت احترام واجبات المساعدة والحماية التي التزمت بها طوعا عندما أصبحت طرفا في المعاهدات حول حقوق الإنسان.

وكمثال على ذلك، قد تقتضي المصلحة العامّة أن تسعى الدولة لإثناء المهاجرين غير الشرعيين عن مغادرة بلدانهم وعن قيامهم برحلة محفوفة بالمخاطر في اتجاه أوروبا. إنما، حال وصول المهاجرين، لا بد من احترام حقوق الإنسان الأساسية. وهذا لا يعني أنه يجب منحهم امكانية الحصول على كل الخدمات التي يتمتع بها مواطنو البلد المضيف. قد تكون للدول مصلحة مشروعة في الحدّ من مجانية مزاولة التعليم العالي إن كانت تلك المجانية تجلب المهاجرين غير الشرعيين. لكن لا يمكن لها منع التعليم الابتدائي أو الأساسي. فهذا الحق يجب أن يكون مضمونا في كل الأوضاع.

ومن المعلوم أن بعض المهاجرين سوف يستقرون في بلاد المهجر بسبب استحالة عودتهم إلى بلدهم الأصلي. فمن الضروري إذن أن تستبق السلطات الوطنية والمحلّية الأحداث وترسم سياسة تربوية ملائمة ثقافيا حتى يتمكّن المعنيون من الاندماج وتُفتح أمامهم سوق الشغل.

قبل كل شيء، لا بد من إيجاد توازن بين احتياجات الشبان المهاجرين وبين المعاملة المتباينة في مجال التعليم بين المواطنين والأجانب. ويُحبّذ تعليم اللغة حال الوصول.

إن السهر على توفير التعليم، والمسكن، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الصحية، والشغل للمهاجرين، يفرض بالضرورة على الحكومات أعباء ماليّة. وبما أن السياسات السخيّة لاستضافة المهاجرين تمثل أحيانا لدى بعض المواطنين مصدرا لسوء الفهم والانزعاج والغضب، يتعيّن على الحكومات تفسير دواعي اختياراتها وتبريرها بالنسبة لأولويات الميزانية الأخرى، والمصالح السياسية والتزاماتها الدولية في إطار حقوق الإنسان.

من المهم إذن أن يتمّ الاعتراف على نطاق واسع بحقوق المهاجرين في التعليم كحُقوق إنسان غير قابلة للتصرف، وليس كمجرّد أهداف يتم تحقيقها من خلال إجراءات الخدمة العمومية. على السلطات الوطنية والجهوية والتربوية أن تعي بذلك وأن تتصرف من هذا المنظور.

فونس كومانس (هولندا) هو رئيس قسم القانون الدولي والأوروبي بجامعة ماستريخت، حيث يحتل كرسي اليونسكو لحقوق الإنسان والسلام. كما أنه مدير مركز حقوق الإنسان في ماستريخت وعضو بالشبكة الهولندية للبحث في مجال حقوق الإنسان.

بناء الجسور وليس إقامة الحواجز

مع الارتفاع غير المسبوق لعدد الأشخاص الذين يتنقلون بمحض إرادتهم أو مطرودين من مساكنهم، تفاقمت تداعيات الهجرة على التعليم وأصبحت تتطلب حلولًا مرنة ومبتكرة. ذلك هو الموضوع الرئيسي الذي يتناوله التقرير العالمي لرصد التعليم 2019 (الهجرة، والتشرد والتعليم: بناء الجسور وليس إقامة الحواجز). يحلل هذا التقرير العديد من التجارب والحلول التي تم اختبارها – سواء كانت صائبة أم لا – ويقدم مجموعة من التوصيات لصناع القرار في هذا المجال.

للتعليم تأثير مباشر أو غير مباشر على الأشخاص في اتخاذ قرار الهجرة واختيار المكان الذي يقصدون. فهو يؤثر على قدرتهم على الصمود، وعلى مواقفهم وطموحاتهم ومعتقداتهم وشعورهم بالانتماء. إلا أن العديد من الأشخاص المتنقلين، لا سيما المشردين منهم، يواجهون حواجز إدارية أو تمييزية من شأنها أن تسد طريقهم في الحصول على التعليم، رغم أن التعليم قادر على أن يوفر لهم ملاذا آمنا.

ويؤكد هذا التقرير السنوي على ضرورة منح الأولوية، في البلدان المضيفة، لتعليم المهاجرين واللاجئين. إن أغلبية المهاجرين مفعمون بالمواهب والحماس وقد اضطر العديد منهم على التغلب على عقبات جسيمة في سعيهم لتحقيق مصير أفضل. إن فسح المجال للأشخاص المتنقلين للحصول على التعليم الجيد من شأنه أن يحسن من ظروف حياتهم.

إن تجاهل دور التعليم في معالجة مسألة الهجرة هو بمثابة عدم الاعتراف بقدرة التعليم على التعامل مع التنوع وعلى تعزيز الاندماج. بفضل التدريب الناجح للمدرسين والأدوات التعليمية الملائمة، يمكن للتعليم الجيد أن يزود الأفراد بالمهارات المطلوبة حتى يندمجوا في ثقافات مختلفة ويعيدوا النظر في الصور النمطية المتعلقة بهم. إن التعليم قادر على بناء جسور التواصل بين الثقافات رغم اختلافها، تلك الجسور التي لا زلنا نفتقد إليها، كما أنه قادر على تعبيد الطريق نحو تحقيق عالم أكثر تماسكًا وعدلًا.

النجدة

لمعلمي اللاجئين

© UNHCR/Anthony Karumba

في مخيم اللاجئين بكاكوما، كينيا، تُعدّ أغلب الصفوف حوالي مائة تلميذ للصف الواحد. وأصبح من المعتاد أن يصل العدد إلى مائتي تلميذ.

بقلم جاكلين ستريكر

خمسون مليون طفل في صفوف المهاجرين في جميع أرجاء العالم! تلك هي صيحة الفزع التي أطلقتها منظمة اليونيسيف ـ صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة ـ في 20 يونيو 2018، بمناسبة اليوم العالمي للاجئين. وأمام معاناة هؤلاء الأطفال من ظواهر الإعاقة والصدمات النفسية والانقطاع عن الدراسة، غالبا ما يفتقر المعلمون للقدرة على الأخذ بزمام الأمور، خاصة وأن العديد منهم يفتقد للتأهيل أو ليس مؤهلا أصلاً. تسعى مؤسسات عديدة من شتى البلدان لمساعدتهم على الخروج من هذا المأزق.

اعتاد المعلمون في المدارس التي يلتحق بها اللاجئون على العمل في الفصول الدراسية الأشد قسوة في العالم. ففي كثير من الأحيان، قد يوجد في قاعة درس واحدة تلاميذ تعرضت منازلهم للتدمير وأُصيب أو قُتل أقارب لهم. كما يوجد فيها أطفال ذوو إعاقة سواء منذ الولادة أو جراء أعمال عنف تعرضوا لها في بلدانهم الأصلية، وأطفال كانوا مجندين، وأطفال تعرضوا لاعتداءات جنسية، فضلاً عن أطفال لم يتمكن إخوتهم أو أخواتهم من اللجوء إلى مكان آمن. ومن بينهم من انقطع عن الدراسة لمدة أسابيع وشهور بل وسنين.

ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يتسبب النزوح في انقطاع اللاجئين الشباب عن الدراسة بمعدل ثلاث أو أربع سنوات. وتشكل عودتهم للمدرسة تحدياً حقيقياً بالنسبة للنظم التعليمية بصفة عامة، وتحديدا بالنسبة للمُعلمين.

في سنة 2016، يقدر عدد الأطفال والشبان في سن الالتحاق بالمدارس بـ6،4 مليون فرد من بين 17،2 مليون لاجئ تحت ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إلا أن قرابة 3،5 مليون منهم لم يتسن لهم الالتحاق بالمدرسة، أما البقية أي 2،9 مليون طفل وشاب، فعادةً ما تكون المدارس التي استقبلتهم مكتظة وغير مجهزة بشكل مرضي. وتقدر الاحتياجات السنوية بـ20.000 معّلم و12.000 قاعة دراسة إضافية كل سنة، وذلك لمجرد الوفاء باحتياجات التلاميذ المهجرين في العالم.

التجربة التي عاشتها المعلمة شالتو ميغيشا جيدو زاخرة بالمعلومات. عند وصولها عام 2014 إلى مخيم اللاجئين في كاكوما شمال كينيا، تم تكليفها بالتدريس في صف السنة الأولى ابتدائي يضم تلاميذ في سن الخمس أو الست سنوات. وتقول ميغيشا: «*ذهلت حال دخولي قاعة الدرس: فقد بلغ عدد التلاميذ فيها 250 طفلا!*».

ومع ذلك، تبقى في أغلب الأحيان البيئات التعليمية الماثلة لمخيم اللاجئين في كاكوما أفضل فرصة للأطفال واللاجئين الشبّان للانخراط في حياة جديدة. ويبقى المعلمون هم الأقدر على تحفيز هذا التحول، ولذلك، فهم يحتاجون إلى دعم موجه يراعي الحقائق المحلية.

وبما أن البعض من هؤلاء المعلمين هم أنفسهم من اللاجئين الذين تعرضوا، شأنهم شأن تلاميذهم، لصدمات نفسية، فلا بد من التوفيق بين التكوين والدعم النفسي لمساعدتهم في مجالي التدريب المهني وتجديد المعارف.

مبادرات

من أجل تحسين تأهيل المعلمين المكلفين بتعليم اللاجئين وتيسير ظروف عملهم، تم تفعيل مجموعة من المبادرات المشتركة والمناهج التربوية الابتكارية.

ومنها مجموعة أدوات تدريبية للمعلمين في حالات الطوارئ وهي مبادرة مشتركة بين عدة مؤسسات ترمي إلى تجميع مختلف الموارد المتوفرة التي من شأنها تمكين المعلمين من وضع برنامج متناسق في حالات الطوارئ. وتشمل هذه المبادرة، المتاحة مجاناً على الإنترنت، خمسة مجالات: دور المعلم ورفاهيته، وحماية الطفل ورفاهيته واندماجه، والممارسة التربوية، والبرامج وتخطيط الدراسة، والمواد المعرفية. ويرمي كل مجال من هذه المجالات إلى تزويد المعلمين غير المؤهلين أو غير المؤهلين بالقدر الكافي بركيزة من المهارات الأساسية.

وتمثل هذه المبادرة خطوة هامة نحو بناء اتفاق حول الحد الأدنى من المهارات والمضامين التعليمية الضرورية. لكنها، بيّنت في نفس الوقت، عدم نجاعة الدورات التدريبية المعزولة. وبفضل هذا الوعي، أصبح من الممكن إطلاق مبادرات ابتكارية مثل معلمون للمعلمين ومبادرة تعليم عالٍ بلا حدود للاجئين.

مدرِّبون عالميون

إن مبادرة معلمون للمعلمين هي مبادرة مشتركة أطلقها كل من معهد تكوين المعلمين التابع لجامعة كولومبيا (الولايات المتحدة) والجمعية غير الحكومية الفنلندية «فن تشارش أيد».

وتوفر هذه المبادرة للمعلمين تطويرا مستمرا لمهاراتهم، وفقا لمنهجية تجمع بين الدورات التدريبية والتواصل التوجيهي بين الأقران، فضلاً عن التعليم بالأجهزة المحمولة.

وتستند الدورات التدريبية إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتتكون من دورتين موازيتين: دورة قصيرة تدوم أربعة أيام، ودورة أخرى تمتد على عدة شهور. ويتم تقسيم المعلمين إلى مجموعات صغيرة يتولى مدرب تأطيرها والإشراف على سير الدروس فيها، ويتنقل بين قاعات الدرس لمساعدة كل معلّم.

أما الجانب الأكثر ابتكاراً في هذه المبادرة فهو بلا شك التعليم بالأجهزة المحمولة، الذي يوفر للمعلمين، لمدة ستة أشهر، «مدرباً عالمياً» يتصلون به من خلال تطبيق واتساب أو صفحة خاصة على فيسبوك. وبفضل هذا التبادل، يتولد لدى المعلمين شعور بالانتماء إلى مجتمع من الممارسين على نطاق واسع، يسمح لهم بتقاسم خبراتهم والحصول على ما يحتاجونه من توجيهات.

التبادل بين الثقافات

أما برنامج تعليم عالٍ بلا حدود للاجئين فهو موجه للاجئين والمعلمين المحليين الذين يقيمون داخل أو في أحواز مخيم داداب، وهي مدينة في كينيا تقع بالقرب من الحدود الصومالية. ويوفر لهم البرنامج إمكانية الحصول على شهادة في التعليم من جامعة كينية أو جامعة كندية. وقد تم وضع البرنامج بفضل تضافر جهود عدة شركاء – جامعة كولومبيا البريطانية، وجامعة كينياتا، وجامعة موي وجامعة يورك – أدى إلى صيغة تدريبية مختلطة تجمع بين التدريب عبر الإنترنت والمحاضرات المباشرة لأساتذة يأتون من مدينة داداب بعد الانتهاء من التدريس أو أثناء عطلتهم المدرسية.

ومن الجوانب الهامة لهذا البرنامج مساهمته في تعزيز التبادل بين الثقافات، ذلك أن بعض الدورات التدريبية تتيح للطلاب اللاجئين في مخيم داداب المشاركة في حلقات دراسية افتراضية مع طلاب من ماي سوت (تايلاند) أو من تورونتو (كندا). ويفتح هذا الحوار بين الثقافات مجالا للطلاب كما للمعلمين لمناقشة معايير التعليم المحلية واكتشاف وجهات نظر وأفكار تم تطويرها في الخارج.

ورغم ضرورة تكثيف الجهود من أجل تعميم التدريب على جميع معلمي اللاجئين، تشكل البرامج المتوفرة حاليا أمثلة هامة للطرق الناجعة والابتكارية لدعم هؤلاء المعلمين بمن فيهم الذين يقيمون في الأماكن النائية في العالم.

جاكلين ستريكر (كندا) مسؤولة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قطاع التعليم بالوسائل الإلكترونية، قسم الصمود وتوفير الحلول.

التعليم زمن الأزمات

ملايين الأطفال من كل أنحاء العالم ينقطعون أحيانا عن الدراسة بسبب نزاع أو كارثة طبيعية أو أزمة صحّية. وهناك طفل من ستة أطفال بلغوا سن الدراسة، يعيش في بلاد متضررة من النزاعات أو تعاني من أزمة اقتصادية طويلة الأمد، حسب الشراكة العالمية من أجل التعليم (2016). وللتأكّد من أن الحق الإنساني في تعليم جيّد يبقى محميّا في مثل هذه الأوضاع، أخذت الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ على عاتقها مهمة تيسير الحصول على تعليم جيّد وموثوق وملائم للأطفال زمن الأزمات.

وتتألّف الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ من أكثر من 14.000 عضو بصفة فردية ومن 130 منظمة شريكة مُوزّعة على 190 دولة. ويعمل أعضاء الشبكة لفائدة منظمات وطنية ودولية غير حكومية وهيئات الأمم المتحدة، وهم موظفون، ومانحون، وطلبة، وأساتذة، وباحثون، يُساهمون طوعيا في مجهودات التعليم في حالة الطوارئ. وتُقدّم الشبكة دعمها بأشكال مختلفة: تعزيز المجتمعات، والتعبئة، وتنظيم المعارف، والدفاع عن الحق في التعليم ونشر آراء الأعضاء، وتيسير الأعمال المشتركة لفائدة التعلّم.

كما لعب المعهد الدولي للتخطيط التربوي، الذي أنشأته اليونسكو سنة 1963، دورا أساسيّا في تطوير الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ وفي وضع المعايير الدنيا للشبكة من أجل التعليم. وتُبيّن هذه المعايير كيفية التنسيق بين التدخلات التربوية الجيّدة قبل وأثناء وبعد حالات الطوارئ، وطيلة مراحل إعادة البناء.

إن المعهد الدولي للتخطيط التربوي هو عضو مؤسس لفريق العمل حول هشاشة التعليم التابع للشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ ، وهو أيضا عضو في مجموعة العمل من أجل مناصرة الشبكة ومشارك في الحملة التي أطلقتها «التربية لا تنتظر».

حياة جديدة بفضل

الهاتف الجوال

بقلم كريستوف بيمر وفان هوهوا

تدل تجربة مجاهد عقيل، وهو لاجئ سوري مقيم في تركيا، على أن المبادرات المبتكرة في مجال التعلّم لما تنبع عن مجموعات المهاجرين ذاتها، تكون أكثر تلاؤما مع احتياجاتها، وأكثر قدرة على تيسير تنميتها وتعزيز استقلالية أفرادها، ومن ثم تكون ناجعة أكثر.

عندما فرّ مجاهد عقيل من سوريا في سبتمبر 2012 خوفاً من الاعتقال، كانت أولى التحدّيات التي واجهها في تركيا، البلد المضيف، استحالة التواصل مع السكان الأتراك.

ويستحضر عقيل ذكرياته قائلا: *«كان جهلي للغة التركية أمرا مؤلما للغاية: لم أكن قادرا على التعبير عن أبسط احتياجاتي لبدء حياة جديدة. على سبيل المثال، لما امتثلت أمام السلطات، لم أجد أحدا يتحدث العربية، ولم يبق لنا إلا التعبير بالإشارات لفهم بعضنا البعض»*. ولذلك، حالما حصل عقيل على هاتف محمول، بدأ يبحث عن تطبيق الترجمة ليستعين به للحصول على المعلومات حول وضعيته، وملء الاستمارات التي سبق له تصويرها.

بفضل كفاءته في البرمجة التي اقتناها خلال دراسته في الاعلامية بحلب وتجربته المهنية في تكنولوجيا المعلومات، تحصل عقيل على وظيفة في شركة مختصة في المعلوماتية. وبمساعدة زملائه وأصدقائه الأتراك، تمكّن من تعلّم اللغة في فترة وجيزة، كما تعلّم برمجة الهواتف المحمولة. وانطلاقا من تجربته كلاجئ حديث العهد، تبلورت في ذهنه فكرة تصميم تطبيق على الهاتف المحمول لمساعدة اللاجئين السوريين في الحصول على جميع المعلومات العملية والقانونية التي يحتاجونها للاستقرار وفتح صفحة جديدة في حياتهم.

© Edel Rodriguez

غلاف كتاب طوق نجاة للتعلّم: استغلال التكنولوجيا للمساعدة على تعليم اللاجئين، نشرته اليونسكو بالإنجليزية سنة 2018.

وفي يناير 2014، أسّس عقيل بمعية صديق له شركته الخاصّة التي تحمل اسم نماء للحلول البرمجية، في مدينة غازي عنتاب بتركيا، على بعد خمسة وعشرين كيلومترا من الحدود السورية. وتسخّر هذه الشركة الناشئة مهاراتها في مجالي التقنية وتنظيم المشاريع في سبيل تطوير حلول رقميّة للهواتف المحمولة، لفائدة اللاجئين السوريين.

تلبية الاحتياجات، مفتاح النجاح

لم يكن من السهل إنشاء الشركة، إذ واجه عقيل عدة صعوبات منها *«نقص التمويل وتصميم نموذج مستدام»*. ويعتبر عقيل أن *«عامل نجاح المشروع يكمن في تلبية احتياجات حقيقية. كان اللاجئون السوريون يفتقدون لهذه المعلومات، وأصبحت الآن في متناولهم»*. فنمت الشركة الصغيرة بسرعة، وأصبحت تضم نحو خمسة وعشرين موظف، وازداد عدد تنزيل التطبيقات.

ولا غرابة في الأمر باعتبار أن وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تستقبل ما لا يقل عن 3،5 مليون لاجئ سوري في تركيا، وفقا للأرقام الصادرة في 2018 عن كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والحكومة التركية.

© Edel Rodriguez

التعلّم الجوال يُساعدنا على رفع التحدّيات الشخصية. صورة للفنان الكوبي-الأمريكي إيدال رودريغاز.

وتقدر نسبة اللاجئين المنتشرين في المدن الكبرى والذين يعيشون خارج المخيمات دون رعاية، بحوالي 94% من العدد الإجمالي. ويساعدهم التطبيق «غربتنا» لمشروع نماء للحلول البرمجية على تخطي العقبات للوصول إلى المرافق الأساسيّة مثل الرعاية الصحيّة والتعليم. كما يحتوي التطبيق على العديد من الأدوات ـ «فيديو»، «قوانين»، «العثور على وظيفة»، «تنبيهات»، «اسألني» ـ توفر الأجوبة لكل المسائل الهامة: مثل المشورة القانونية، وكيفية فتح حساب بنكي، والحصول على مسكن، وعروض التشغيل، وحتى دليل للأطباء المختصين. ويضيف عقيل: «*هدفنا النهائي هو استفادة كل اللاجئين في جميع أنحاء العالم من هذا التطبيق*».

ووفقًا للأرقام الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يونيو 2018، يشهد العالم أعلى المستويات لنزوح الأفراد على الإطلاق. فمن بين 68،5 مليون نازح مرغم على النزوح في جميع أنحاء العالم، هناك ما يقارب 25،4 مليون لاجئ أكثر من نصفهم من الأطفال القصر.

ويوضح عقيل أن «*هناك العديد من اللاجئين السوريين الذين ارتادوا المدارس من قبل ويرغبون في مواصلة تعليمهم في المدارس والجامعات التركية، ولهذا السبب، من بين كل المواضيع التي يعرضها تطبيق "غربتنا"، فالموضوع الذي يجلب اهتمام أكبر عدد من المستخدمين هو مجال التعليم*». يوفر التطبيق قائمة المدارس والجامعات التي يمكن للسوريين التسجيل فيها مع ذكر الشروط والشهادات اللازمة. تليه في المرتبة الثانية المجالات القانونية والقواعد التي يجب احترامها للاندماج في المجتمع، وفي المرتبة الثالثة منصة افتراضية تشاركية تحمل عنوان «قصّتي»، ينشر فيها اللاجئون قصصهم الشخصية ومشاغلهم اليومية.

اقتحام حاجز اللغة

نظرا لمعاناته الشخصية من حاجز اللغة، أطلق عقيل سنة 2016 خدمة «ترجملي لايف» (ترجملي على الفور) التي توفر للمستخدم اتصالا مباشرا وفوريا مقابل مبلغ زهيد (ليرة تركية واحدة أو 0،21 دولار في الدقيقة) مع مترجم بشري، غالباً ما يكون هو أيضا لاجئا سوريا يتقن اللغة التركية. وبذلك يوفّر مشروع نماء للحلول البرمجية في نفس الوقت فرص عمل للأتراك الذين يتقنون اللغة العربية.

وقد أظهرت إحصائيات السنة الأولى من تشغيل التطبيق أن سبعة وسبعين مترجمًا مستقلاً قاموا اجماليا بترجمة أكثر من 37.000 كلمة خلال مدة زمنية تقدر بـ17.000 دقيقة، سواء شفويا أو خطيا. وقد تم تطوير التطبيق منذ إطلاقه بإدخال أكثر من 1500 مضمون من نصوص وفيديوهات، تغطي شتى المواضيع.

كما يتوفر تطبيق «غربتنا» على الإنترنت وفيسبوك. ويعتبر عقيل «*أن صفحة الفيسبوك تمثل عنصرا هاما لأنها تسمح لنا بالتفاعل المباشر مع مستخدمينا*».

ولم تضعف روح الابتكار لدى عقيل. ومن بين مشاريعه الجديدة التي هي في طور الإعداد، نذكر نظاما لإدارة التعلّم وبرنامج تكوين تفاعلي لفائدة اللاجئين السوريين، وكذلك منصّة تجارية لمساعدة السوريين على بيع المصنوعات اليدوية في الأسواق الدولية.

كريستوف بيمر (النمسا) باحث ومحاضر في المعهد العالي المتخصص في شمال غرب سويسرا، مختص في التعليم الرقمي وإدارة المعارف في السياقات التربوية. ساهم في تأليف تقرير اليونسكو «حلقة وصل حيوية بالتعلم: تسخير التكنولوجيا لتعزيز تعليم اللاجئين» الذي نشر سنة 2018.

فان هوهوا (الصين) مسؤولة معاونة عن المشاريع في وحدة اليونسكو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، مكلفة بتيسير تنفيذ مشروع الشراكة بين اليونسكو وصندوق الأموال المودعة لمجموعة فايدونغ، المخصص للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية 2030 في مجال التعليم.

ضيفنا

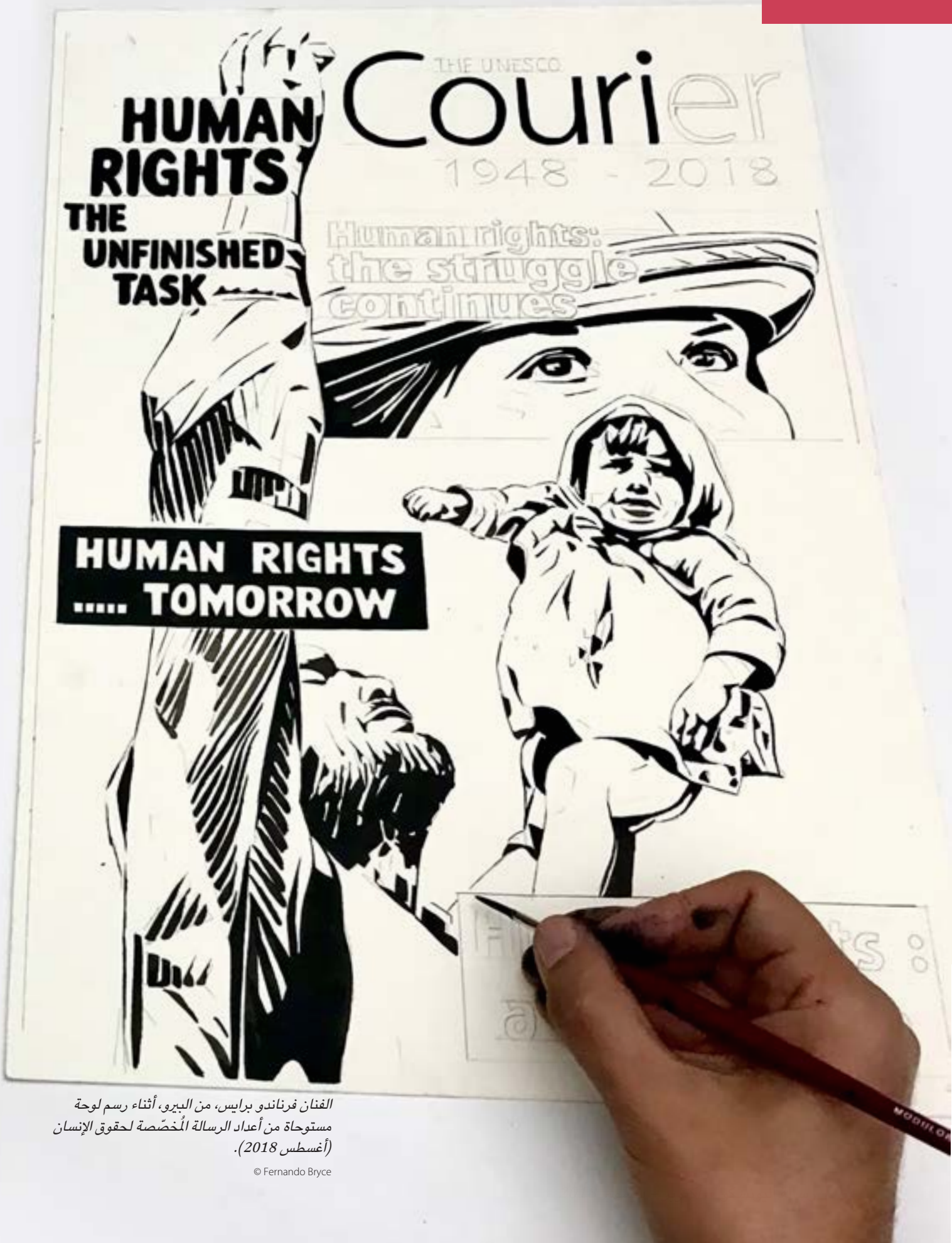

الفنان فرناندو برايس، من البيرو، أثناء رسم لوحة مستوحاة من أعداد الرسالة المُخصّصة لحقوق الإنسان (أغسطس 2018).

© Fernando Bryce

فرناندو برايس:

تأمل في الحاضر عبر التاريخ

فرناندو برايس يجيب عن أسئلة كارولينا رولان أورتيغا ولوشيا اغليسياس كونتز (اليونسكو)

يعتمد الفنان فرناندو برايس أصيل البيرو في أعماله على ما يسمى بمنهج «التحليل عبر المحاكاة» المتمثل في نسخ نصوص وصور مُقتبسة من مجلات أو مقالات هجائية أو معلقات أو صحف قديمة. يخطها برايس بالحبر على الورق، يدويًا وبكل دقّة، وينقل فصولا من التاريخ الحديث، مثل الثورة الكوبية أو الحرب الأهلية الإسبانية أو الحرب العالمية الثانية. وفي سنة 2015، كانت مجلتنا مصدر إلهامه، فأنتج مجموعة من الرسوم تحمل عنوان «ذي بوك أوف نيدس» (كتاب الاحتياجات)، ننشرها في ملحق هذا العدد من الرسالة. لنكتشف معا هذه الأعمال.

© UNESCO / Danica Bijeljac

فرناندو برايس أمام مقر اليونسكو، باريس، يونيو 2018.

هل لك أن تُفسّر لنا ما أنجزته انطلاقا من رسالة اليونسكو؟

هي مجموعة تتألّف من واحد وثمانين رسما تُبرز أحداثا مختلفة مستقاة مما نشر في *رسالة اليونسكو*، سواء كانت صور الأغلفة أو المقالات، خلال الفترة المُمتدّة من تاريخ تأسيس المجلة سنة 1948 إلى سنة 1954. وتندرج هذه المجموعة ضمن حقبة طويلة اشتغلت عليها منذ سنوات عديدة واعتمدت فيها على رسوم وتصورات للقرن العشرين. هي بمثابة سفرات ذهابا وإيابا عبر الزمن، تختلف كل مجموعة عن الأخرى من حيث طريقة تشكيلها ونوعية الصور المستعملة.

حالما انتهيت سنة 2015 من انجاز مجموعة حول الحرب العالمية الثانية اعتمدت فيها على موادّ من الأرشيف مُنّصلة ببعض مراحل الحرب ـ ملصقات الأفلام والصفحات الأولى للجرائد ـ قرّرت تبني وجهة نظر ثقافية، من حيث الخطاب كما الموضوع. فوجدت في اليونسكو وجهة نظر الأمم المتحدة التي ترتكز على المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان وعلى الخطاب الكوني، وكل ما يشتمل عليه من أفكار تقدمية وآفاق مستقبلية، في زمن كان يستوجب فيه بناء كل شيء.

ما هو مصدر عنوان المجموعة «كتاب الاحتياجات»؟

ذي بوك أوف نيدس (كتاب الاحتياجات) هو كتاب نشرته اليونسكو سنة 1947 للتنبيه إلى الخسائر والمستلزمات العالمية المهولة في مجالات التربية والعلم والثقافة غداة الحرب العالمية الثانية.

وقد خصصت *رسالة اليونسكو* في مارس 1948 مقالا لهذا الكتاب وجدت فيه أبعادا رمزية تتناسب مع رؤيتي، مما جعلني أستعير العنوان لمجموعتي.

وكيف حصلت على رسالة اليونسكو؟

كنت قد جمعت موادّ كثيرة حول اليونسكو خلال البحوث المتعلقة بأعمالي السابقة. كما تمكّنت من الاطلاع على الأرشيف الرقمي للرسالة وعلى موارد مكتبة الدولة في برلين.

رسالة اليونسكو مجلة مبهرة، هي وثيقة تاريخية رائعة تروي لنا زمنا استثنائيا فتحت فيه فكرة التقدّم آفاقا مُتعدّدة. وهناك تباين مذهل بين قناعات تلك الفترة وبين وضع العالم اليوم.

وما أثار انتباهي، وأنا أتصفّح أعداد الرسالة في فترة ما بين 1948 و1954، هو عدد القضايا التي كانت مطروحة آنذاك والتي بقيت إلى اليوم دون حلول. ورغم التغيير الكبير الذي شهده العالم، لا زالت مشاغلنا على حالها.

VOLUME IV — N° 1 - 2 PRICE : 15 Cents (U. S.), 6 Pence (U. K.), or 50 Francs (FRANCE). FEBRUARY 1951

Courier

PUBLICATION OF THE UNITED NATIONS EDUCATIONAL SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION

UNESCO

A CHALLENGE TO HUMANITY

Pictured on this page are some of the 40,000 Palestine refugee children attending emergency schools set up originally by Unesco in co-operation with voluntary aid organizations. The work of providing educational assistance for these children began two years ago and was maintained through the generosity of organizations and men and women of goodwill in many parts of the world.

Help of this sort for the Palestine refugees is essentially part of a peace endeavour of the United Nations, which acted as mediator in the Middle East and also saved hundreds of thousands from starvation. Today, the United Nations continues to help the refugees through its relief and works agency (UNRWA) which is putting into effect a rehabilitation programme aimed at making them self-supporting.

Unesco is working with UNRWA to continue the existing educational programme and extend it to more of the 200,000 Palestine refugee children. On their behalf, it has asked a question of the world—"Are these children to be condemned to ignorance, illiteracy and the subservience that accompanies illiteracy?".

Unesco is confident of a re-assuring answer.

(For a report and photographs of some desert schools near Gaza recently visited by M. J. Torres Bodet, Director-General of Unesco, turn to page 2.)

الصفحة الأولى الأصلية من الرسالة الصادرة في فبراير 1951 التي رسمها فرناندو برايس سنة 2015.

© UNESCO

> *"ما أحاول القيام به هو إعادة تقديم الوثيقة في شكل مختلف لتصبح عملا فنّيا."*

ما هي هذه المشاغل، حسب رأيك؟

إن التحدّي السياسي الكبير الذي تواجهه منظمة دولية مثل اليونسكو يتمثّل في النزعات المناهضة للإنسانية. ليس بالجديد أن توجد وجهات نظر و تصورات للعالم مختلفة. لكن الانتقادات المُوجّهة ضد نمط مُعيّن من الكونية المُتأثّر بصفة مفرطة بالمركزية الأوروبية، والأزمة الحالية للتعدّدية الثقافية، لا ينبغي أن تؤدي إلى التراجع عن مبادئ حقوق الإنسان وعن وجوب احترامها. وحقوق الإنسان بالذات مسألة مبدئية بالنسبة للأمم المتحدة ولليونسكو، فهي إما أن تكون مُحترمة أو غير محترمة.

تنطلق في أعمالك من وثائق تاريخية ومن الأرشيف لتُحوّلها إلى عمل فنّي، كما هو الشأن في تعاملك مع رسالة اليونسكو. هل لك أن تصف هذا الأسلوب؟

لدي دائما، في البداية، اهتمام بالتاريخ من حيث الأحداث ومن حيث السرد. يتمّ تنظيم أي أرشيف انطلاقا من الحاضر، والتاريخ هو أيضا جزء من الحاضر. ويتمثّل عملي في المحافظة والتحيين. أقوم بتحويل عالم وثائقي إلى حدث جديد بواسطة الرسم. وفي هذا السياق الجديد، يمكن النظر إلى هذه الأعمال الابداعية بطريقة أخرى واعتبار الوثائق صورا. ما أحاول القيام به هو إعادة تقديم الوثيقة في شكل مغاير لتصبح عملا فنّيا.

بالإضافة إلى العمل المُستوحى من الرسالة، اشتغلت ايضا على *آرتنيوز*، وهي مجلة فنية أمريكية تأسست في بداية القرن العشرين، وعلى *آرتي نوافو*، مجلة فنية من أمريكا اللاتينية مقرّها في بيونس آيرس بالأرجنتين، وعلى عديد المجلات والمنشورات الأخرى. في الفترة الأخيرة، خلال شهري مايو ويونيو 2018، نظّمتُ معرضا في برلين قدّمت فيه مجموعة بعنوان *فريدم فورست* (الحرية أولا)، مستوحاة من منشورات الكونغرس من أجل الحرية الثقافية، وهي جمعية تأسست في برلين سنة 1950 للنضال ضد الأنظمة الكليانية. هذه المجموعة هي قراءة لبداية الحرب الباردة.

متى بادرت لذهنك فكرة الاستلهام من الأرشيف؟

قررت الاستقرار في برلين منذ حوالي عشرين عاما. كانت المدينة تمرّ آنذاك بفترة تحوّل هامّة، وقد وجدت فيها مصدر إلهام لما كان يسودها من جدل كبير حول مفهوم الذاكرة.

© Fernando Bryce

وفي مثل تلك الفترات التاريخية، يستعيد مفهوم الأرشيف كل أبعاده وتكتمل معانيه.

وفي نفس الوقت، لم أكن راضٍ على ما كنت أحققه في تلك الفترة على المستوى الفني. عندها اكتشفت تقنية الرسم بالحبر الذي أحالني على الكتابة دون أن يجرني إلى التخلّي عن الرسم. وهذا الاكتشاف، في ارتباط مع مفهوم الأرشيف، والزيارات التي أديتها إلى الأرشيف الملموسة وما قد يُثيره الالتقاء بالماضي من تساؤلات شتّى، كل ذلك ألهمني أسلوبا فنيّا جديدا اعتمده في أعمالي الموالية.

لماذا وكيف اخترت صفحات وأغلفة الرسالة الإحدى وثمانين؟ ما هي الجوانب التي أردت جلب الانتباه إليها؟

أقوم في شغلي بعملية فرز مستمرة. وفي هذا المضمار بالذات، انتقيت الصور التي بدت لي مُعبّرة أكثر من غيرها عن مهمة اليونسكو، أي مكافحة النظريات العنصرية وتعزيز الخطاب المناهض للعنصرية الذي صاغته *رسالة اليونسكو* انطلاقا من مؤلفات كلود ليفي ستروس، مثلا، وأعني فكرة المساواة بين الشعوب والثقافات ووحدة الإنسانية.

وجدت أيضا وثائق أصلية حول إنهاء الاستعمار تعود لتلك الفترة، سواء كانت تعبر عن وجهة نظر الدول حديثة العهد التي تحررت من هيمنة الاستعمار، أو عن آخر تحركات القوى المستعمرة التي كانت تدّعي الليبرالية والتي كانت مقتنعة إلى حدود منتصف الخمسينات أنها قادرة على الحفاظ على هيمنتها... وكذلك بالطبع مسألة الشعوب التي يُقال عنها إنها «بدائية». كانت مساهمة كلود ليفي ستروس هامة للغاية في تفنيد فكرة تخلف تلك الشعوب وفي إثبات فكرها المحكم. وبصفة أعمّ، وجّهت اهتمامي إلى العلاقة التي أبرزتها الرسالة والتي تربط بين التقدم العلمي والتقدم البشري.

في نظرك، هل لا زالت هناك قناعة بأن كل شيء سيكون ممكنا وأن العالم سيكون أفضل بعد فظائع الحرب العالمية الثانية؟

كلّا، تلك القناعة لم تعد موجودة. نحن حاليا في طريق مسدود علينا الخروج منه. هناك تباين شديد بين التفاؤل الذي كان سائدا إثر الحرب العالمية الثانية والوضع الذي نحن فيه اليوم. ربما تكمن مهمّتي في محاولة تحيين تلك المواد. انطلاقا من الحقل الفني، وبصفة رمزية بالضرورة، حيث يتطور الفكر بالتوازي مع التجربة، ليس في مقدورنا نحن معشر الفنانين القيام بتغيير هام، لكن بإمكاننا على الأقل أن نرسم آفاقا ممكنة. هذا ما أتمنّاه.

وُلد **فرناندو برايس** سنة 1965 في ليما (البيرو)، وشرع في دراسة الفنون التشكيلية بجامعة البيرو البابوية الكاثوليكية، قبل أن يلتحق بفرنسا ليواصل دراسته في جامعة باريس 8 وبالمدرسة الوطنية العليا للفنون الجميلة. وفي التسعينات، استقر ببرلين (ألمانيا) حيث اكتشف تقنية الحبر والورق وأرشيف الصحافة بمكتبة الدولة ببرلين. قضى فرناندو برايس حياته بين ليما وبرلين ونيويورك حيث عرض مُؤخّرا مجموعة *ني بوك أوف نيدس* (كتاب الاحتياجات) التي أنجزها سنة 2015. ويُمكن الاطلاع عليها على موقع هارفارد آرت موزيمس (متاحف هارفارد الفنية) وموقع رواق ألكسندر أند بونن بنيويورك (الولايات المتحدة).

تهاني هي قائدة فريق إنقاذ الكتب بالمكتبة المركزية بجامعة الموصل، في العراق. صورة لعلي البارودي الذي يلتقط يوميًا صورا لأنقاض هذه المدينة الجريحة التي دمرتها داعش.

© Ali Al-Baroodi

مدينة الموصل
أم الربيعين

بقلم إنعام كجه جي

كاتبة عراقية تروي ما كانت عليه الحياة في الموصل، وهي مدينة تكن لها محبة خاصة، بكل المواصفات التي تميّزها من تزمت وتسامح وتناقض. الموصل، تلك المدينة الجريحة التي لا تكف عن النزيف. مدينة نينيف العتيقة التي أدماها التاريخ.

تنشر رسالة اليونسكو هذا المقال لمساندة المبادرة التي أطلقتها في فبراير 2018 المديرة العامة لليونسكو، أودري أزولاي، لإحياء روح مدينة الموصل. وتطمح هذه المبادرة إلى المساهمة في إعادة إحياء العراق على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى المساهمة في التنمية المستدامة وتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحليّة من خلال صيانة وتعزيز التراث الثقافي.

© Ali Al-Baroodi

ما بقي من كتب المكتبة المركزية لجامعة الموصل، في العراق، بعد أن خربتها داعش.

هناك نكتة عربية عن محكوم بالإعدام، سألوه عن آخر أمنية له قبل وضع حبل المشنقة في رقبته، فأجاب: أريد أن أتعلم اللغة اليابانية.

تذكرت هذه النكتة حين زرت الولايات المتحدة، قبل سنوات، ودعيت لإجراء مقابلة مع إذاعة محلية للجالية العراقية الكبيرة في مدينة ديترويت. تبث هذه الإذاعة باللغة الكلدانية. فاجأني الأمر خاصة وأنهم طلبوا مني أن أتحدث بتلك اللغة. قلت لهم إن أبي وأمي من الموصل ويتكلمان العربية في البيت لأنهما من المدينة وليس من القرى المسيحية المحيطة التي مازال أهلها يتكلمون الكلدانية، وهي نمط من الآرامية، لغة المسيح.

نشأت في بغداد ودرست فيها وأصبحت صحافية أكتب باللغة العربية ولا آعرف من الكلدانية سوى بعض الجمل والأغاني التي تلقى في المناسبات والتهنئة بالأعياد. أما الموصل فهي مدينة القلب، والسهول الفسيحة الخضراء التي نسافر إليها في عطلة عيد الفصح ونتمتع بعذوبة مناخها. كانت حدائقها الخضر تتوشح بشقائق النعمان الحمر الفانية وأزهار البابونج الصفراء. ومنذ الطفولة، علمونا في البيت أن الموصل تلقب بأم الربيعين، لأن خريفها ربيع ثان.

علمونا أيضاً أن الموصل مدينة محافظة، يشتهر أهلها بالجد والاجتهاد ولا يقبلون الميوعة. وبخلاف الرائد الموسيقي الشهير المُلا عثمان الموصلي، في القرن التاسع عشر، وعازفي العود من أسرة بشير العواد، فإن معظم المطربين والمطربات والملحنين وكتاب الأغاني كانوا من جنوب العراق ويتكلمون بلهجة تلك الأرياف.

مع هذا يمكن العثور في يوتوب على تسجيلات لبضعة أغاني بلهجة أهل الموصل، لا يتجاوز عددها أصابع اليد.

هل كانت تلك الصفة الرصينة المعروفة عن المواصلة هي السبب في أن طفلاً رمى علي الحجارة لأنني كنت ألبس ثوباً قصيراً؟ كنّا في العيد وقد خاطت لي أمي فستاناً أحمر مع ياقة بيضاء من النوع الذي يسمونه في فرنسا «*كول كلودين*» . ولما استنجدت برجل من المارة صاح بي: «*غطي ساقيك يا بُنيّة*». وكان عمر البنية سبع سنوات، وكانت ترتدي فستانا فوق الركبة بسنتمترين.

«الموصل مدينة مزدوجة: محافظة ومتسامحة في نفس الوقت»

تلاميذ من ديانات مختلفة

أحببت اللغة العربية وعشقتها كلغة للشعر والأدب بفضل والدي. وهناك قصة أحب أن أرويها لأنها تعكس ما كانت عليه الموصل من تسامح ورقيّ. كان أبي قد حصل على المرتبة الأولى في درس اللغة العربية بين طلاب الثانوية.

وجرت العادة أن تقدم المدرسة هدية للطالب المتفوق في العربية، تتمثل في نسخة ثمينة من القرآن الكريم. وقبل حفل التخرج وتوزيع الجوائز، خرج والدي من بوابة المدرسة فوجد المدير ينتظره جالساً في عربة يجرها حصان. كانت تلك هي واسطة التنقل الشائعة في الموصل خلال الثلاثينيات. ودعا المدير أبي للركوب الى جانبه وأخذه إلى المكتبة المركزية وقال له: *«يمكنك أن تختار أي كتاب تريد، هدية لك، مهما كان سعره»*. وفهم التلميذ المسيحي الرسالة. ورفض العرض. عاد المدير يقول: *«إفهمني يا عبد الأحد أفندي، أنت نصراني والموصل مدينة محافظة ولا يمكننا أن نهدي المصحف لطالب غير مسلم»*.

أصر أبي على أن يكون القرآن مكافأته ولن يقبل بغيره. ورضخ المدير الطيب بعد أن أقسم له أبي بأن الكتاب سيكون معززاً في بيتنا مثلما هو في بيت أي أسرة مسلمة. وبعد ثلاثة عقود، حصل الأمر نفسه مع شقيقتي الكبرى. كانت تدرس في كلية الآداب بجامعة بغداد ونالت أعلى علامة في درس القرآن والتفسير. وقد استدعاها رئيس القسم وطلب منها التنازل عن مرتبتها لأنه سيكون محرجاً حين يعلن عن تفوق طالبة مسيحية على زملائها المسلمين في تلك المادة. لم يمتلك الأستاذ في الستينات شجاعة مدير ثانوية الموصل في الثلاثينيات.

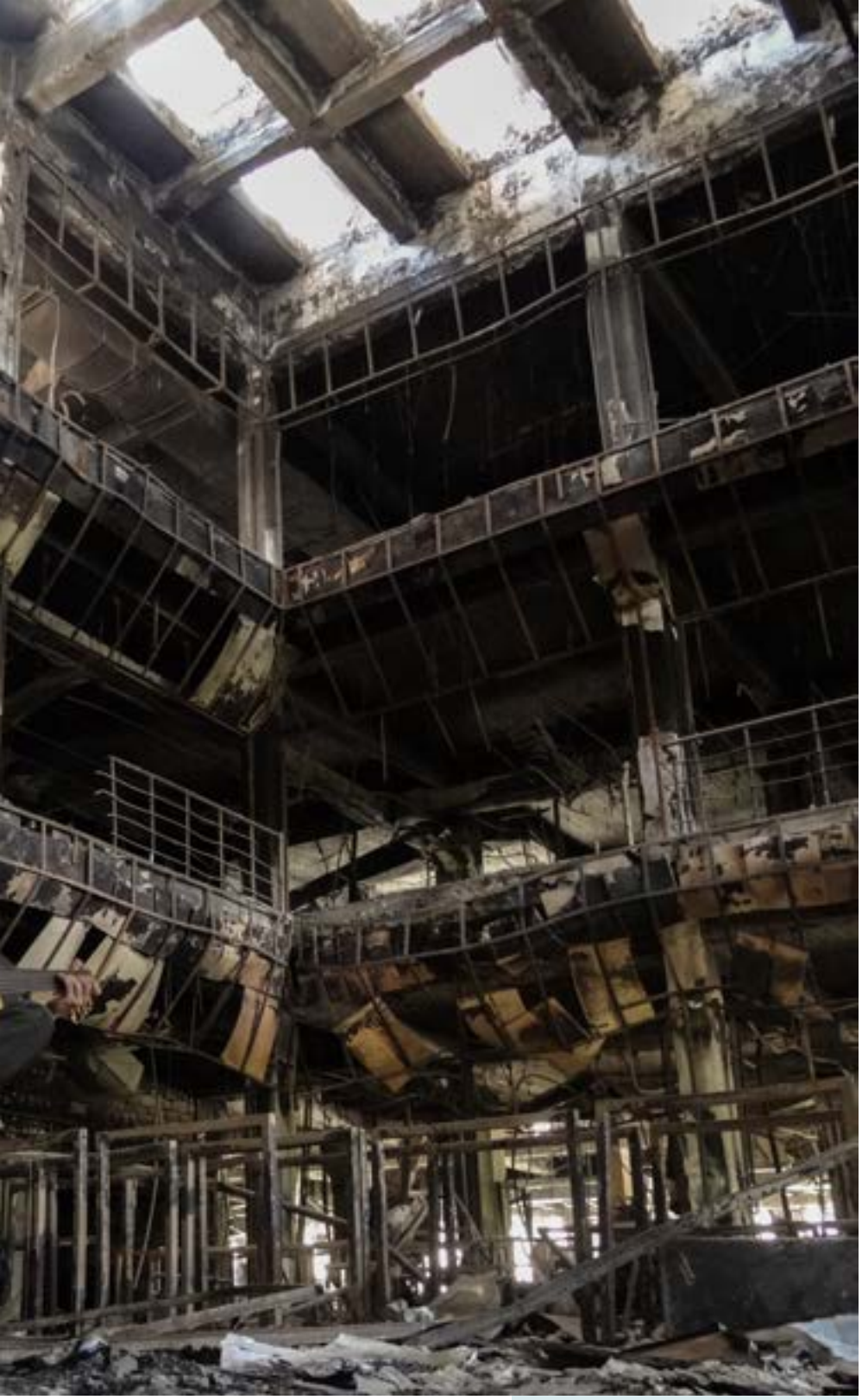

© Ali Al-Baroodi

لم تعد الموسيقى ممنوعة في الموصل بعد هزيمة داعش. خالد كان أول من عزف أمام الجمهور في شوارع هذه المدينة التي بعثت فيها الحياة من جديد.

وكأن ضلوعي انكسرت

عاش أبناء الأديان السماوية الثلاثة الكبرى بسلام ومحبة في الموصل، مع طوائف وأعراق وأصول كثيرة جاءت من أرمينيا وتركيا والبلقان واستقرت في المدينة التي كانت تقع على طريق الحرير.

وكم أشعر بالزهو حين أقول لجيراني الفرنسيين إن قماش الموسلين الناعم أخذ اسمه من مدينتي. ثم بدأت النزاعات السياسية تسمم أجواء المدينة. وكانت الحرب بين العرب واليهود بداية هجرة عشرات الآلاف من يهود الموصل. وهم لا يزالون، منذ ذلك الحين ورغم مرور الزمن، يتحدثون بلهجتهم الموصلية التي اشتهروا بها في كل المدن التي استقروا فيها.

ثم انتقل العراق من العهد الملكي إلى الجمهوري، وتنازعت الأحزاب فيما بينها، وأخذت الموصل نصيبها من نهر الدماء بين القوميين والشيوعيين. ثم جاءت الحروب والاحتلال الأميركي ودخل البلد كله في دوامة من الفوضى. لكن كل ذلك لم يكن بفداحة ما حدث مع دخول تنظيم داعش إلى الموصل وما تبعه من تهجير المسيحيين منها.

رأى العالم كله كيف دمرت المتاحف والتماثيل الأثرية وشواهد سبعة آلاف سنة من الحضارة البشرية. ويوم رأيت تفجير منارة جامع النوري، المعروفة بالحدباء، وكان ذلك في يونيو 2017، تفجرت الدموع من عيني. كانت تلك المنارة المائلة مثل برج بيزا هي رمز المدينة المرسوم على كل البطاقات البريدية، مثل برج إيفل وتمثال الحرية وأهرامات مصر.

وتذكرت قصيدة باللغة الدارجة كتبتها إستاذتي الشاعرة لميعة عباس عمارة يوم رأت الطائرات الأميركية تقصف الجسر المعلق، أجمل جسور بغداد، قالت: *«ضلعي أحسّه المنكسر موش الجسر»*. إنه نفس ما أحسسته يوم هدموا الحدباء، ضلعي الذي انكسر. ويقولون لي إن البشر أهم من الحجر. لكن البشر أيضًا يتبددون ويبادون. وكم يؤسفني أن ما تنبأت به في روايتي *«طشّاري»* التي صدرت سنة 2013 وترجمت إلى الفرنسية في 2016، من تفريغ العراق من مسيحييه، والموصل بالذات، يستمر بالتدريج، يوماً بعد يوم.

عشت ستين سنة من عمري وأنا أقدم نفسي كعراقية فقط، أرفض أن يقال مسيحية لأن ذلك يسجنني في طائفتي. وحين ترجمت كتبي إلى الفرنسية وبدأ الصحافيون يسألونني إن كنت مسلمة شيعية أو مسلمة سنية، كنت أسخر من بلادتهم وأرفض الرد على السؤال. لكنني اليوم، أجاهر بانتمائي، سواء في أحاديثي أو في كتاباتي، لا من منطلق طائفي بل لأسجل وأوثّق الفترة الزمنية المشرقة التي نشأت فيها في العراق، البلد الذي ولدت فيه ودرست وأحببت وتزوجت وولدت ابني البكر دون أن يسألني أحد عن ديني.

اليوم، بعد أن صارت باريس مسكنًا لي، أَجِد متعة كبيرة حين أجلس مع السيدة صفية. هي أديبة موصلية تجاوزت الثمانين، مهاجرة مثلي، تحكي لي عن المدهشات التي تعاقبت على مدينتنا خلال قرن كامل. كان أبوها إماماً له منزلة دينية رفيعة، دون أن يمنعها ذلك من أن تتابع الموضة الباريسية، مع صديقاتها من نساء المدينة، وتعيش حياة اجتماعية وثقافية مليئة.

كانت الفتيات في كلية الطب التي تأسست أوائل الستينات، يلعبن التنس مع زملائهن وهن مرتديات الشورت الأبيض. مشهد مستحيل اليوم.

إنعام كجه جي روائية وصحافية عراقية، كاتبة عمود ومراسلة من باريس لصحيفة *«الشرق الأوسط»* في لندن ومجلة *«كل الأسرة»* في الشارقة. استقرت إنعام كجه جي في باريس منذ سنة 1979، حيث حصلت على الدكتوراه من جامعة السوربون. من مؤلفاتها: *«الحفيدة الأميركية»* (2008)، رواية حققت انتشاراً واسعاً وترجمت إلى عدة لغات، و*«طشاري»* (2013) رواية ترجمت للفرنسية وحصلت في 2016 على جائزة الرواية المترجمة من العربية والممنوحة من معهد العالم العربي بباريس ومؤسسة لاغاردير، و*«كلام عراقيات»* (2003) باللغة الفرنسية. أخرجت 3 أفلام وثائقية منها واحد عن الدكتورة نزيهة *الدليمي*، أول وزيرة في العراق والعالم العربي سنة 1959.

© UNESCO

مدى قابلية التراث لإيواء الاحتفالات الظرفية

ألفريدو كونتي يُجيب عن أسئلة فريديريك فاشرون

أصبح من الممكن اليوم استئجار العديد من المواقع الأثرية المرموقة المُسجّلة على قائمة التراث العالمي من طرف خواصّ أثرياء لإقامة الأعراس أو الحفلات الخاصّة. أليس في ذلك تشويه لتلك المواقع ذات القيمة الثقافية العالية؟ كلّا، حسب ألفريدو كونتي. يعتبر هذا المهندس المعماري الأرجنتيني المُختص في المحافظة على التراث أن في ذلك وسيلة لجلب جمهور جديد إلى الممارسة الثقافية.

© Observatorio UNESCO Villa Ocampo

يتمّ اليوم كراء بعض المعالم المُسجّلة في التراث العالمي للمناسبات الخاصّة. هل يجوز ذلك؟

يجدر بنا التفكير في مسألة استعمال مواقع التراث التي بدأت وظيفتها الأصلية تتلاشى أو تتغيّر مع مرور الزمن. ونلاحظ، مثلا، أن محطات سكك الحديد تحوّلت إلى متاحف، وأديرة رهبان أو بيوت ذات التاريخ العريق إلى فنادق.

إن المباني التراثية مفعمة بالقيم التاريخية والثقافية المستمدة من ميزاتها المادّية مثل تصميم المبنى أو شكله أو العناصر المُستعملة في تشييده، أو اللامادّية مثل استعمالاتها المختلفة عبر الزمن والتقاليد المُرتبطة بها. ويتمثل المبدأ الأساسي في تحديد الاستعمال الحالي لهذه المباني في ملاءمة وظائفها الجديدة مع المحافظة على ميزاتها وقيمتها.

في الماضي، كان التراث مقدسا، وخاصة المواقع المعبرة أكثر على البعد التاريخي أو الفنّي، فكان يستوجب أن تبقى ثابتة في زمن معيّن من تاريخها. وكان الاستعمال الوحيد الممكن يقتصر على تحويلها إلى متحف.

إلا أنه لا يمكن تحويل جميع هذه المباني إلى متاحف، خاصّة وأن صيانة التراث باهظة الثمن. وتبقى التمويلات الضرورية للمحافظة والصيانة والترميم، في أغلب الأحيان، متأتية من خزينة الدولة. أما ثمن الدخول وبيع السلع التذكارية والكتب أو خدمة المقهى، فيمكن أن تُمثّل مصدرا للتمويل، لكنها عموما غير كافية. وكثيرا ما تكون ميزانية الهيئات الحكومية محدودة.

ومن هنا، برز هذا التوجّه الجديد في جميع أنحاء العالم، نحو فتح المواقع والمعالم للمناسبات الخاصّة، مع الحرص على فرض قيود تتعلق بنوعية الاستخدام، والمجالات المسموح بها، وعدد المدعوّين، وأوقات الحضور. والأمثلة على ذلك عديدة عبر العالم. في قصر كاسيرتا، شمال نابولي (إيطاليا)، وهو معلم مُسجّل على قائمة التراث العالمي، تقام حفلات الأعراس، كما في قصر شونبرون وهو أيضا معلم ترعاه اليونسكو، وفي البلفدير بفيينا (النمسا) وفي متحف رودان أو بيت فيكتور هوغو بباريس (فرنسا). وحتى قصر فرساي، ذلك المعلم الفرنسي الرمزي للتراث العالمي، يُمكن استئجاره في مناسبات معينة.

سهرة مع موسيقى الجاز في فيلا أوكمبو سنة 2016.

في أمريكا، هناك حي مانزانا كولتورال الواقع وسط المنطقة التاريخية لمدينة بوغوتا (كولومبيا) حيث تم إنشاء العديد من المتاحف الهامّة في المباني التي تعود لعهد الاستعمار، ويتاح كِراؤها بعد غلقها للزوار. كما يمكن حجز «*ماونت فيرنون*»، مسكن جورج واشنطن الواقع قرب واشنطن العاصمة (الولايات المتحدة)، بكل سهولة عبر الانترنت لإقامة سهرة، رغم أهميته البالغة في تاريخ البلاد.

هل لكراء هذه المساحات فوائد أخرى غير جمع الأموال؟

لهذا النشاط أيضا منافع على المستوى الثقافي، عندما تجلب تلك المناسبات جمهورا غير مُتعوّد على زيارة هذه المواقع، وتوفر له فرصة اكتشافها، وربما تحثّه على العودة إليها لاكتشافها عن كثب.

هناك العديد من الوثائق الدولية التي تنص على أن التراث لا بد أن يخدم المصلحة العامة. وتُؤكّد وثيقة *معايير كيتو* التي تمّت صياغتها سنة 1967 من قبل المجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس)، على القيمة الاقتصادية للتراث، كما تقترح اعتبار المعالم التاريخية وجهة سياحية حتى تساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، شأنها شأن الموارد الطبيعية. وهذه الوثيقة الهامّة المتعلقة بالتراث المعماري في أمريكا اللاتينية هي الأولى من نوعها. وهذا يعني أننا نعلم منذ ما يزيد عن خمسين سنة، أن التراث يمثل لا فحسب ثروة ثقافية وإنما أيضا موردا اقتصاديا وأنه يدرّ مداخيل يُفترض أن تُساهم في المحافظة عليه.

> *التراث يمثل لا فحسب ثروة ثقافية وإنما أيضا موردا اقتصاديا يدرّ مداخيل يُفترض أن تُساهم في المحافظة عليه.*

يسمح مرصد اليونسكو فيلا أوكمبو بكراء جزء من مُعدّاته. ما رأيك في طريقتنا في تسيير هذا النشاط؟

تتوفّر لدى فيلا أوكمبو اتفاقية ناجعة جدا تضبط استعمال المكان: يُوجد تقسيم يحدد المناطق التي يُمكن استعمالها والشروط التي يجب أن تتوفّر للسماح بذلك. علاوة عن أن الدخول إلى القاعات الأثرية غير مُرخّص في المناسبات الخاصة.

لم تكن الكاتبة الأرجنتينية فيكتوريا أوكمبو تعتبر منزلها متحفا وإنما مكانا يتّقد حيويّة، تستقبل فيه الناس وتُقيم فيه اللقاءات والحفلات. واليوم، يمكن اعتبار كراء المحلّ مواصلة لتاريخه الأصلي، نوعا ما.

ألفريدو كونتي (الأرجنتين) مهندس معماري وخبير في التراث الثقافي، شغل منصب نائب رئيس المجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس) من 2010 إلى 2017. وهو المدير الأكاديمي للدراسة الدولية (مرحلة ثالثة) «*التراث والسياحة المستدامة*»، التابعة لكرسي اليونسكو للسياحة الثقافية في بيونس آيرس، وباحث في لجنة التقصّي العلمي بإقليم بيونس آيرس، كما يُدير معهد البحوث السياحية بالجامعة الوطنية في لابلاتا.

فريديريك فاشرون مدير اليونسكو فيلا أوكمبو.

فيلا أوكمبو أو اليونسكو في الأرجنتين

في سنة 1947، استقبلت فيكتوريا أوكمبو – وهي مفكّرة أرجنتينية ومشجعة للفنون (1890-1979) – جوليان هكسلي، أول مدير عام لليونسكو. وبفضل تلك المقابلة، تأكدت من مدى انسجام آرائها حول حقوق النساء أو حول الانفتاح على أفكار الآخرين مع المُثل التي تُدافع عنها اليونسكو. وفي سنة 1973، وهبت فيلا أوكمبو، منزلها في سان إيزيدرو قرب بيونس آيرس، إلى المنظّمة.

وفيلا أوكمبو هي اليوم فرعا لمكتب اليونسكو الجهوي للعلوم بأمريكا اللاتينية والكاريبي، مكان للدراسة والنقاش، ومتحف ومركز للتوثيق يضمّ 11.000 كتاب، و2500 نشرية دوريّة و1000 صورة فوتوغرافية، تمّ تسجيله سنة 2017 في سجلّ ذاكرة العالم، وهو برنامج لليونسكو مخصص لصيانة التراث الوثائقي.

كما يُساهم برنامج «حوارات اليونسكو فيلا أوكمبو» الذي تم بعثه سنة 2015، في دعم دورها كمرصد ومخبر للأفكار.

مركز سيسامي:
تجسيد للإمتياز العلمي في الشرق الأوسط

بقلم عنود الزعبي

سيسامي مركز دولي للبحث العلمي الأول من نوعه في الشرق الأوسط، تم افتتاحه في 16 مايو 2017 في مدينة علان بالأردن، بعد 14 عاما من العمل الدؤوب تآزرت فيه الإرادة السياسية والطموحات العلمية والرؤية الانسانية بين ثمان دول، تخطت خلافاتها لتتحد حول هذا المشروع الرائد الذي يدرج منطقة الشرق الأوسط في المسار العلمي الدولي ويفتح مجالات عديدة للباحثين. يمثل هذا الإنجاز الذي حظي بدعم اليونسكو، جسراً للثقافات بين الشرق والغرب وتجسيدا للامتياز العلمي وانتصارا لفكرة الإنسانية الواحدة.

تنشر رسالة اليونسكو هذا المقال مساهمة منها في الاحتفال باليوم العالمي للعلوم من أجل السلام والتنمية في 10 نوفمبر.

مركز السنكروترون المُتواجد على الأراضي الأردنية تحت اسم «*سيسامي*» هو *اختصار لـ «ضوء السنكروترون للعلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط»*. وسيسامي هو مركز دولي للبحث العلمي الأول من نوعه في الشرق الأوسط، وهو عبارة عن مجهر بحثي قوي وشديد الدقة، تتسارع الالكترونات بداخله بشكل كبير جداً يصل لسرعة الضوء في حلقات مفرغة وممغنطة، تتولد من تسارع هذه الإلكترونات حزم من الضوء القوي المكثف، يتم تخزين هذه الحزم وتوجيهها إلى عينات البحث لأن هذا الضوء يساعد على رؤية أبعاد جديدة وعميقة في عينات الباحثين وذلك في علوم متعددة مثل الفيزياء، الكيمياء، الأحياء، الآثار، البيئة والتطبيقات المختلفة في الزراعة والهندسة والصيدلة والطب والصناعة، وقد حصل العديد من الباحثين في السنوات السابقة على جائزة نوبل لاكتشافاتهم العلمية المميزة التي توصلوا إليها بعد استخدامهم لهذه الحزم الضوئية المعروفة بضوء السنكروترون.

والآن سيجتمع علماء المنطقة في مركز سيسامي من جنسيات ومعتقدات وتخصصات مختلفة وذلك بدلاً من أن يسافروا إلى الخارج للدراسة والبحث، أو يصيبهم اليأس فيبتعدوا عن العلوم لعدم وجود مراكز بحثية متطورة في منطقتهم.

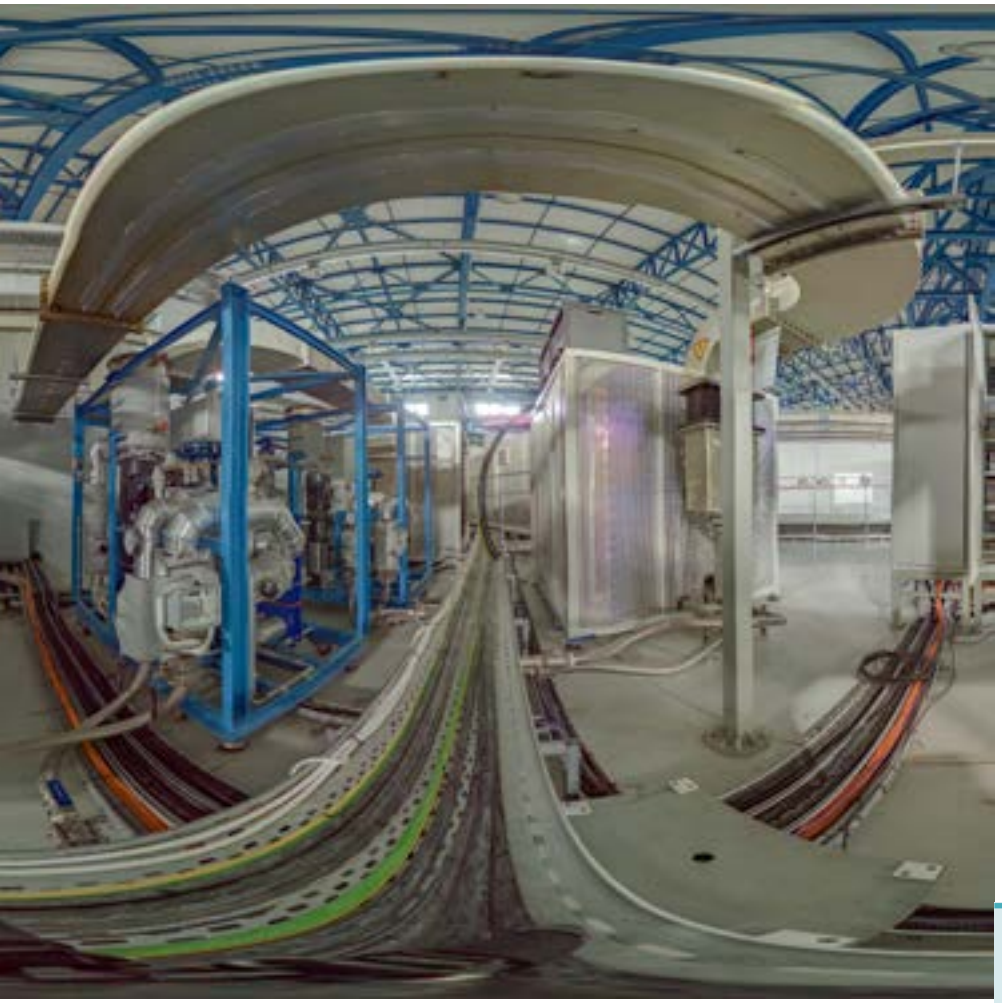

مشهد على مدار 360 درجة لسنكروترون سيسامي، الأردن، ديسمبر 2017.

سوف يجتمعون في سيسامي لاستخدام ضوء السنكروترون لدراسة عيناتهم واكتشاف الجديد في مجالات علمية متعددة، سيحلل العلماء النتائج ويتبادلون المعلومات، وسوف يتيح المركز المجال لهم لتكوين شبكة من العلاقات العلمية مع زملائهم من المنطقة ومع آخرين من مراكز السنكروترون المنتشرة حول العالم والتي يصل عددها إلى حوالي 60 مركزاً في 25 دولة لخدمة ما يقارب 50 ألف عالم.

يعمل سيسامي حالياً بمشاركة ثمان دول هي الأردن، إيران، إسرائيل، باكستان، تركيا، السلطة الفلسطينية، قبرص ومصر. وتقوم بدعمه مجموعة أخرى من الدول تُسمى الدول المُراقِبة وهي ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، الاتحاد الأوروبي، البرازيل، البرتغال، بريطانيا، روسيا، السويد، سويسرا، الصين، فرنسا، الكويت، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، واليونان، وقد بلغت تكلفة المركز لغاية الآن ما يُقارب 90 مليون دولاراً أمريكياً.

يعد المركز إنجازاً قيّماً لعدة أسباب منها عودة العلوم الدقيقة إلى الشرق الأوسط بعد ابتعاد المنطقة عن البحث العلمي لفترة طويلة تعود للقرن الثالث عشر الميلادي. بالإضافة لكونه نافذة أمل وسط الفوضى والنزاعات السائدة في المنطقة نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية السيئة، فقد أتاح بعث هذا المركز المجال لتداول أخبار تتعلق بالبحث العلمي والتعاون والإنجاز المشترك وسط أخبار المنطقة التي غالبا ما تتحدث عن التوترات والاتهامات والعقوبات والإرهاب وغيرها.

سيسامي قصة نجاح متميزة

حقيقة علمية: الماء على درجة حرارة 99 درجة مئوية يكون ساخناً، لكنه على درجة حرارة 100 يصبح مغلياً، ومع الغليان يأتي بخار الماء، البخار الذي يستطيع تحريك قطارات وتشغيل مصانع، البخار الذي كان سبباً في إحداث ثورة صناعية، كل ذلك بفارق درجة واحدة فقط.

ونفس المبدأ يحكم حياتنا، لم يعد النجاح العادي كافياً بل يجب الوصول للغليان لتحقيق التغيير الحقيقي والتميز، فمعادلة النجاح التقليدية تتضمن الصبر والإعداد الجيد والمثابرة، ولكن الظروف الحالية وصعوبة الحياة وتطور العلوم واشتداد المنافسة أضاف إلى معادلة النجاح عنصر الإبداع، وضرورة اتخاذ خطوة إضافية عن المألوف، خطوة إضافية في رسم الأحلام، وفي التصميم والتركيز والمثابرة وفي العطاء والصبر والإيمان بالهدف.

إن إضافة خطوة واحدة عن المألوف هي التي تفصل العمل الجيد عن المتميز، والشخص العادي عن المُنجِز، وتفصل السلبي عن المتحمس الشغوف.

وهكذا هي قصة مركز السنكروترون سيسامي، هي قصة مليئة بالخطوات الإضافية المتميزة والدؤوبة منذ اللحظة الأولى، عندما كان المركز مجرد فكرة في وجدان الباحثين، مروراً بالإصرار على أن يرى هذا الحلم النور، إلى مرحلة إيجاد الدعم المادي وبناء المرافق وتدريب العاملين ووضع خطط العمل، والنجاح في تنفيذ هذه الخطط وفي تحقيق التسارع المطلوب، وصولاً إلى يوم الافتتاح. ولولا هذه الخطوات الإضافية من جميع المشاركين أفرادا ودولا ومؤسسات لما تم إنجاز هذا الصرح العلمي الريادي.

بدأت الخطوات الإضافية عندما شعر العلماء بحاجة الشرق الأوسط إلى مركز بحثي متقدم وقاموا بالتحرك في هذا الاتجاه بكل طاقتهم، ففي عام 1997 قام كل من هيرمان وينيك (من مكتبة المسارع الوطني «*سلاك*»، الولايات المتحدة الأمريكية) وجواستاف أدولف فوس (من مركز السنكروترون الألماني) باقتراح منح المسارع «*بيسي 1*» الألماني بعد تفكيكه في عام 1999 ليكون نواة لمسارعٍ الكتروني في الشرق الأوسط.

© CERN/Noemi Caraban

لاقى هذا الاقتراح صدى في الأوساط العلمية فقام كل من سيرجيو فوبيني (مدير مؤسسة الشرق الأوسط العلمية) وهيرويغ شوبير (المدير العام السابق للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية «*سارن*») بعرضه على الحكومة الألمانية التي وافقت على التبرع بأجزاء مسارعها لبناء مسارع في الشرق الأوسط بعد أن وضعت اليونسكو الضمانات والدعم المادي اللازم لعملية التفكيك والنقل من ألمانيا إلى الأردن.

في عام 1999 قامت اليونسكو بإطلاق المشروع، وبعد ذلك بثلاث سنوات قامت بإعلان الموافقة على بنائه تحت رعايتها رغم ما تحمله هذه الخطوة من تحديات، ولكنها تحديات قيّمة وتستحق الجهد لأنها تخدم رؤية المنظمة في نشر الأمان والسلام والتعاون الدولي من خلال التعليم والثقافة والعلم.

وتتنحى الخلافات من أجل الإنسانية

واستمرت إدارة المركز ممثلة برئيس المجلس كريس لويلين سميث ومدير المركز خالد طوقان والموظفين وجميع المشاركين والمراقبين والمساندين في عملها الدؤوب منذ لحظة البدء بالبناء سنة 2003 حتى لحظة الافتتاح سنة 2017. حيث قام الأردن بتخصيص قطعة أرض لإقامة المركز، كما تكفل أيضا بتشييد المبنى وتوفير البنى التحتية وتقديم مساهمات مالية لبناء المسارعات تجاوزت 10 ملايين دولار.

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقد قدمت تدريباً متخصصاً ونوعياً ومنحاً دراسية للمشاركين. وقدم الاتحاد الأوروبي دعماً بحوالي 18 مليون دولار، والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية التي وضعت كل خبرتها للمساعدة في إتمام البناء، حيث أن سيسامي مبني على غرار مركز «*سارن*» في أوروبا، وغيرها من المنظمات والدول والخبراء ومراكز السنكروترون حول العالم التي قدمت جميعها العديد من النصائح والتصاميم والمعدات والخبرات والتي شكلت بمجملها صورة رائعة عن التعاون والإرادة والعطاء والإبداع.

وجاء يوم افتتاح مركز السنكروترون سيسامي، في 16 مايو 2017. القاعة مليئة بالفرح والحماس والفخر والتفاؤل، ولكن الأجواء لا تخلو من الرهبة، العيون تراقب والعقول تتساءل: هل فعلاً تجاوزنا المصاعب بعد أربعة عشر عاماً من العمل؟ نعم ها هو العلم يجمع المتخاصمين ليس فقط في قاعة واحدة بل على مقاعد متجاورة، يجلسون جميعاً في مشهدٍ تتحد فيه الجهود وتتنحى الخلافات من أجل الإنسانية.

وقد كان لحضور الملك عبدالله الثاني بن الحسين لحفل الافتتاح أثراً كبيراً في ترسيخ قيمة المركز على المستويين السياسي والدولي، وتأكيداً أيضاً لأهمية القيم الإنسانية التي يحملها المركز في أهدافه.

جيهان كامل، باحثة في مركز سيسامي.

مركز يستخدم الطاقة الشمسية

لم يتوقف التميز في مركز السنكروترون سيسامي عند كونه الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، أو أنه قام بتوجيه بوصلة الخلافات نحو العلم، ولكن لأنه سيكون أيضا أول مركز سنكروترون في العالم يعمل باستخدام الطاقة الشمسية بالكامل.

ومن نتائجه أيضاً، أنه وفر تدريباً نوعياً متخصصاً لحوالي 750 باحثاً ومهندساً من منطقة الشرق الأوسط في مراكز البحث والمختبرات في الدول العلمية المتقدمة، وسيحافظ على العقول العلمية في منطقة الشرق الأوسط ويحميها من التسرب إلى الخارج، وسيعزز مساهمتهم في تنمية دولهم علمياً واقتصادياً، وسيقوم بتحسين مستوى التدريس والبحث العلمي في الجامعات والمراكز العلمية في المنطقة لإنجاز أبحاث أكثر وبتكلفة أقل ، كما سيكون جسراً للثقافات والإنجازات العلمية بين الشرق والغرب.

وقد تم استقبال 55 طلباً من الباحثين لغاية الآن لاستخدام حزم الأشعة الضوئية في سيسامي، والأمل كبير في أن يقدم باحثو المنطقة من خلال عملهم في سيسامي اكتشافات علمية جديدة في العديد من المجالات مثل مجال التشخيص المبكر للأمراض وعلاجها، ومجال البحث العميق للآثار والمخطوطات والوثائق القديمة دون تعريضها للتلف، وأيضاً التعرف على أمراض النباتات بشكل أوسع وذلك لإنقاذ المحاصيل، وكشف التلوث في البيئة، وغيرها من النتائج العلمية المفيدة.

ولن تنتهي التحديات مع افتتاح المركز ولكنها ستستمر، مثل بناء مجتمع من المستخدمين، إنشاء حزم ضوئية جديدة، دعم المرافق بما فيها مبنى للإدارة ومنزل ضيافة، وتأمين الموارد المالية اللازمة. ولكن المؤمنين بهذا المشروع وأهدافه سيكملون المشوار لأنه يشكل انتصاراً للعلم وفكرة العالم الواحد والإنسانية الواحدة.

عنود الزعبي صحافية وخبيرة في الاتصال والإعلام السمعي والبصري. وهي منتجة ومقدمة للعديد من البرامج في التلفزة الوطنية الأردنية. أحرزت على الميدالية الذهبية في مهرجان القاهرة لوسائل الإعلام سنة 2014.

ضفاف بحيرة تشاد تحظى بعناية اليونسكو

© Aboukar Mahamat

داغالو، مصيدة سمك جماعية بمنطقة سارا في سهل وازا-لوغون، بالكاميرون.

بقلم أنياس باردون (اليونسكو)

أطلقت اليونسكو في فبراير 2018 مشروعًا واسع النطاق لتعزيز قدرة سكان حوض بحيرة تشاد على الصمود والتكيف للأضرار التي لحقتهم جراء الجفاف الذي أهلك المنطقة على مدى العقود الأربعة الماضية.

تمكين السكان المحليين من العيش والعمل بأمان على ضفاف بحيرة تشاد، ذلك هو الهدف الطموح لمشروع *«المحيط الحيوي وتراث بحيرة تشاد»* (بيوبالت) الذي قدّمته اليونسكو في 26 فبراير 2018 خلال مؤتمر دولي في أبوجا (نيجيريا). ويرمي المشروع إلى تقييم الموارد الطبيعية للمنطقة قصد تحسين إدارتها على نحو مستدام، وتنفيذ أعمال نموذجية لاستعادة بعض النظم البيئية وتعزيز الاقتصاد الأخضر.

ويواجه المشروع تحديّات هائلة حيث تُشكّل بُحيرة تشاد مصدراً للمياه العذبة لأكثر من 40 مليون شخص.

وقد تقلصت مساحة سطح البحيرة بأكثر من 90% بين عامي 1960 و1985 جراء انخفاض هُطول الأمطار. وكان لهذا الجفاف الجزئي للبحيرة عواقب وخيمة على البيئة والاقتصاد، أدّت إلى سُقوط الآلاف من الناس في براثن الفقر مما أجبرهم على الهجرة هروباً من تلك المنطقة التي تعاني أيضاً من انعدام الأمن.

لمجابهة هذه الكارثة البيئية، تم توفير ميزانية مناسبة لمشروع *«بيوبالت»* بحوالي 6،5 مليون دولار بتمويل من بنك التنمية الأفريقي على مدى ثلاث سنوات، لفائدة البلدان الخمسة المعنية – الكاميرون، النيجر، نيجيريا، جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وتولت منظمة اليونسكو تنفيذ المشروع بالشراكة مع لجنة حوض بحيرة تشاد، وهي هيئة تشاورية تتولى تنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول والتي قد تؤثر في الموارد المائية للحوض.

ويشمل المشروع وضع خريطة للموارد المائية في المنطقة وإعادة تأهيل ممرات هجرة الحيوانات البريّة – ومنها الفيلة – بين الكاميرون وتشاد ونيجيريا.

كما يهدف إلى معالجة بعض المستنقعات لمكافحة جفاف مصادر المياه وتشجيع أنشطة السكان المدّرة للدخل، مثل زراعة السبيرولينا وهي نوع من العشب المائي تجنيه عادة النساء. ويشمل المشروع إجراءات الأخرى مثل حماية بقرة الكوري، وهي نوع من الأبقار المستوطنة في حوض بحيرة تشاد.

ومن ناحية أخرى، يهدف المشروع إلى تشجيع البلدان المتاخمة للبحيرة على العمل معا حتى يتم في يوم ما تعيين بحيرة تشاد محميّة للمحيط الحيوي عابرة للحدود. كما يهدف الى تعزيز المهارات المحلّية لمساعدة تلك البلدان على ترشيح مواقع لتسجيلها على قائمة التراث العالمي وعلى تحديد تراثها الثقافي غير المادي.

وقصد تعزيز التماسك الاجتماعي – وهي مسألة جوهرية تقع في صميم المشروع – فسوف يتم تنظيم لقاءات سنوية تحت عنوان *«محادثات حول البحيرة»* تفسح المجال للسكان من كل الفئات العمرية والانتماءات العرقية والدينية، للالتقاء والتعبير عن وجهات نظرهم المختلفة.

الذكرى 70

لتأسيس رسالة اليونسكو

ساندي كوفلر، قناعات ومواهب

© Archives Sandy Koffler

ساندي كوفلر في مكتبه باليونسكو، في السبعينات.

بقلم أوريليا دوس

تحتفل *رسالة اليونسكو* هذه السنة بذكرى صدور عددها الأول في عام 1948. وبهذه المناسبة، تكرم المجلة بصفة حميمة مؤسسها ساندي كوفلر (1916-2002) وذلك بفتح صفحاتها لحفيدته أوريليا دوس كي تشاركنا بعض ذكرياتها وتعرض علينا مقتطفات من دفاتره.

رجل محاط بالكتب من كل النواحي: تلك هي الصورة لجدي التي انطبعت في ذهني. كان القاموس دائما في متناول يده. في الواقع، كان جدي يتقن لغات عديدة، الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية والإيطالية والعبرية والصينية. وكثيرا ما رأيته يدون ملاحظاته في قاموس أسود كبير، قاموس اللغة الصينية التي كان يفضلها لحد أنه أصبح يعرف سبع لهجات من هذه اللغة! والغريب في أمره أنه كان يسمح لنا بالكتابة على صفحات القواميس. بين يديه، تتحول الكتب إلى كائنات حية. ولم يعد الكتاب مجرد أداة بل كان بمثابة أحد أفراد العائلة، يأخذ مكانه بيننا على الطاولة في أي لحظة خلال تناول الطعام.

كان ساندي سريع البديهة، متحمسا، خصب الخيال وفضوليا، فكان يسعى دوما للتعلم وكان مولعا بتقاسم الجديد من معارفه مع عائلته ومع العموم. كان يتصرف على هذا النحو طوال حياته كصحفي، وخاصة خلال الفترة التي قضاها في خدمة *رسالة اليونسكو*.

توفي ساندي سنة 2002، مخلفا وراءه كنزا دفينا، اكتشفته مؤخرا لما بدأت البحث في تاريخ عائلتي: مذكراته الشخصية خلال الحرب، رسائله، مفكّراته، صوره ومجموعة كاملة مجلدة من مجلة *رسالة اليونسكو*... ومضات من حياته تقص المسار الرائع لهذا الرجل الاستثنائي.

وأشعر ببالغ التأثر أمام هذه الفرصة التي أتيحت لي لأوجّه له تحية اعتبار وإخلاص على صفحات المجلة التي أسسها وسهر على إصدارها طيلة ثلاثين عاما، من فبراير 1948 إلى يناير 1977.

نيويورك - باريس: ذهابا وإيابا

ولد ساندي كوفلر في مدينة نيويورك من أبوين مهاجرين أصيلي مدينة تشيرنوفيتس الواقعة بمنطقة بوكوفينا، برومانيا (وهي حاليا مدينة في غرب أوكرانيا). ومثل العديد من المهاجرين، وصل والداه إلى الولايات المتحدة عبورا بجزيرة إليس، وهي جزيرة صغيرة تأوي المصالح الفدرالية للهجرة. في البداية، اشتغل والده بيرل كوفلر كبائع للمياه الغازية في الشارع، الى أن أصبح حاخاما معترفا به في المدينة. ثم استقرت العائلة في حي ويليامزبرغ حيث ولد ساندي في 24 أكتوبر 1916.

بعد تخرجه من كلية سيتي كولدج بنيويورك، تحصل ساندي على منحة للدراسة في جامعة السوربون في باريس. وفي سنة 1940، بينما كان يدرس في مدينة بوردو، نصحته القنصلية الأمريكية بمغادرة فرنسا باعتباره يهوديا. لكنه تردد في الرحيل بسبب شغفه بالثقافة واللغة الفرنسية، خاصة وأنه تعلق بمدينة بوردو بحكم علاقات غرامية. وكان يعتقد أن جنسيته الأمريكية سوف تحميه. ولكن عندما غزا النازيون فرنسا، قرر الذهاب إلى مرسيليا ليرحل على متن إحدى آخر السفن التي غادرت إلى الولايات المتحدة. وأثناء محطة طويلة المدى في البرتغال، اغتنم ساندي الفرصة لتعلم اللغة البرتغالية.

الحياة في نيويورك

عند حلوله بنيويورك، التحق ساندي بدوام جزئي بصحيفة *«أمريكا»* كمحرر افتتاحيات، وتعلم تقنيات الطباعة. وتابع في نفس الوقت ندوات عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي كلود ليفي ستروس في *«نيو سكول أف سوشل ريزارش»* (المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية). فنشأت بين الرجلين علاقات صداقة، خاصة وأن ليفي ستروس قد غادر فرنسا أيضا في بداية الاحتلال.

وسنحت الفرصة للرجلين أن يلتقيا في ما بعد في باريس. كان ساندي آنذاك رئيس تحرير مجلة *رسالة اليونسكو*، وليفي ستروس أحد محرري أول إعلان لليونسكو حول المسائل العرقية (1950)، ومؤلف كتاب *العرق والتاريخ* (1952) الذي يعتبر من أهم المراجع الكلاسيكية حول مناهضة العنصرية.

© UNESCO

ساندي كوفلر (الثاني من اليسار) مع فريق الرسالة في مقرها الأول بفندق الماجستيك بباريس (1946-1958).

وقد دأب كوفلر على دعوة ليفي ستروس بانتظام للمساهمة في *رسالة اليونسكو* خلال فترة الخمسينات، حتى أن العديد من مقالاته الرئيسية في مجال الأنثروبولوجيا قد نشرت لأول مرة على صفحات الرسالة، قبل أن يدرجها في مؤلفاته. (ملاحظة المحرر: نشرت *رسالة اليونسكو* في عام 2008 عددا خاصا يضم معظم مقالات ليفي ستروس، يحمل عنوان *كلود ليفي ستروس: نظرات عن بعد*).

وقد شكل جو الحرب السائد حينذاك دافعا لساندي للانضمام إلى الجيش الأميركي حيث اشتغل في قسم الحرب النفسية، وحصل على تكوين في مكتب المعلومات الحربية ـ الوكالة الإعلامية التابعة للحكومة الأمريكية ـ الذي يهدف إلى تكييف وسائل الدعاية الجماهيرية الحديثة لاستخدامها في نشر الأفكار الموالية للسلام. فتم إيفاده إلى الرباط (المغرب) على متن إحدى السفن الحربية الأمريكية *«ليبرتي شيب»* (سفن الحرية) المكلفة بشحن الإمدادات إلى قوات الحلفاء خلال معركة الأطلسي. ومن ذلك الموقع، كان ساندي يعمل كمراسل ومدير الإعلام لإذاعة صوت أمريكا حيث أشرف على بعث برنامج يبث على مدار 24 ساعة الأخبار الوافدة من كل أرجاء العالم. وقد دوّن في مذكراته عام 1944: *«لا أقدر على التعبير عن مدى حبي لهذا العمل. أعتبره مفيدا للغاية وأشعر أنه يستحق كل هذه المعاناة»*.

على إثر تلك المهمة، تم إرسال ساندي إلى إيطاليا وتكليفه بنشر صحيفة هدفها إخبار السكان عن تقدم الحلفاء والمساهمة في تعزيز السلام. وكانت الصحيفة تحمل عنوان *كوريري* (الرسالة) وهو عنوان يتم تكييفه حسب المدينة التي تصدر فيها، بعد تحريرها من الاحتلال: *كوريري دي روما، كوريري دي فينيزيا، كوريري-فينيتو، كوريري دل إيميليا* (بولونيا)...

مولد *رسالة اليونسكو*

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، عاد ساندي كوفلر إلى فرنسا ووجه اهتمامه إلى تلك المنظمة الدولية الجديدة التي تهدف إلى تعزيز السلام من خلال العلم والثقافة في عالم مازال تحت وقع الصدمة، والتي أثارت اهتمام الأوساط الفكرية في جميع أنحاء العالم، ألا وهي منظمة اليونسكو. كان مقرها باريس، في فندق ماجستيك، 19 شارع كليبر. كانت المنظمة تصدر نشرة شهرية مؤلفة من صفحتين، بالأبيض والأسود، تحمل عنوان *ذي مونيتور* في ثلاث لغات، الإنكليزية والفرنسية والإسبانية. قدم الصحفي الشاب خدماته وتم انتدابه في 26 أكتوبر 1947، يوم بلغ سن 31 عاما.

في 19 نوفمبر من نفس السنة، عرض ساندي على هارولد كابلان، أول مدير لمكتب الإعلام التابع لليونسكو، مشروع مجلة يتضمن الخط التحريري، ودورية الصدور، ولمحة عن الأركان، وعدد الأعمدة في كل صفحة، وطول المقالات، وأسلوب الطباعة... أي، باختصار، مشروعا متكاملا لصحيفة أخرى تحمل عنوان *كوريري* (الرسالة)، وهذه المرة خصصت لليونسكو.

كتب ساندي: *«بما أن مجالات عمل اليونسكو متنوعة، والمواضيع الحيوية التي يتضمنها برنامجها في مجالات التربية والعلم والثقافة متعددة، فلن نجد أية صعوبة في الحصول على مقالات حية ومثيرة للاهتمام»*. وبما أنه كان طموحا، لم يرد حصر مضمون الصحيفة في تغطية نشاط اليونسكو، بل رأى أن تقدم للقراء معرضا للصحافة الدولية، ومقابلات مع شخصيات بارزة من داخل المنظمة ومن عالم الثقافة والعلوم، ومقالات متعمقة يكتبها خبراء من جميع أنحاء العالم. واقترح انتداب محررين مؤهلين للطبعات الفرنسية والإسبانية، حتى لا تكون مجرد نسخ مطابقة للنسخة الإنجليزية أو دون مستواها. كما تعهد *«بجعل المجلة تفي بالمعايير المهنية التي تضمن تسويقها للعموم على نطاق واسع»*.

نجح ساندي في مساعيه على جميع الجبهات، في وقت قياسي. وصدر العدد الأول من مجلة *رسالة اليونسكو*، وهي مجلة في ثمان صفحات ثرية بالمواضيع والصور، من مطابع صحيفة *«نيويورك هيرالد تريبيون»* بباريس في فبراير 1948. وعرضت المجلة اشتراكا للقراء على المستوى الدولي لمدة ستة أشهر، عبر وكلاء في خمسة عشر بلدا في أوروبا، وآسيا وأمريكا. وبذلك ولدت إحدى المجلات الدولية الأولى في العالم.

ازدهار *رسالة اليونسكو*

وأثبتت *رسالة اليونسكو* بعدها الدولي مع ظهور أول طبعة لها خارج مقرها الرسمي، وكان ذلك سنة 1957 في موسكو. وفتح المجال لبلدان أخرى للسير على نفس النسق. وفي عام 1960، صدرت الطبعة الألمانية في برن (سويسرا). وفي عام 1961، أتى دور الطبعة العربية في القاهرة (مصر)، والطبعة اليابانية في طوكيو، تلتها عام 1963 الطبعة الإيطالية في روما. وصدرت في 1967 طبعتان باللغتين الهندية والتاميلية في الهند. وبين عامي 1968 و1973، أضيفت طبعات باللغات العبرية والفارسية والهولندية والبرتغالية والتركية. ولما حان موعد التقاعد لساندي في فبراير 1977، كانت *رسالة اليونسكو* تصدر في 15 لغة. لتصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق في عام 1988، حيث بلغت 35 لغة.

كان ساندي يعتبر مضاعفة عدد النسخ اللغوية *لرسالة اليونسكو* وسيلة لبناء الجسور بين البشر. هذا ما صرح به في مدينة مدراس (تشيناي حاليا) بالهند، بمناسبة صدور الطبعة التاميلية: *«في الماضي، كانت الأمم تتمحور حول ذاتها. ومنذ عشرين سنة، أصبحت الدول أينما كانت تتطلع إلى ما أبعد من حدودها، لتعمل سويا من أجل السلام.*

هذه هي الرسالة التي تسعى اليونسكو وكل أسرة الأمم المتحدة لترويجها. مساء هذا اليوم، كان لي شرف مقابلة رئيس الوزراء [تاميل نادو]. وأبلغني أن مدراس مستعدة للمضي قدما وأعطى موافقته على إنتاج الطبعة التاميلية لرسالة اليونسكو. وبصفتي رئيس تحرير هذه المجلة، اختلجت فرحا لسماعه.»

ساندي، وفاء وإخلاص

لا شك أن ساندي كوفلر كان محترفا متفوقا، موهوبا في مجال العلاقات البشرية. كان يحظى بصداقة الشخصيات البارزة التي وسمت القرن العشرين، مثل عالم الأثنولوجيا السويسري ألفريد ميترو أو المهندس والرسام الأمريكي فرانك مالينا – زميليه في اليونسكو – كما كان المدراء العامون السبعة الأوائل للمنظمة يكنون له كل تقدير. وقد قال عنه أحدهم، رينيه ماهيو (1961 – 1974): *«إن مواهبه لم تنفصل أبدا عن قناعاته»*.

بفضل قوة إرادته، وقدرته على التأثير وعزمه على العمل دون كلل في خدمة المثل العليا لليونسكو، مع السهر دوما على أن يبقى محايدا حتى في ظل التوترات الدولية التي احتدت خلال الحرب الباردة، كان ساندي كوفلر شخصية غير قابلة للخضوع. وقالت عنه بولين كوفلر، زوجته الثانية: *«لم يقبل أبدا الأوامر حتى ولو أتت من أعلى المسؤولين الدبلوماسيين والسياسيين الأمريكيين. كان عنيدا صامدا لا يتزعزع. مما تسبب له في بعض المشاكل»*.

وقرأت عنه في وثيقة إدارية لليونسكو مؤرخة في 1959، أن *«كفاءته المهنية وقدراته التقنية ومواهبه الإبداعية ومبادرته وخياله، كل ذلك يجعل منه صحفيا ورئيس تحرير من عيار استثنائي. فهو يمتلك شعورا حادا بالمسؤولية، وضميرا مهنيا عميقا، وخصالا لا يمكن إنكارها كمنظم وقائد، والقدرة اللازمة ليكون مديرا»*.

وتكشف وثيقة أخرى من الأرشيف، أقل رسمية ولا تحمل تاريخا ولا توقيعا، عن جانب آخر من شخصية ساندي: *«صحيح أن اخلاص ساندي لمبادئ اليونسكو والأمم المتحدة كان واضحا وثابتا. أتذكر أنه في 24 أكتوبر من كل عام، حوالي منتصف النهار، كان يجتمع ثلاث زملاء – إميل ديلافينياي، ثور جيسدال وساندي كوفلر – علما وأنهم لا يخرجون معا إلى المدينة إلا نادرا، في مطعم باريسي للاحتفال بأعياد ميلادهم، وكانوا يرفعون كؤوسهم احتفالا بالذكرى السنوية لدخول ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ»*.

من ناحيتي، كنت دوما معجبة بجدي، بذكائه وشخصيته. أنا ممتنة له لأنه أورثني تعلقه بالقيم الإنسانية، وعشقه للكتب، وحب اطلاعه على ثقافات العالم بأسره.

إن الخوض في أرشيفه الشخصي والمهني حفزني على إخراج فيلم وثائقي انطلقت في إعداده، يقص المسار المشوق لهذا الأمريكي المغرم بفرنسا والذي كان يقول لي دائما: *«أنا قبل كل شيء، مواطن عالمي»*.

أوريليا دوس مخرجة سينمائية وكاتبة سيناريو وممثلة فرنسية أمريكية وهي حفيدة مؤسس *رسالة اليونسكو* ساندي كوفلر.

رسالة اليونسكو تصدر في 35 لغة!

يوم تم إعلام إدوارد، وكان آنذاك مدير مجلة *رسالة اليونسكو*، بأن الرسالة أصبحت تصدر في لغة إضافية وأن طبعاتها اللغوية بلغت عدد 35 طبعة، عم الفرح مهجته! طالما لم نشاهد تلك الموجة من الابتهاج التي غمرت محياه، وطالما لم نستمع إلى نبرات صوته لما ردّد: «35 لغة مختلفة، هل تحسون بأهمية الحدث؟» لا يمكن لأي كان أن يدرك لا فقط مدى الأهمية التي كان يوليها إدوارد للمثل العليا لمنظمة اليونسكو، بل وكذلك الدور الحاسم الذي تقلدته تلك المجلة في تطور مساره الفكري وتأثيرها على مؤلفاته، تلك المجلة التي تولى إدارتها بكل ولع من 1982 إلى 1988.

مايو 2017، مقابلة مع سيلفي غليسان، أرملة إدوارد غليسان (1928–2011)، رئيس تحرير رسالة اليونسكو (1982–1988)

غلاف «الأقلّيات»، باللغة السنهالية. رسالة اليونسكو، يونيو 1993.

© UNESCO

منشورات اليونسكو

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

www.unesco.org/publishing
publishing.promotion@unesco.org

الموسيقى التقليدية في سوريا

ISBN 978-92-600073-2

256 صفحة، 16x23 سم

مُغلَّف PDF

متاح على الموقع
http://unesdoc.unesco.org

يتناول هذا المؤلف تاريخ الموسيقى السورية وثراء تنوعها. كما أنه يُظهر شتى الجماعات العرقية والدينية في البلاد ويبحث في التقاليد الموسيقية لكل منها (مثل الطائفة المسيحية الأرثوذكسية، والطائفة الآشورية، والأكراد، واليزيديون والصوفية).

يتميز الإصدار بكونه عملاً مبتكراً يتضمن معلومات فريدة من نوعها (الأصول، والممارسات، والخصائص، والأحداث، وغيرها) عن جميع أنواع الموسيقى التقليدية في سوريا اليوم، ويُبين كيف أن الموسيقى تطورت لدى كل مجموعة، وكيف وأين تتم ممارستها.

التراث العالمي في البحرين (عدد خاص)

ISBN 1020-4202 (باللغة الإنجليزية)

72 صفحة، 22X28 سم

مُغلَّف، 7،50 يورو

انعقدت الدورة الثانية والأربعين للجنة التراث العالمي في المنامة، البحرين، من 24 يونيو إلى 4 يوليو 2018. يعرض هذا العدد لمحة عن البحرين وتاريخها وتراثها.

ويتناول بالتفصيل موقعين من التراث البحريني مدرجين على قائمة التراث العالمي وهما: موقع «قلعة البحرين ـ المرفأ القديم وعاصمة دلمون» وموقع «طريق اللؤلؤ: شاهد على اقتصاد الجزيرة»، فضلاً عن جوانب من تراث البحرين لا زالت غير معروفة.

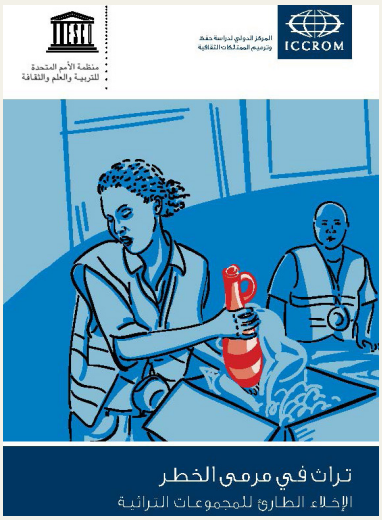

تراث في مرمى الخطر: الإخلاء الطارئ للمجموعات التراثية

ISBN 978-92-3-600058-9ا

56 صفحة، 14،8x 21سم

مُغلَّف PDF

متاح على الموقع
http://unesdoc.unesco.org

يوفر هذا الدليل العملي، الذي أصدرته اليونسكو بالاشتراك مع المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم)، إرشادات بشأن كيفية إخلاء القطع الثمينة في حالة الطوارئ.

إن الكوارث الطبيعية، والحروب، والنزاعات وغيرها من العوامل المهددة يمكن أن تُعرِّض التراث الثقافي لأخطار جسيمة. إن هذا الدليل من شأنه أن يساعد المؤسسات في التأهب لكوارث محتملة، كما يوفر إرشادات لعمليات الإخلاء والتخزين المؤقت للمجموعات التراثية أثناء الأزمات.

الذكرى 70 لتأسيس الرّسالة
حقوق الإنسان عبر الصفحات

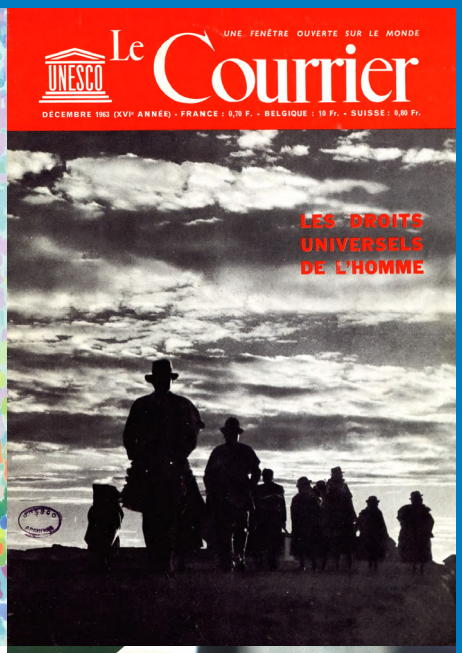

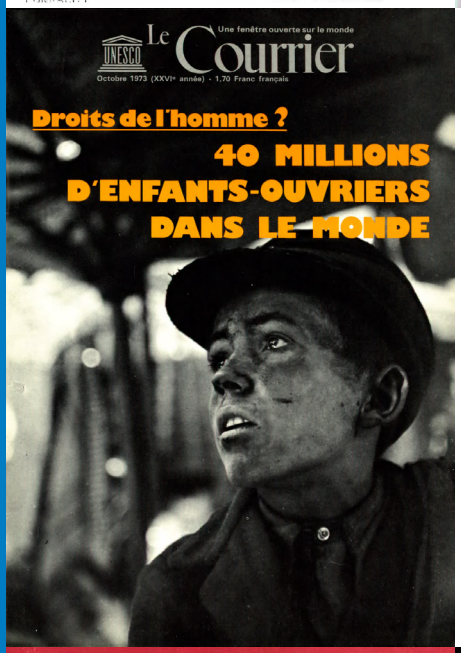

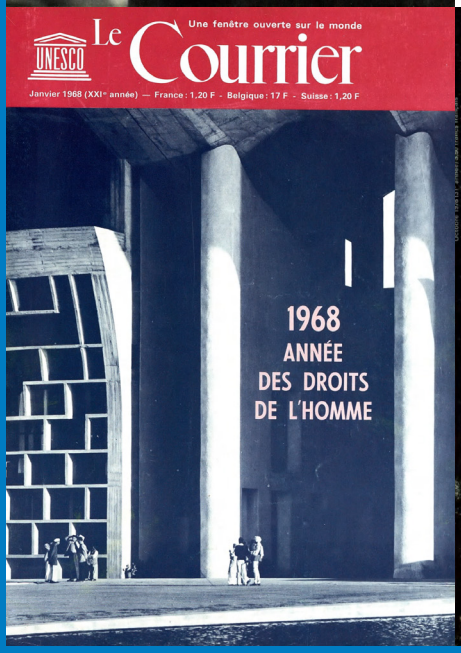

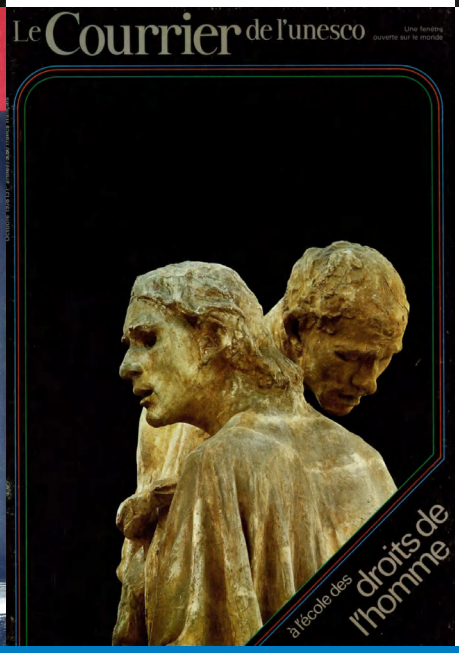

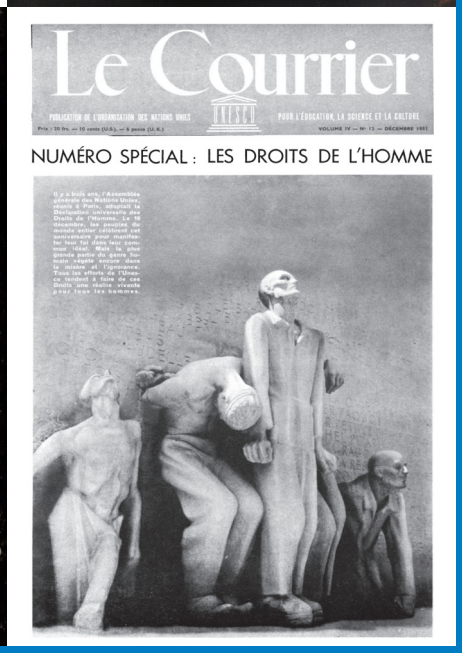

© UNESCO